

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: علوم إقتصادية. تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير.

دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية  
دراسة حالة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب "مستغانم"

تحت إشراف الأستاذ:

عمر براهيمي

مقدمة من طرف الطالب :

ياسر بهناس

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	براهيمي عمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2016/2017



# كلمة شكر

إن الشكر الأول لله عز و جل الذي أنعم علينا بنعمة العلم و الإرادة و نور البصيرة و جعلنا من المسلمين، و

نسأله زيادتنا علما سبحانه لا علم لنا إلا ما علمنا .

أما بعد، فأتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الجليل إلى كل شخص قدم لنا يد المساعدة و لو بصفة معنوية أو

بكلمة طيبة أو دعاء صالح من قريب أو من بعيد، و بعث فينا روح العمل لإنجاز هذه المذكرة .

كما نشكر كل أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي و الأستاذ المؤطر عمر براهيممي، على

مساعدته لي في إنجاز هذه المذكرة،

كما لا أنسى أن أقدم الشكر لمؤطر شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب-مستغانم- " محمد عوام " الذي ساعدني

في الجانب التطبيقي طيلة فترة التبرص.

و في مجمل القول الحمد لله من يوم خلقنا إلى يوم بعثنا راجين من الحي القيوم أن يزيدنا درجات و يرزقنا علما

نافعا و أن الحمد لله رب العالمين.

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم ،

و الصلاة و السلام على سيدنا محمد رسول الله، و أشرف المرسلين .

يسرني أن أهدي عملي المتواضع :

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب

الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك **الله جل جلاله**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا **محمد صلى الله عليه وسلم**

إلى من كلله الله بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو

من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي

الغد وإلى الأبد والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان

دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي .. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها .. إلى من عرفت معها معنى

الحياة أختي مريم

إلى أخي ورفيق دربي الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. و في نهاية مشواري

أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة لأنك تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل أخي محمد الأكرم

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة ولحبتك أزهرت

أيامي وتفتحت براعم للغد أخي عبد القادر

إلى الأخوة اللذين لم تلدهم أمي .. إلى من يتحلون بالإخاء ويتميزون بالوفاء والعطاء إلى ينايع الصدق الصافي

إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم أصدقائي أمين ، قادة عمر ، عثمان و احمد زكرياء . وإلى كل

أفراد عائلتي الكبيرة " **عائلة بهناس** " وإلى كل من يحملهم قلبي ..... ولم يكتبهم قلبي .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر
	الفهرس
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
	مقدمة
	<b>الفصل الأول:</b>
	تمهيد .....
	المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.....
	المطلب الأول: مفهوم المراجعة و أهدافها.....
	المطلب الثاني: نشأة و تعريف المراجعة الداخلية.....
	المطلب الثالث: أهداف و نطاق المراجعة الداخلية و أهميتها.....
	المطلب الرابع: أوراق العمل و أدلة الإثبات في المراجعة.....
	المطلب الأول: أوراق العمل في المراجعة.....
	المطلب الثاني: أدلة و قرائن الإثبات في المراجعة.....
	<b>الفصل الثاني :</b>
	تمهيد الفصل :
	المبحث الأول : تقييم الأداء المالي.....
	المطلب الأول : تقييم الأداء.....
	المطلب الثاني : وظائف الإدارة المالية و اتخاذ القرارات التمويلية.....
	المطلب الثالث : مفهوم تقييم الأداء المالي.....
	المطلب الرابع : نظام وأهمية تقييم الأداء المالي.....

	المبحث الثاني: القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء.....
	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية.....
	المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وأسس تعديلها.....
	المطلب الثالث: العناصر الأساسية للقوائم المالية.....
	المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية.....
	المبحث الثالث: مراجعة القوائم المالية.....
	المطلب الأول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.....
	المطلب الثاني: أهداف ومسؤولية المراجع حول مراجعة القوائم المالية.....
	المطلب الثالث: تخطيط مراجعة القوائم المالية.....
	المبحث الرابع: تحليل النسب المالية لتقييم الأداء وإعداد تقرير المراجعة الداخلية.....
	المطلب الأول: المراجعة الداخلية المالية لعمليات دورة التمويل.....
	المطلب الثاني: النسب المالية.....
	المطلب الثالث: تحليل النسب المالية لتقييم الأداء.....
	المطلب الرابع: إعداد تقرير المراجعة الداخلية حول القوائم المالية.....
	خلاصة الفصل.....
	<b>الفصل الثالث:</b>
	المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.....
	المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.....
	المطلب الثاني: الهيئات المسيرة للمؤسسة ومهامها.....
	المطلب الثالث: التنظيم في سونلغاز ( المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز).....
	المطلب الرابع: وظائف سونلغاز.....
	المبحث الثاني: المراجعة الداخلية المالية و تقييم نظام الرقابة الداخلية في سونلغاز.....
	المطلب الأول: تنظيم خلية المراجعة في سونلغاز.....
	المطلب الثالث: الفحص و التأكد من طرق التمويل.....

	المبحث الثالث : المراجعة الداخلية للقوائم المالية خلال سنوات ( 2004 2007 ) ..
	المطلب الأول: مراجعة الأصول خلال سنوات 2004 - 2007.....
	المطلب الثاني: مراجعة الخصوم خلال سنوات 2004 . 2007.....
	المطلب الثالث :مراجعة حسابات التسيير خلال سنوات 2004 . 2007.....
	المبحث الرابع :مراجعة النسب المالية و المعلومات التي يوفرها تقرير المراجعة الداخلية حول الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز.....
	المطلب الأول :تحليل بعض النسب المالية في سونلغاز بغرض تقييم الأداء المالي.....
	المطلب الثاني :إعداد تقرير المراجعة الداخلية.....
	المطلب الثالث :معلومات مرتبطة بأداء الإدارة ونتائج التسيير لمؤسسة سونلغاز.....

المقدمة العامة

المقدمة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في أثارها و توجهاتها المستقبلية، و قد كانت المؤسسة الاقتصادية مستهدفة من كل هذه التغيرات حيث أخذت على عاتقها الكفاءة و الفعالية، و هذه الأخيرة يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل و حرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة، و تحفيزها على القيام بالنشاط الموكل إليها لتحقيق الأهداف المسطرة في المؤسسة، كما ساهم ذلك في تطور المؤسسة الاقتصادية والذي أدى إلى تشعب وظائفها ومهامها، و نظرا لكون حجمها وتعدد وظائفها أصبح يستعان بالأشخاص الأكفاء في مجال التسيير مما أدى إلى فصل الملكية عن التسيير.

و مع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية و تزايد التحديات العالمية التي تواجه مؤسسات الأعمال اليوم، و المتمثلة في المنافسة و نظم تكنولوجيا المعلومات و ظهور الإدارة بمفاهيمها و أساليبها المتطورة، تزايد أهمية و دور الإدارة و المدراء في قيادة هذه المؤسسات نحو تحقيق أهدافها المرغوبة بكفاءة و فعالية.

في ظل كل هذه التغيرات أصبح تطوير وتحسين و ترشيد الأداء في المؤسسات أمرا ملحا لإيجاد أنظمة رقابية و إدارية قوية و متطورة تمكنها من المحافظة على وجودها، و تساعد في الاستخدام الاقتصادي و الكفاء للموارد المتاحة مما يكسبها ميزة تنافسية، غير أن الإدارة مهما أوتيت من مهارات و قدرات فهي لا تستطيع أن تلم بكافة النواحي المختلفة لنشاط المؤسسة الكبيرة، إلى جانب تأخر نتائج المراجعة الخارجية التي تقدم في نهاية السنة المالية نتيجة لضيق عملها في البيانات المحاسبية، كانت المراجعة الداخلية و خاصة المالية منها أمرا ملحا و حتميا للمؤسسات الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة كونها إحدى الأدوات الرقابية المساعدة على طمأنة مجلس الإدارة على التطبيق الفعال لأنظمة الرقابة الداخلية اللازمة لتصحيح الانحرافات و رسم السياسات المستقبلية واتخاذ القرار المناسب من طرف المدير المالي.

و تعد المراجعة الداخلية حديثة مقارنة بالمراجعة الخارجية، وقد ظهرت الحاجة إليها بعد كبر حجم المؤسسات و تشعب أعمالها، و كذا فصل الملكية عن التسيير و ظهور صعوبة في الرقابة عليها خاصة بعد ظهور الفوائح المالية في مؤسسات الأعمال، كون أن المؤسسة تعتبر نظام مفتوح يتعامل مع عدة أطراف في سبيل تحقيق أهدافها منها البنوك و البورصة، فكبر حجم المؤسسة لا يعني التطور و الازدهار ما لم يكن هناك تسيير عقلائي لها، و هذا ما تسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيقه داخل المؤسسة، من هنا ظهرت المراجعة الداخلية المالية كإطار إرشادي لمساعدة المؤسسة في تجميع المعلومات الضرورية لتقديم نظرة متكاملة للإدارة عن الواقع العملي من معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهداف المؤسسة، ومن ثم تقديم التوصيات و الاقتراحات البناءة بهدف تحسين الأداء و ترشيد القرارات.

يتطلب انضمام المؤسسة إلى الاقتصاد العالمي تحديثا شاملا في الإدارة لمواكبة التغير المستمر في بيئة الأعمال الاقتصادية، فالإدارة أمر حتمي لجميع المؤسسات على اختلاف أحجامها و نشاطاتها و لكسب الميزة التنافسية تولى أهمية كبرى لتطوير أنظمتها بغية تحقيق الأهداف المسطرة و من ثم الرفع من مستوى الأداء و تحسينه عن طريق تقييمها لمستوى الأداء السابق، و الذي يكون أساس المراجعة الداخلية، و التي اتجهت حديثا إلى المساهمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة و تقديم النصح والإرشاد للإدارة العليا، حيث اتجهت العديد من المؤسسات الكبرى إلى وضع خلية للمراجعة الداخلية التي تعمل بطريقة تسمح بحماية حقوق هذه المؤسسات و موجوداتها من شتى أعمال التلاعب و الغش و الأخطاء وبالخصوص المراجعة الداخلية المالية التي تتضمن سير عملياتها و سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من الأخطاء و الغش و التزوير، و التي تساعد على تقييم الأداء في المؤسسة من أجل تحسينه مستقبلا إذا كانت هناك انحرافات.

و كنتيجة لوجود بعض التجاوزات داخل المؤسسة بين المسيرين لإخفاء أعمال التلاعب قصد تحقيق أغراضهم الشخصية على حساب أهداف المؤسسة، وعدم تمكن المراجع الداخلي من اكتشافها نظرا لعدم بذل

العناية المهنية الكافية أو عدم تصريجه بتلك التجاوزات لعدم تمسكه بمبادئ و أخلاقيات المهنة، أصبح إعطاء أهمية كبرى لنظام الرقابة الداخلية ومساهمتها في تحقيق المراجعة الداخلية المالية بكل أمان.

فوظيفة المراجعة الداخلية يقوم بها شخص يطلق عليه اسم "المراجع الداخلي" الذي يتولى مهام تقييم نظام الرقابة الداخلية لكونها تقع تحت مسؤوليته، و كذا مدى الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين الموضوعة و العملية التشغيلية للأنشطة، و جميع الإجراءات و العمليات للتحقق من كفايتها ومدى انتظامها، و التأكد من صحة المعلومات و اكتمالها، و درجة الأمان المصاحبة لها.

كما يتدخل المراجع الداخلي المالي لإبداء رأيه و اقتراح التصحيحات اللازمة لنظام الرقابة الداخلية هذا حتى تصل المؤسسة إلى تحقيق أهدافها المسطرة.

#### الإشكالية:

بغية الإلمام بهذا الموضوع و الخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا سنحاول طرح السؤال التالي:

إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور وفعالية المراجعة الداخلية المالية في

تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، و في مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة؟

#### الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من هذا الإشكال يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

■ ما المقصود بالمراجعة الداخلية، وما هي خصائصها و كيف تنجح خلية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها؟

■ ما هو نظام الرقابة الداخلية وكيف يتم تحقيقه، و ما هو دور المراجعة الداخلية في ذلك؟

■ ما المقصود بالمراجعة الداخلية المالية، وكيف تساهم في تقييم الأداء؟

■ كيف يساهم تقرير المراجع الداخلي المالي في تقييم الأداء في مؤسسة سونلغاز؟

الفرضيات:

- محاولة منا لإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بطرح جملة من الفرضيات:
- المراجعة الداخلية هي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية تساعد على تحسين الأداء و ترشيد القرارات، و يتوقف نجاحها على إتباع المراجع لمجموعة من المعايير المتعارف عليها.
  - يشمل نظام الرقابة الداخلية على خطة تنظيمية تساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية.
  - تعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في نظام الرقابة الداخلية.
  - المراجعة الداخلية المالية تقوم بتقييم المشروع من الناحية المالية من حيث السيولة داخل المؤسسة و كذا القوائم المالية، بهدف التحقق من الكفاءة في الأنشطة المراد مراجعتها.
  - تقييم الأداء يقوم على التحقق من كفاية استخدام الموارد المتاحة بغية تحقيق أهداف المؤسسة وفي سونلغاز يتم تقييم الأداء بمراجعة النسب المالية، و كذا يساعد في ذلك التقرير المقدم من طرف المراجع الداخلي حول القوائم المالية الذي يعبر عن مستوى الأداء في المؤسسة.

أدوات الدراسة:

الكتب المتخصصة في مجال المراجعة؛

المجلات و الملتقيات الخاصة بمهنة المراجع و المراجعة بصفة عامة؛

الأنطروحات و الرسائل الأكاديمية المرتبطة بالموضوع؛

مواقع الانترنت؛

المؤتمرات؛

الجرائد الرسمية؛

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية :

سوف نتطرق إلى موضوع\* دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة\* من خلال إلقاء الضوء على نظام الرقابة الداخلية باعتبار المراجعة تقييما له، مع التركيز على المراجعة الداخلية المالية وما لها من أهمية في تقييم وتحسين الأداء داخل المؤسسة.

الحدود الزمانية و المكانية :

الدراسة التاريخية للمراجعة و الرقابة الداخلية من حيث النشأة و مراحل تطورها، و عرض عمل المراجع الداخلي في المراجعة الداخلية للقوائم المالية و النسب المالية في\* سونلغاز\* في فترة معينة خلال دورات الاستغلال من 2014 إلى 2016.

هيكل البحث:

لقد قسمنا موضوعنا إلى ثلاثة فصول، فصلاان تمثلاان الجانب النظري و الفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي.

الفصل الأول:

خصصناه كمدخل لدراسة المراجعة بصفة عامة من حيث تعريفها و نشأتها و إجراءاتها و كذا أهم المعايير المتعارف عليها، و كذا المراجعة الداخلية من أهميتها في المؤسسة و تنظيم خليتها إضافة إلى أوراق العمل و أدلة الإثبات التي يحتاج إليها المراجع أثناء قيامه بعمله.

الفصل الثاني:

تناولنا فيه المراجعة الداخلية المالية، وكذلك تطرقنا من خلاله إلى الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها على عمل المراجع الداخلي في الجوانب المالية وكيفية إعداد نظام الرقابة الفعال إضافة إلى كيفية قيام المراجع الداخلي بتقييم هذا النظام من خلال مختلف الأدوات و الوسائل المستخدمة لذلك.

### الفصل الثالث:

و قد تم من خلاله تجسيد الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال \*سونلغاز\* وذلك عن طريق التعرض إلى خلية المراجعة الداخلية ومساهمتها في تقييم الأداء و تقديم الإرشاد من خلال مراجعة مختلف الجوانب المالية داخل المؤسسة، و كذا دراسة لبعض النسب المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية و تقديم تقرير المراجعة الداخلية للإدارة العليا و مساهمته في تقييم الأداء.

### الخاتمة:

و قمنا من خلالها بعرض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة ككل وكذا أهم الاقتراحات المتعلقة بالدراسة التطبيقية.

# الفصل الأول

## تمهيد

إن نشاط المراجعة الداخلية متعارف عليه منذ القدم، ففي المشروعات الصغيرة يقوم صاحب المشروع عادة ببعض إجراءات المراجعة و التقييم و الاستفسار من اجل تحقيق الرقابة على أعماله و في هذه الحالة يكون صاحب المشروع هو المراجع الداخلي، و لكن مع ازدياد حجم المشروعات و تعقد أعمالها أصبح من المعتذر على أصحاب المشروع و على إدارتها القيام بالمهمة نتيجة الفجوة بين الإدارة و المنفذين للعمليات، فأصبح لزاما على القائمين على الإدارة الاعتماد على بيانات و إحصائيات و ملخصات، و بدأت تستعين بإدارة الرقابة الداخلية بمساعدتها للقيام بوظائفها، و لضمان الالتزام بالخطط و السياسات المرسومة و التأكد من حماية أصول المؤسسة،

من هنا ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية حيث يمكن الإدارة من التأكد من مدى صحة البيانات المقدمة لها و التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية و الالتزام بها،

كما أخذت المراجعة الداخلية أهمية و دورا كبيرا في تفعيل حوكمة المؤسسات بعد أزمة الثقة الناتجة عن ضعف الأداء الرقابي في المؤسسات المنهارة، إذ تقوم المراجعة الداخلية من منظور حوكمة المؤسسات بدور مهم، يقع على عاتقه تقويم نظم الرقابة الداخلية و العمل على تطويرها.

و بالنظر إلى الأهمية التي حظيت بها المراجعة الداخلية فقد ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: وظيفة و أنواع المراجعة الداخلية و موقعها في التنظيم الإداري.

المبحث الثالث: أوراق العمل و الإثبات في عملية المراجعة.

### المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسات و أحد الأنظمة الرقابية الموجود بها، فهي أداة بيد الإدارة تراقب بواسطتها كل ما يحدث داخل المؤسسة، و نشاط تقييمي لكافة الأنشطة و العمليات في المؤسسة، حيث تعمل على تطوير أنظمتها الرقابية الداخلية.

### المطلب الأول: مفهوم المراجعة و أهدافها

ظهرت وظيفة المراجعة نتيجة التطور السريع الذي مس المؤسسة الاقتصادية مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى أنظمة رقابية داخلية و خارجية محكمة تعمل على تدعيم السير الجيد لمختلف أنشطة المؤسسة.

#### أولاً - مفهوم المراجعة

- يقصد بالمراجعة "فحص المستندات و الحسابات و السجلات الخاصة بالمنشأة فحصا دقيقا يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء كانت تقريراً عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقريراً عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية أو تقريراً آخر يظهر و ينطبع فيه صورة واضحة و حقيقية و دقيقة للغرض الذي من أجله أعد هذا التقرير"<sup>1</sup>،
- كما عرفت منظمة العمل للمحاسبة و المراجعة الفرنسية، المراجعة على أنها "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل، استناداً على معايير التقييم، و تقدير مصداقية و فعالية النظام و الإجراءات المتعلقة بالتنظيم"<sup>2</sup>.
- عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية، تم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"<sup>3</sup>.

1 - علي، خالد معتم، أصول علم المراجعة، المنصورة، 2002، ص18. كمال عبد السلام.

2 - مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، 2012/1، ص65.

3 - محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص09.

- المراجعة هي "فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة و الحكم على العمليات التي جرت و النظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات"<sup>1</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المراجعة على أنها "عبارة عن عملية فحص لكم هائل من المعلومات، وفق مجموعة من الأدلة و القرائن، من قبل شخص مؤهل علميا و مهنيا، يعمل على إضفاء الصبغة الشرعية و الصحيحة و السليمة على القوائم المالية الخاصة بفترة زمنية محددة، و ذلك تبعا لمجموعة من المعايير الموضوعية، و توصيل نتيجة هذا الفحص لمستخدمي هذه القوائم المالية."

### ثانيا- أهداف المراجعة

لقد صاحب تطور مهنة المراجعة تطورا ملحوظا في أهدافها، لذا يمكننا تحديد أهداف المراجعة بمجموعتين أساسيتين هما التقليدية و الحديثة المتطورة<sup>2</sup>:

#### 1- الأهداف التقليدية:

- التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و السجلات و مدى الاعتماد عليها.
- الحصول على رأي فني محايد يستند إلى قرائن و أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها المؤسسة التي تم مراجعة حساباتها، لما هو مقيد بالدفاتر و السجلات، و عن مدى دلالة تلك القوائم على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، و حقيقة مركزها المالي في نهاية تلك الفترة.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش أو تزوير.

1 - محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص11.

2 - عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010/2009، ص10 و ص11.

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش، و ذلك عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة، و ما تحثه زيارات المراجع المفاجئة من أثر في نفوس الموظفين.

## 2- الاهداف الحديثة:

تتمثل الأهداف الحديثة في الآتي:

- مراقبة الخطط و السياسات و متابعة درجة التنفيذ و أسباب الانحرافات.
- تقييم الأداء و نتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات.
- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية و إنتاجية.
- المصادقة على الوثائق المالية و التقارير المودعة من طرف الإدارة، لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.
- مساعدة الإدارات المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي، و من ثم مبلغ الضريبة الواجب دفعها.
- المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.

## المطلب الثاني: نشأة و تعريف المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية أحد أهم الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة، لما تلعبه من دور في دعم قرارات الإدارة و التخفيف من المسؤولية الملقاة عليها.

### أولاً- نشأة المراجعة الداخلية

ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية مع تطور و توسع الأنشطة الاقتصادية و قد ظهرت بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل، و أدى اهتمام إدارة الشركة بالتعرف على مدى كفاءة أداة العاملين فيها و تنفيذهم

لسياستها و توجيهاتها إلى ضرورة وجود محاسب داخلي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية في الوحدة و فحص الأداء المحاسبي فيها يطلق عليه اسم المراجع الداخلي<sup>1</sup>.

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة حديثة نسبيًا، حيث يرجع ظهورها إلى الأزمة العالمية 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أثرت سلبًا على الشركات و أدت إلى ضرورة المراقبة الدقيقة للحسابات بهدف تخفيض المصاريف، فحاولت الشركات التخفيف من أعباء خدمات مكاتب المراجعة الخارجية، و البحث عن طريقة للتقليل من المبالغ، و لتحقيق ذلك كان على المراجعين الخارجيين القيام بعدة وظائف من جرد، تحليل الحسابات، الاستبيانات المختلفة ... الخ و من هنا اقترحت الشركات توكيل بعض هذه المهام إلى موظفين الذين يعملون في داخلها بشرط فرض نوع من الرقابة عليهم.

و قد ظهر المراجعون الداخليين الذين يقومون بأعمال المراجعة و هم تابعون للمؤسسة، و الذين يمثلون الأيدي المساعدة أو المعالجون للمراجعين الخارجيين، و الذين يسمحون بتحقيق الهدف الرئيسي و هو التخفيف من أعباء المؤسسة، و هنا تكون مفهوم المراجعة الداخلية و ليس الوظيفة<sup>2</sup>.

و تماشيًا مع التطورات و الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية سواء من حيث مجالها أو القائمين عليه حيث أصبحت كمنشآت مستقل داخل المؤسسة، أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة هي حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كمنشآت لا يمكن الاستغناء عنه، فقد نص عليها المشرع الجزائري في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي

1 - محمد السيد سرايا، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص125.

2 - العمرات أحمد صالح، المراجعة الداخلية الإطار النظري و المحتوى السلوكي، دار البشير، عمان، 1990، ص12.

1988 الذي ينص على أنه: "يتعين على المؤسسة العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"<sup>1</sup>.

و أعيد النص عليها من خلال قانون النقد و القرض 10/90 حيث نص المادة 40 منه على: "إن المؤسسات العمومية الاقتصادية مدعوة لإقامة و تدعيم نظم داخلية لمراجعة المؤسسات و تحسين طرق أدائها بشكل ملحوظ"<sup>2</sup>.

### ثانيا - تعريف المراجعة الداخلية

تعددت التعاريف حول المراجعة الداخلية من مرحلة إلى أخرى و من هيئة إلى أخرى و من أجل الوصول إلى تعريف شامل نقترح التعريفات التالية:

- عرفها قبل الاتحاد الأوروبي "بأنها وظيفة تقويمية مستقلة و موضوعية يتم إنشائها داخل المنشأة لفحص و تقديم أنشطتها المختلفة و ذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل المنشأة في القيام بمسؤوليتهم بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية ذلك عن طريق توفير التحليل و التقييم و التوصيات و المعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها"<sup>3</sup>.

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 02 المؤرخة في 12/01/1988، ص08.

2 - القانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990.

3 - سعد أبي إبراهيم أحمد، دور حوكمة الشركات و المراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني، دورة حول حوكمة الشركات، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب - جدة، ماي 2008، ص03.

- المراجعة الداخلية "هي نشاط تأميني و استشاري مستقل و موضوعي مصمم لإضافة القيمة و تحسين عمليات المؤسسة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة اكتساب المؤسسة آلية منظمة و منهج انضباطي لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات حوكمة المؤسسة"<sup>1</sup> .

- ويمكن تعريف المراجعة الداخلية من الناحية الوظيفية "بأنها نشاط تقييمي مستقل داخل المشروع بغرض فحص و تحقيق النواحي المحاسبية و المالية و غيرها من نواحي أنشطة التشغيل للمشروع و ذلك كأساس لخدمة الإدارة في وظيفتها الرقابية، فهي تعتبر وسيلة رقابية في خدمة الإدارة بحيث تعمل على قياس فاعلية نظم الرقابة المختلفة"<sup>2</sup> .

- المراجعة الداخلية جزء من نظام الرقابة الداخلية تتمثل في نشاط مستقل يقوم به قسم أو إدارة من إدارات المنشأة، و مهمته مراجعة و فحص المستندات و الدفاتر و السجلات و القوائم و التقارير المالية و العمليات المختلفة، تقييم أداء الإدارات و الأقسام في المنشأة، ثم تقديم تقارير إلى الإدارة العليا بنتائج هذا التقييم"<sup>3</sup> .

- و يمكن تعريفها بأنها "مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشؤه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية و في التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول و ممتلكات المشروع و في التحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات و الخطط و الإجراءات الإدارية المرسومة لهم، و في قياس صلاحية تلك الخطط و السياسات و جميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء إغراضها و اقتراح التحسينات اللازم إدخال عليها، و ذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى"<sup>4</sup> .

1 - jacques Renard, Théorie et pratique d'audit interne, les éditions d'organisation, 7 éme édition, 2010, p07.

2 - عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص216.

3 - منصور حامد محمود و آخرون، أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999، ص139.

4 - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية و العلمية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة 4، عمان، 2007، ص181.

من خلال هذه التعاريف المختلفة للمراجعة الداخلية يمكننا أن نستخلص تعريفا شاملا لها " المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، تتمثل نشاطات هذه الوظيفة في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف مديرية المؤسسة، و هذا من أجل مراقبة سير المؤسسة، و لتحقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية و أن العمليات شرعية و المعلومات صادقة و أن جميع الأنشطة داخل المؤسسة تسير وفقا للنظم الموضوعية".

### المطلب الثالث: أهداف و نطاق المراجعة الداخلية و أهميتها

لقد ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية من خلال زيادة أنشطة المؤسسة و تشغيلها، فكانت المؤسسة تضع مجموعة من الإجراءات و السياسات و تقوم بإرسال الأفراد إلى التأكد من مدى إتباع تلك الإجراءات و السياسات و حمايتها من أي انحراف.

#### أولا - أهداف المراجعة الداخلية

لا تهدف المراجعة الداخلية إلى معاقبة أو تهديد الموظفين حيث أن وظيفة المراجعة ليست تصيد للأخطاء أو معاقبة الآخرين عن الأخطاء المكتشفة أو الأعمال المشكوك في حدوثها، و إنما تهدف إلى التحقق من سلامة تنفيذ سياسات و إجراءات المؤسسة التشغيلية، و أن هذه السياسات و الإجراءات ملائمة و كفاية لتحقيق فعالية التشغيل و شمولية معالجة البيانات، و من أسهل السبل لإستفساء احتياجات المراجع الداخلي أن يقدم للموظف الدليل على أدائه لوظيفته طبقا لمتطلبات المؤسسة، و يجب توضيح أن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية ليس اكتشاف الأخطاء أو التلاعب و المخالفات و لكن الأمر ليس إلا منتج فرعي لعمليات الفحص التي يقوم بها المراجع أثناء أداء وظيفته، و على ذلك نجد أن وظيفة المراجع الداخلي وظيفة استشارية لمساعدة الإدارة في تخطيط و تنظيم و رقابة وظائفها و ليست وظيفة بوليسية تهتم بالبحث عن المتلاعبين و مقترفي الجرائم،

ولذلك ينصب اهتمام المراجع على دراسة و فحص نظم المعلومات المحاسبية للتأكد من فعاليتها و تطوير طرق و أساليب الرقابة التي تستخدمها و اكتشاف نقاط الضعف بما للعمل على تحسينها،<sup>1</sup> و من العرض يتبين لنا أن المراجعة الداخلية لها هدفان أساسيان:<sup>2</sup>

## 1 - الحماية

يعني مفهوم الحماية مراجعة الأحداث و الوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

- دقة و تطبيق الرقابة المحاسبية و من إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
- أن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها، و أنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة و الإهمال.
- اختبار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة التنفيذ، و وظيفة المحاسبة.
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله، و بما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.
- و ما هو جدير بالذكر أن المراجع الداخلي لديه من الوقت و الخبرة، ليتمكن من انتقاد و تقييم جميع أوجه الرقابة الداخلية، و لذلك يطلق على هدف الحماية التدقيق المالي.

## 2 - الإنشائي

و يعد الهدف الإنشائي امتداد لمراجعة الأحداث المالية، و لذا فإن مفهوم الهدف الإنشائي يتضمن التأكد من كل جزء من نشاط المنشأة موضع مراقبة.

1 - رشام نسيم، أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013، ص87.

2 - أحمد حلمي حمة، مدخل حديث لتدقيق الحسابات، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، طبعة 1، 2000، ص93.

و لذلك فإن تحقيق هذا الهدف يكون من خلال تأسيس برنامج للمراجعة الداخلية من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية، و بناء على ذلك فإن المراجع الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلاً للإدارة العامة و ليس ممثلاً للإدارة المالية، و ذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

إن من أهداف المراجعة الداخلية كذلك بالإضافة إلى الهدفين السابقين ما يلي<sup>1</sup>:

- زيادة قيمة الشركة و تحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط إستراتيجية الشركة و توفير المعلومات التي تساعد في تنفيذ تلك الإستراتيجية.
- تقويم و تحسين فعالية إدارة المخاطر.
- تقويم و تحسين فعالية الرقابة.
- تقويم و تحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة و مراقبتها.

### ثانياً - نطاق المراجعة الداخلية

يتضمن نطاق المراجعة الداخلية فحص و تقييم كفاءة و فعالية الأداء من خلال<sup>2</sup>:

- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية و التشغيلية و نزاهتها و كذلك الوسائل المستخدمة لتحديد، و قياس، و تصنيف، و التقرير عن تلك المعلومات.

1 - يحيى سعدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد 05، السنة الخامسة، 2012، ص195 - 196.

2 - إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطرة في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص12.

- مراجعة النظم الموجودة للتأكد من الالتزام بالسياسات و الخطط و الإجراءات، و القوانين، و اللوائح التي يكون لها تأثير على العمليات و التقارير.

- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول و التحقق من وجودها كلما كان ذلك ممكنا.

- تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.

- مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعية و إذا كانت العمليات أو البرامج تنفذ كما هو مخطط لها.

#### المطلب الرابع : خصائص وأهمية المراجعة الداخلية

تزايدت أهمية المراجعة الداخلية مع تزايد الحاجة إليها كأداة رقابية تساعد المسؤولين على أداء مختلف وظائفهم، و نظرا للخصائص التي تمتاز بها.

#### أولاً- خصائص المراجعة الداخلية

تمتاز المراجعة الداخلية بجملة من الخصائص و هي :

1- المراجعة الداخلية وظيفة شاملة: فهي تطبق في المؤسسات و في كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الادارة.

2- المراجعة الداخلية وظيفة دورية: حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

**3-الاستقلالية:** رغم أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المراجع أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية.

وهناك خصائص أخرى للمراجعة الداخلية تتمثل في:

- تختص وظيفة المراجعة الداخلية بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشأة.
- المراجعة الداخلية وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- يمتد نشاط المراجعة الداخلية إلى جميع الرقابات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية ، والضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية .
- المراجع الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتحقيقه.

#### ثانيا - أهمية المراجعة الداخلية

ظهرت الحاجة للمراجعة الداخلية بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1933-1929 و بعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الشركات و تحمل إدارات هذه الشركات المسؤولية عن ذلك، فضلا عن حاجة إدارات هذه الشركات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية لتكون العين الساهرة لها في فحص و تقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لأنجاز مهامها من التحقق و التحليل و التقييم لجميع أوجه و مجالات النشاط و الخطط و الأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها، باعتبار أن وظيفة المراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية حيث إنها تشكل بؤرة هذا النظام

و صمام الأمان له، و خصوصا بعد إيلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة سعيا إلى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة رقابية في المنظمة إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية<sup>1</sup>:

و لا شك أن أهمية المراجعة الداخلية تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام المراجع الداخلي بدوره الاستشاري و التأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة و وضعه المعهد كهدف نهائي و استراتيجي لوظيفة المراجعة الداخلية، و أشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين و زيادة فرص انجاز أهداف المنظمة و تحسين الإجراءات و العمليات و تخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة.

إن إضافة القيمة للشركة يتحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي و البنائي، و يؤكد أن إضافة القيمة تتحقق من خلال دعم قدرة إدارة التنظيم على تحقيق أهداف التنظيم الإستراتيجية و بما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التأكيدية و التأمينية و الاستشارية في إطار الاستقلال و الموضوعية<sup>2</sup>.

كما تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة و ملاكها على رفع جودة الأعمال و تقييم الأداء، و المحافظة على ممتلكات و أصول المؤسسة، إضافة إلى أنها تعتبر عين و أذن المراجع الخارجي، و أهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت و تطورت و زادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي<sup>3</sup>:

- كبر حجم المنشآت و تعدد عملياتها.

1 - إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011، ص15.

2 - يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2007، ص73.

3 - يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 01، 2008، ص128.

- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات و المسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية و دقيقة لرسم السياسات و التخطيط و عمل القرارات.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية و صيانة أموال المؤسسة من الغش و السرقة و الأخطاء.
- حاجة الجهات الحكومية و غيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، و الرقابة الحكومية، و التسعيرة.
- تطوير إجراءات المراجعة من تفصيلا كاملة إلى إختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

### المبحث الثالث: أوراق العمل و الإثبات في عملية المراجعة

تعتبر أدلة الإثبات من معايير العمل الميداني، من أجل إبداء رأي سليم حول القوائم المالية الختامية محل الفحص، إضافة إلى أوراق العمل التي يستعملها المراجع و التي تمثل كل الأدلة و القرائن التي قام بجمعها لإظهار ما قام به من عمل، و هذا ما سنحاول البحث فيه من خلال:

- أوراق العمل في المراجعة.

- أدلة و قرائن الإثبات في المراجعة.

- وسائل الحصول على أدلة الإثبات.

### المطلب الأول: أوراق العمل في المراجعة

يخصص المراجع وقتا معيناً لإعداد و تخطيط و مراجعة العمل بالاعتماد على أوراق العمل باعتبارها تساعده في أداء مهامه و إعداد تقريره المتضمن لرأيه حول القوائم المالية، و يستعمل أوراق العمل تلك من

سجلات محاسبية و وثائق مالية لتدعيم و إثبات ما قام به. و تعرف أوراق العمل على أنها: "تشمل كل الأدلة و القرائن التي يتم جمعها بواسطة المراجع لإظهار ما قام به من عمل، و بواسطتها يكون للمراجع الأساس الذي يستند إليه في إعداد التقرير و القرائن لدى الفحص الذي قام به"<sup>1</sup>.

و بواسطة أوراق العمل يكون لدى المراجع الأساس الذي يستند عليه في إعداد التقرير و القرائن لدى الفحص الذي قام به و الدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص<sup>2</sup>.

و تعتبر أوراق العمل بمثابة سجلات يحتفظ بها المراجع للإجراءات التي يتم تنفيذها و الاختبارات التي تم إجراؤها و المعلومات التي تم الحصول عليها و الاستنتاجات الملائمة التي تم الوصول إليها في عملية المراجعة<sup>3</sup>.

#### أولا - ملفات المراجعة:

و هذه المعلومات و البيانات تحتفظ في ملفين هما:

- **الملف الدائم:** و يشمل البيانات الثابتة و الدائمة عن المشروع و منها: اسم الزبون، عناوينه المسجلة، بيان رأس المال و السندات، إضافة إلى نسخة من قرارات الهيئة العامة و مجلس الإدارة و التي لها بالمراجع و عملية المراجعة.

إن طريقة تنظيم هيكل المراجعة الدائم مرتبط بخصائص المؤسسة محل التقييم من خلال كونه مهيكلا حول الرقابة الداخلية و كذا حول المعلومات المالية و المحاسبية<sup>4</sup>.

1 - محمد سمير الصبان، ص 377 - 378.

2 - السوافري فتحي رزق، محمد أحمد عبد المالك، ص 69.

3 - محمد الفيومي، عوض لبيب، ص 11.

4 - ordre national des experts comptables, op.cit.com, p09.

- **الملف الجاري:** يحتوي على البيانات المتعلقة بعملية المراجعة للعام الحالي و نسخة من كتابات التعيين و أسماء المراجعين السابقين، و صورة عن الخطابات المتبادلة بين العميل و المراجع.

و هناك في بعض التقسيمات نوع ثالث من الملفات الذي يحتوي على برنامج المراجعة يكون في ملف منفصل من أجل تحسين التنسيق و التكامل في أجزاء المراجعة.<sup>1</sup>

و تشمل أوراق العمل على الجداول المحاسبية من أجل خدمة الأغراض الآتية:<sup>2</sup>

- دليل العمل المنتهي: فأوراق العمل تتضمن الدليل على ذلك العمل الذي يؤدي إلى الوصول إلى نتائج، و تباين ما إذا كانت المعايير المتعارف عليها في المراجعة قد تم مراعاتها.

- تقييم الرقابة الداخلية: تمدنا أوراق العمل بدليل على القيام بتقييم نظام الرقابة بواسطة مراقب الحسابات، و هذا تنفيذاً لمعايير الأداء المهني.

- تنفيذ إجراءات المراجعة و إعداد الإقرارات الضريبية.

- دليل المراجعة في السنوات القادمة.

ثانياً - أنواع أوراق العمل:

### 1- برنامج المراجعة:

1 - الوردات عبد الله، ص73.

2 - عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، أصول المراجعة الداخلية و الخارجية، الدار الجامعية، مصر، ص146-247.

كما سبق و أشرنا فإن برنامج المراجعة باختصار يحتوي على النتائج و الإجراءات و المخاطر المتعلقة بها، و جودة برنامج المراجعة تتوقف على توجيه المراجع في عملية المراجعة للمؤسسة و استعماله كوسيلة لتأكد الإدارة من أن عمل المراجعة سلم لأشخاص أكفاء.

## 2- تقرير عن نظام الرقابة الداخلية:<sup>1</sup>

إن ملاحظات المراجع عن نظام الرقابة الداخلية و طريقة تطبيقه لمن الأوراق الهامة في ملف أوراق العمل.

## 3- ميزان المراجعة العام:

يعتبر ميزان المراجعة العام مستندا أساسيا في أوراق العمل، فجميع التحليلات التي يقوم بها المراجع من الأرقام التي تحتوي عليه.

## 4- الجداول الملحقة:<sup>2</sup>

و هي التي يعدها المراجع للإفصاح عن العمل الذي تم تأديته في تجميع القرائن للحصول على الإقناع بدقة الحسابات، و تتخذ هذه الجداول شكل مذكرات تسوية.

## 5- المصادقات:

و التي يحصل عليها المراجع من المتعاملين مع المؤسسة من زبائن و بنوك.

1 - عبد الفتاح الصحن، مبادئ و أسس المراجعة، مطبعة الانتصار، مصر، 1993، ص112.

2 - عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، مرجع سبق ذكره، ص249.

## 6- المحاضر و المستخرجات من العقود و السجلات الأخرى:

بحيث يقوم المراجع بمراجعة العقود المرتبطة بعمليات المؤسسة.

### المطلب الثاني: أدلة و قرائن الإثبات في المراجعة

إن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة و لكي يصل المراجع إلى الموقف الذي يكون فيه قادرا على إبداء رأيه فلا بد عليه من الحصول على أدلة إثبات كافية تؤيد هذا القرار، و هو ما نص عليه المعيار الثالث من معايير العمل الميداني.

#### أولا - تعريف أدلة الإثبات:

أدلة الإثبات عملية إقامة الدليل على صدق أو كذب البيانات التي تم تحويلها إلى القوائم المالية الختامية. يمكن تعريف أدلة الإثبات على أنها: "أدلة الإثبات هي المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع المعايير الموضوعية".<sup>1</sup>

و تعتبر من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كل من دفاتر القيد الأصلي، و دفاتر الأستاذ العام

و أوراق العمل المتعلقة بالتسويات الجردية.<sup>2</sup>

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت القرينة فهي تقدم البرهان و بالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم و إصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، يعكس الأحكام التي تعتمد على الميول و النزاعات و كلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر، و القرائن و أدلة الإثبات هي ضرورة لإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية، و التي تعتمد على دليل أو قرينة يثبت ذلك.

1 - توماس وليام، هنكي امرسون، ص311.

2 - الصحن عبد الفتاح، راشد رجب، درويش محمد ناجي، ص134.

ترتبط مدى كفاية و مناسبة أدلة الإثبات معا بعلاقات متبادلة و متكاملة و يتم تطبيقها على أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها سواء من اختبارات الرقابة أو إجراءات التحقق، و تقيس الكفاية كمية أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها، أما مدى الملائمة فهي قياس لنوعية تلك الأدلة و مدى صلتها بتأكيد معين، و يتعلق الحكم الشخصي للمراجع بمدى كفاية و ملائمة أدلة الإثبات بعدة عوامل نذكر منها:<sup>1</sup>

- تقدير المراجع لطبيعة و مستوى المخاطر في عملية المراجعة.

- طبيعة النظام المحاسبي و أنظمة الرقابة الداخلية و المخاطر المرتبطة بها.

- الأهمية النسبية للبند محل الفحص.

ثانيا - حجية أدلة الإثبات:

حتى تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية يجب أن تتناسب مع الظروف التي تم في ظلها الحصول عليها، و الشيء المهم للمراجع هو جمع الدليل الكافي الملائم الذي تكون حجيته أعلى و يقدم درجة عالية من الإقناع تساعد على إبداء الرأي، و هناك معايير للحكم التي تجعل أدلة الإثبات أكثر قوة و حجية نذكر منها:<sup>2</sup>

- في حالة الحصول على دليل الإثبات من مصادر خارجية ليست لها علاقة بالمؤسسة فيكون أكثر قوة و حجية مما لو تم الحصول عليه من داخل المؤسسة.

- حين تعد البيانات المحاسبية و القوائم المالية في ظل نظام رقابة داخلية فعال، فإن ذلك يؤدي إلى اعتماد على هذه البيانات و القوائم عما لو تم إعدادها في ظل نظام للرقابة غير فعال.

1 - طارق عبد العال حماد، ص 277.

2 - عبد الفتاح محمد الصحن، أحمد نور، الرقابة و مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، مجهولة تاريخ النشر، ص 288.

- إن الحصول على المعلومات بطريقة مباشرة عن طريق الملاحظة و الفحص الفعلي و التفتيش له أثر كبير في الإقناع مما لو تم الحصول عليها بطريقة غير مباشرة.

و يجب أن يقوم المراجع بتحديد حجم و صورة أدلة الإثبات التي تمكنه من الإدلاء بحكمه المهني و ذلك بعد دراسته للظروف، و لابد عليه أن يأخذ في الاعتبار طبيعة المفردة قيد الفحص و أهميته النسبية و درجة الخطر الذي تتعرض له و التي تعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية.

و تهدف المراجعة إلى طمأنة الغير على أن نتائج المشروع صحيحة و مركزه المالي سليم و ذلك في التقرير الذي يتضمن رأي المراجع المهني، و تلعب أدلة الإثبات دورا هاما في إبداء الرأي حول مدى صدق القوائم المالية، فعلى المراجع في جمعه و تقييمه لأدلة الإثبات هذه أن يزن المعلومات التي يحصل عليها، و يجب عليه أن لا يتعجل في وصوله إلى النتائج و أن لا يسمح لعلاقته الشخصية بموظفي المؤسسة أن تطغى على عمله و تتدخل فيه.<sup>1</sup>

### ثالثا - قواعد المفضلة بين الأدلة و القرائن:

إن تقدير مدى حجة الأدلة و القرائن و المفاضلة بينهما يقوم على أسس معينة مبنية على الاعتبارات

التالية:<sup>2</sup>

- مدى صلاحية الأسلوب الفني الذي يعتمد عليه المراجع و الوسيلة للحصول على القرينة أو دليل الإثبات بحيث يستطيع أن يفقد الدليل حجتيه و قوته في حالة عدم اختيار المراجع للطريقة المناسبة للحصول على الدليل أو القرينة.

1 - عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، ص 166.

2 - خالد أمين عبد الله، ص 131.

- مصدر القرينة بحيث هناك نوعان منها موضوعية و ذاتية، فالموضوعية أكثر من الذاتية نظرا لعدم اعتمادها على التفسير الذاتي للمراجع.

- ارتباط القرينة أو الدليل بالعنصر محل الفحص، فكلما كان الارتباط قويا و وثيقا كلما كانت حجيته ودرجة الاعتماد عليه قويا، و كذا التوقيت المناسب للحصول على الدليل.

- سلوك المراجع عند جمعه للأدلة و القرائن، فلا بد عليه أن يكون مستقلا و محايدا عند جمعه للأدلة و القرائن و إلا فقدت كل حجيتها.

#### رابعا - أنواع أدلة الإثبات:

تتمثل أنواع أدلة الإثبات في المراجعة في العناصر التالية:

#### 1 - الوجود الفعلي لبنود القوائم المالية:

ويقصد به إمكانية التأكد من وجود البند ماديا عن طريق المعاينة، و لكن ليس جميع بنود القوائم المالية يمكن التأكد من وجودها، و إنما البنود فقط التي لها كيان مادي ملموس، فالتأكد من الوجود الفعلي لا يعتبر دليلا كافيا لصحته، فقد يكون موجودا و ليس في مملوكات المؤسسة.

#### 2 - المستندات:

يعتمد المراجع في مراجعته على المستندات أكثر من اعتماده على أي دليل آخر، و من المستندات التي يعتمد عليها: فواتير الشراء، فواتير البيع، عقود التأمين، و تقسم المستندات إلى ثلاث مجموعات من حيث كفاية الدليل.

- المستندات المعدة خارج المؤسسة محل الفحص.
- المستندات المعدة داخل المؤسسة و المعدة من طرف شخص مستقل عن المنشأة.
- المستندات المعدة و المستعملة داخل المؤسسة.

فمن المستندات المعدة خارج المؤسسة نذكر: فواتير الشراء، و تعتبر كدليل للعملية التي تمت إلا إذا ثبت تزويرها، بينما من المستندات المعدة داخل المؤسسة نجد دفاتر الأستاذ، وهي ليست بقوة الأدلة التي تأتي من خارج المؤسسة.

### 3- المصادقات:

تمثل المصادقات إيصال أو رد كتابي أو شفوي من طرف ثالث محايد للتأكد من صحة المعلومات التي يطبقها المراجع، و يتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن المراجع، و هو دليل قوي يتم استخدامه كثيرا بواسطة المراجعين، و نظرا لكونها مكلفة نوعا ما لذلك لا يتم استخدامه في كل الحالات التي يصلح تطبيقها فيها. و يتوقف استخدام المصادقات من عدمه على توافر الحاجة للاعتماد في الموقف، و توجد ثلاث أنواع من المصادقات:

- يقوم المراجع بطلب توضيح الرصيد من طرف العميل في نهاية الدورة المالية دون إعلامه بالرصيد في الكتاب المرسل و تسمح هذه الطريقة للمراجع بمعرفة الرصيد من مصدرين مختلفين هما: دفاتر المؤسسة و دفتر العميل و يسمى هذا النوع من المصادقات **بالمصادقات البيضاء**.
- يتمثل في قيام المراجع بذكر الرصيد في الكتاب المرسل، و الطلب من العميل المصادقات في جميع الأحوال سواء كان الرصيد صحيحا أو خاطئا، و يسمى **بالمصادقات الإيجابية**.
- يقوم المراجع بالطلب من العميل إرسال المصادقة في حالة كون الرصيد غير صحيح أما عدم الجواب فيعبر عن صحة الرصيد و تسمى **بالمصادقات السلبية**.

### 4 - الاستفسارات:

إن المراجع في كثير من الأحيان يعتمد على الشهادات والبيانات التي يحصل عليها من إدارة وموظفي المؤسسة، و مما لا شك فيه هو أن هذا النوع من الأدلة أقل حجية في الإثبات من الأنواع الأخرى، كون أن الإدارة قد تكون لها مصلحة في إخفاء المعلومات عن المراجع.

#### 5- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية من شأنه أن يقلل فرص ارتكاب الأخطاء إلى أقل حد ممكن و سرعة اكتشافها عند حدوثها، و عليه فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي نوعا من التأكيد للمراجع أن البيانات و المعلومات التي تظهرها الدفاتر سليمة و يمكن الاعتماد على صحتها، و يجب على المراجع أن يتأكد في هذا الصدد من أن نظام الرقابة الداخلية ينفذ فعلا كما هو موضوع.

#### 6 - المراجعة الحسابية:

يقوم المراجع بمراجعة العمليات التي يقوم بها محاسبي الشركة للتحقق من سلامتها وصحتها كون أن المحاسبين وأثناء تأديتهم لمهامهم قد يرتكبون أخطاء، ومن الأعمال التي يقوم المراجع بمراجعتها نجد:

- التأكد من أعمال الجمع والضرب والطرح الواردة في المستندات والدفاتر.
- مراجعة دفاتر اليومية.
- مراجعة ميزان المراجعة من الناحية الحسابية.
- مراجعة قوائم الجرد من حيث صحة العمليات الحسابية.

#### 7- العمليات التي تقع في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية:

تمتد عملية المراجعة إلى عدة أشهر بعد انتهاء السنة المالية خاصة في حالة وجود المراجعة النهائية، وخلال هذه الفترة اللاحقة لإعداد القوائم المالية قد تقع بعض العمليات التي تلقى مزيد من الضوء على بعض عناصر الميزانية.

ويعتبر اندماج مؤسسة مع أخرى من العمليات التي يمكن أن تحدث بعد نهاية السنة المالية والتي تراجع

حساباتها، لكنها لا تؤثر على أرقام القوائم المالية محل المراجعة وإنما يمتد أثرها إلى مستقبل المؤسسة ولا يعتبر

المراجع مسؤولاً عن مراجعة العمليات التي حدثت في الفترة اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم، ولكنه مسؤول عن إجراء

بعض الاختيارات التي تساعد على التأكد من صحة بعض الأرقام الواردة بالقوائم.

### 8 - الارتباط بين البيانات محل الفحص:

إن الترابط بين البيانات التي يظهرها النظام المحاسبي السليم يؤدي إلى زيادة ثقة المراجع في هذه البيانات،

ويعتبر دليلاً من أدلة الإثبات التي يعتمد عليها المراجع.

### 9 - دقة القيود المحاسبية:

يعتبر انتظام الدفاتر المحاسبية دليلاً إضافياً يزيد من فناعة المراجع بصحة البيانات المحاسبية والعمليات

المسجلة، ودراسة العلاقة بين المركز المالي باستعمال النسب المالية يكون لفعالية الرقابة الداخلية أثر جوهري على

مدى الاعتماد على معظم أنواع أدلة الإثبات، فمثلاً يتم الاعتماد على المستند الداخلي في الشركة التي بها رقابة

داخلية فعالة لوجود احتمال أكبر للدقة.

### المطلب الثالث: وسائل الحصول على أدلة الإثبات.

عندما يقوم المراجع بتحديد إجراءات الحصول على أدلة الإثبات فإن المراجع ينبغي أن يعترف باحتمال

أن تكون القوائم المالية غير ممثلة للمركز المالي السليم، وعليه أن يأخذ كافة أدلة الإثبات سواء المؤيدة أو المعارضة.

### أولاً - وسائل الحصول على أدلة الإثبات:

وستتناول الوسائل المتاحة للمراجع للحصول على هذه الأدلة ومن أهمها:

### 1 - الجرد الفعلي:

من الوسائل الخاصة بالحصول على أدلة إثبات قوية نجد الجرد الفعلي للعنصر تقوم على معاينة الشيء

محل الفحص من طرف المراجع.

### 2 - المراجعة المستندية:

ينتج عن عمليات المؤسسة تبادل مستندات وأوراق بينها وبين الغير، و الكثير من عمليات المؤسسة

تنشأ عنها مستندات، حيث تمتاز بأهمية قصوى كونها تمثل الأدلة الكتابية المؤيدة للعمليات.

يعتمد المراجعون على المستندات اعتمادا كبيرا في مراجعة صحة القيود المثبة في الدفاتر والمراجعة

المستندية هي الأساس الحقيقي لعملية المراجعة، و يتوقف النجاح الكلي لأي عملية مراجعة على الدقة التي يتم بها

هذا الجزء من العمل، فالمراجعة المستندية ليست معناها الفحص العابر للمستندات ولكن هي فحص عمليات

المؤسسة وما يؤيدها من مستندات بحيث يقتنع المراجع بأن هذه العمليات سليمة.

### 3 - نظام المصادقات:

تهدف هذه الطريقة إلى الحصول على بيان مكتوب من الشخص خارج المؤسسة بصحة أو عدم صحة

رصيد معين، وتعتبر هذه الطريقة من أنجح الطرق المتاحة للحصول على أدلة الإثبات، فهذه الطريقة تستعمل

للتحقق من المبالغ المستحقة على مديني المؤسسة ومن المبالغ المستحقة على المؤسسة للغير، ولا يمكن للمراجع أن

يطلب بنفسه مباشرة من الغير مصادقات بصحة أرصدة حساباتهم مع المؤسسة لأنه لا توجد علاقة مباشرة بينهم

وبين المراجع، وقد يرفض الكثير منهم الرد على خطابته ولذلك فإن طلب المصادقة الذي يرسل إلى الغير يجب أن

ينبع من جانب المؤسسة نفسها.

#### 4 - المراجعة الحسابية:

تستخدم إجراءات إعادة العملية الحسابية لتوفير دليل إثبات يهدف إلى التحقق من أرصدة الحسابات المحددة بناء على عمليات حسابية، وذلك الدليل يطلق عليه دليل حسابي حيث يوفر قرينة على تحقق أهداف المراجعة المرتبطة بالقيام وصحة العمليات المالية.

ويتم القيام بالمراجعة الحسابية عند اختبار تفاصيل أرصدة بعض الحسابات كالإهلاك والديون المدومة والمستحقات و التسيقات، وتشمل المراجعة الحسابية مراجعة بعض الترحيلات إلى دفتر الأستاذ، ومراجعة المجاميع و الترحيلات، وكل ذلك يتوقف على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.

#### 5 - طريقة الاستفسارات:

يقوم المراجع من خلالها بتوجيه أسئلة والحصول على إجابات، ولا بد على المراجع أن يكون حريصا على اختيار هذه الأسئلة، والتي تراعي مدى معرفة أو دراية الشخص الموجه إليه السؤال بالتنبؤ بموضوع البحث ودرجة أمانة ومسؤولية هذا الشخص.

#### 6 - المراجعة الانتقائية:

معناها الفحص الدقيق أو الدراسة الانتقائية التحليلية لأحد الحسابات أو أحد القيود أو لرصيد السجلات المحاسبية الأخرى فالمراجع الخبير يستطيع بإلقاء نظرة فاحصة على أحد الحسابات أو إحدى الصفحات اكتشاف الأمور الغريبة الموجودة في هذه الحسابات.

فالمراجع في هذه الحالة يستخدم جميع مواهبه وخبراته ومعلوماته المحاسبية بالنسبة لهذه النوع من العمليات لتقييم المعلومات الموجودة أمامه، فمثلا عند فحص أحد قيود اليومية انتقائيا يجب أن يبحث المراجع في ملاءمة هذا القيد لطبيعة أعمال المؤسسة، كما يجب أن يهتم بالتوجيه المحاسبي لطرفي القيد و بصحة القيد نفسه من ناحية تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

## 7 - الربط بين المعلومات والمقارنات:

بموجب نظام القيد المزدوج هناك اتجاه لوجود ترابط بين الحسابات والبنود المختلفة، وتستعمل عبارة المطابقة بشكل واسع من طرف المراجعين للتعبير عن الربط بين رصيد أحد الحسابات و رصيد حساب آخر، و الترابط و التوافق بين هذه الحسابات تغير بالتأكيد دليل إثبات على أن هذه الحسابات خالية على الأقل من الأخطاء.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن المراجعة المالية كعلم عرف عدة مراحل في تطوره لوصوله إلى ما هو عليه الآن، فهي تهتم بفحص الدفاتر و السجلات لغرض التأكد من صحة القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

و لا بد على المراجع أثناء تأديته لمهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للمراجعة، فبدون أي شك فاحترام تلك المعايير يسهل للمراجع القيام بمهمة المراجعة، للوصول إلى إقناع الأطراف الأخرى بوضعية المؤسسة الحقيقية، إضافة إلى أهمية المراجعة الداخلية في متابعة البيانات المحاسبية والمالية على مدار السنة المالية، و ذلك باعتبارها وظيفة مستقلة داخل المؤسسة.

و يعتمد المراجع أثناء تأديته لمهامه على وسائل الإثبات التي تزيد من دقة ومصداقية رأي المراجع حول القوائم المالية، كما أن هذه الوسائل التي يعتمد عليها المراجع الداخلي لمراجعة الجوانب المالية في المؤسسة تساهم في اكتشاف الأخطاء و التلاعبات بشكل سريع، إضافة إلى ذلك يحتاج المراجع الداخلي و خاصة المالي إلى وجود نظام للرقابة الداخلي فعال يساعد على القيام بعمله بأكثر راحة، و هذا ما سنحاول البحث فيه من خلال الفصل الموالي.

# الفصل الثاني

تمهيد الفصل :

تشمل المراجعة الداخلية المالية مراجعة النشاط المالي المحاسبي للمؤسسة ، حيث تعد القوائم المالية المصدر الرئيسي لتزويد المراجع الداخلي المالي بالمعلومات و البيانات المالية التي تشمل مختلف جوانب المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، فبعدها يقوم المراجع الداخلي المالي بتقييم نظام الرقابة الداخلية باستخراج نقاط القوة و الضعف ، تأتي مرحلة فحص القوائم المالية للتحقق من أنها معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بطريقة تسمح بتقييم النشاط المالي عن طريق حصوله على أكبر قدر من الأدلة الإثبات المؤكدة لذلك .

و على المراجع الداخلي التأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية تفي باحتياجات أصحاب المؤسسة ، و المراجع الداخلي هنا و من خلال تقديمه لتقريره الذي إلى جانب أنه يقدم النصح و الإرشاد فإنه أيضا يساهم في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة من خلال مراجعة و فحص بعض النسب المالية ، و من خلال هذا الفصل سنحاول البحث في النقاط الآتية :

- تقييم الأداء المالي .
- القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء .
- مراجعة القوائم المالية .
- تحليل النسب المالية لتقييم الأداء و إعداد تقرير المراجعة الداخلية .

### المبحث الأول : تقييم الأداء المالي

يعمل تقييم الأداء في المؤسسة على إيجاد الثغرات و معالجتها ، و تتمثل عملية تقييم الأداء في مجموعة المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة و تطورها ، و تقييم المالي يقوم على معرفة المستوى المالي داخل المؤسسة أو بالأحرى المركز المالي للمؤسسة ، و نقوم في هذا المبحث بالبحث حول عناصر الآتية :

- تقييم الأداء .
- وظائف الإدارة المالية و اتخاذ قرارات التمويل .
- مفهوم تقييم الأداء المالي .
- شروط و أهمية تقييم الأداء المالي .

### المطلب الأول : تقييم الأداء

تقييم الأداء هو عبارة عن عملية جزئية في نطاق إداري واسع ، و سوف نحاول التطرق إلى مفهومه ، و خطواته و مجالاته العامة .

#### أولا . مفهوم تقييم الأداء :

الأداء مفهوم جوهري في المؤسسة و يكاد يمثل الظاهرة الشمولية لمجمل فروع و حقول المعرفة الإدارية ، حيث أننا سنبحث في تعريفه و أهميته .

1 . تعريف تقييم الأداء :

يقصد بالأداء : " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها " .<sup>1</sup>

و يعرف تقييم الأداء على أنه : " التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق

الأهداف المخططة من خلال مدى جودة الأداء و اتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة

بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها " .<sup>2</sup>

و يعرف تقييم أيضا : " عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات ، الغرض منها فحص المركز المالي و

الاقتصادي للمؤسسة و ذلك كما في استخدام التحليل المالي و المراجعة الإدارية " .<sup>3</sup>

و من المفاهيم السابقة الذكر نستنتج أن تقييم الأداء يشمل على :

- الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية الاقتصادية نحو الأمام .

- تنفيذ الأهداف المسطرة بأعلى درجة من الكفاية .

- التأكد من الاستخدام الأفضل و العقلاني للموارد المتاحة .

- المساهمة في اتخاذ القرارات الصحيحة

و من الاستخدامات الشائعة لتقييم الأداء اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالزيادة في الأجور و الترقية

... الخ ، كما تستخدم المعلومات المتوفرة من خلال تقييم الأداء كمدجلات لمصادقية إجراءات الاختبار .

1 - عبد المحسن توفيق محمد ، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ، مصر ، 1998 ، ص.

2 - منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

3 - عبد المحسن توفيق محمد ، مرجع سبق ذكره ص 03 .

فحسب bourguignon فان مفهوم الأداء يتخذ أحد المعاني :<sup>1</sup>

- نشاط : فهو يؤدي إلى الوصول إلى نتائج .

- أداء : فهو نتيجة نشاط كونه يعتمد على تقييم النتائج التي تحقّقها المؤسسة .

يمكن أن يعبر الأداء عن المردودة و النتائج المالية .

ويقصد بالمعلومات كل أشكال المعرفة التي يتم توصيلها ، و بصفة عامة هي كل ما يدخل في النشاط و

الأعمال التي تمارسها المؤسسة وخاصة عند اتخاذ القرارات و تقييم الأداء بأنسب الطرق و الأساليب لاستخدام

الموارد المتاحة ، و المعلومات هي تلك البيانات التي تساعد الإدارة على معرفة ما يحيط بها من مواقف .<sup>2</sup>

## 2 . أهمية تقييم الأداء :

تكمن أهمية تقييم الأداء فيما يلي :<sup>3</sup>

- يساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف .

- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل ، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة و تنميتها و كذلك

العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها .

- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي

تخضع للقياس و الحكم .

<sup>1</sup> - A. BOURGUIGNON , peut on finir la performance. Revue française de comptabilité , N -1

.1995 , p 61

<sup>2</sup> - أحمد محمد المصري ، التخطيط و المراقبة الإدارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2004 ، ص 90 .

<sup>3</sup> - منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج ، مرجع سبق ذكره ، ص 78-79 .

تساعد مؤشرات تقييم الأداء المستويات الإدارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي تم اكتشافها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها ، كما يساعد تقييم الأداء في إظهار جوانب القوة و الضعف في

المؤسسة و هذا يؤدي بالمسؤولين على تقوية جوانب القوة و يعملون على تقليل جوانب الضعف .<sup>1</sup>

و عموماً لا يمكن إيجاد مؤسسة تمارس نشاطها دون صعوبات طوال مدة حياتها ، و هو ما يدفع

بالمتعاملين مع المؤسسة بالبحث عن مصادر هذه الصعوبات و هو ما يهدف إليه عموماً التقييم .<sup>2</sup>

ثانياً . خطوات تقييم الأداء :

توجد عدة خطوات لتقييم الأداء و هي :<sup>3</sup>

1. رسم سياسة التقييم و إعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها :

يجب أن تبلغ السياسة جميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة و الطريقة بالنسبة لتولي و فهم طريقة التقييم و الغرض الذي ستستخدم من أجله بالنسبة للثانية .

2 . اختيار الطريقة التي تتبع في التقييم :

يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم ، و الأفراد الذين توضع التقارير أدائهم .

1 - سعد صادق البحيري ، إدارة توازن الأداء ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 ، ص 189 .

2 - عبد الرؤوف جابر ، الرقابة المالية و المراقب المالي من الناحية من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان ، 2004، ص30 .

3 - كامل بربر ، ادارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، ص 137-139 .

و من الطرق المتبعة : ترتيب التقديرات الموضوعة عن مختلف الصفات بطريقة عكسية ، تقييم لجميع الأشخاص عن كل صفة على حدى .

### 3 . تدريب المقومين :\*

حتى يكون هناك نجاح في استخدام تقارير الأداء لا بد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير و طريقة استخدامها و مزاياها و العيوب التي تكتنفها .

### 4 . تحليل السياسة و تحليل النتائج :

لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظرف محدود .

و من هذه الخطوات يمكن التوصل إلى أن تقييم الأداء هو الحلقة المغذية لمختلف مراحل تقييم أداء و سياسات الموارد البشرية<sup>1</sup> .

### ثالثا . المجالات العامة لتقييم الأداء :

توجد ثلاثة مجالات أساسية لتقييم الأداء و هي :<sup>1</sup>

\* المقومين : هم الأشخاص الذين يقومون بتقييم الأداء .

1- ديسلر جاري، إدارة الموارد البشرية ، دار المريخ ، الرياض ، العربية السعودية ، 2003 ، ص 328 .

<sup>1</sup> منصور حامد ، محمود ، ثناء العطية فراج ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

### 1 . مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها :

بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه من أهداف و فقا للمواعيد المحددة

أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة ، و لا بد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب .

### 2 . تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها :

و يعني تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ من أن التطورات و التأثيرات الاقتصادية التي حدثت نتيجة

تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها و كذا اكتشاف نقاط الضعف و مواحتها .

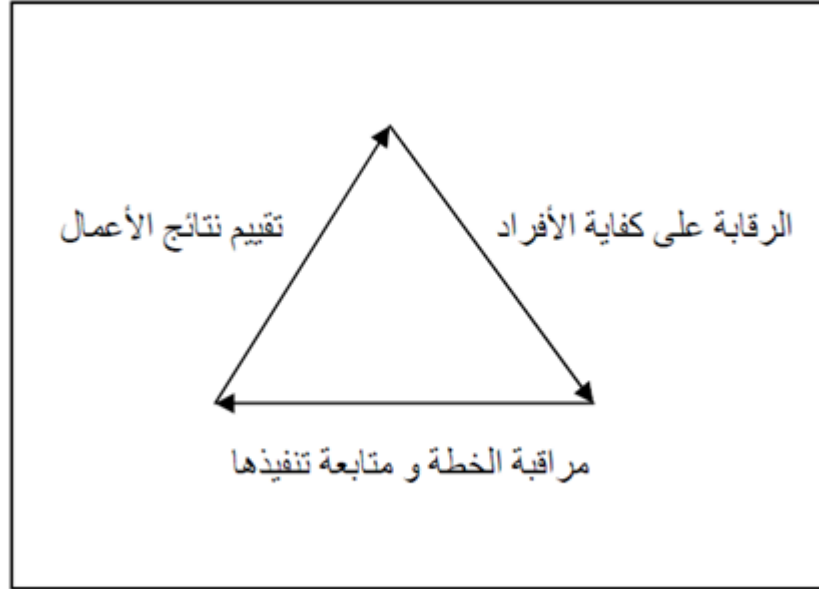
### 3 . الرقابة على كفاية الأفراد :

و هي تعني التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها و تنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية و

الرقابة على كفاية الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، و من

خلال الشكل التالي سنوضح مجالات تقييم الأداء .

شكل رقم ( 3 . 1 ) : مجالات تقييم الأداء



المصدر : منصور حامد محمود ، ثناء فراج ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

المطلب الثاني : وظائف الإدارة المالية و اتخاذ القرارات التمويلية

تقوم الإدارة المالية بالعديد من الوظائف و كذا اتخاذ العديد من القرارات التي تهم المؤسسة ككل ، و

هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا العنصر .

أولا . وظائف الإدارة المالية :

لقد شهدت الوظيفة المالية تطورا ملحوظا فبعدما كان منصبا على تحديد مصادر التمويل تحول الى

البحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال و يمكن تسجيل التطورات التالية:<sup>1</sup>

- التركيز على رأس المال قبل سنة 1920 .

- الاهتمام بوظائف الحصول على أموال خلال العشرينات .

- في سنوات الستينات اتسع نطاق وظيفة التمويل ليشمل السياسات المالية و اتخاذ القرارات المالية و إدارة النشاط المالي داخل المؤسسة ، و سنوات السبعينات تميزت بالتضخم و ارتفاع تكلفة التمويل مما أدى إلى صعوبة في التمويل .

و الوظيفة المالية كأحدي وظائف المؤسسة تتمثل في كافة الأنشطة المتعلقة بالمجالات الرئيسية

التالية:<sup>1</sup> الاستثمار و التمويل ، العائد و كيفية التصرف فيه ، و هي تقوم بدور هام في مجال التخطيط المالي و

الذي هو من وظائف الإدارة المالية ، و من خلال الحصول على دور الإدارة المالية و مساهمتها في تحقيق الهدف

الذي وجدت الوظيفة المالية من أجل تحقيقه و هو إدارة المورد المالي بكفاءة و فعالية ، و تتمثل مهام وظائف

الإدارة المالية فيما يلي :

1 - فريد النجار ، البورصات العربية و الهندسة المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص 21

1 - السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة ، دار المريخ ، العربية السعودية ، ص 31

## 1 . التخطيط المالي :

التخطيط المالي هم التخطيط للأنشطة المالية للمؤسسة .<sup>2</sup>

و يعتبر التخطيط المالي من أهم وظائف المدير المالي ، و يقوم برسم السياسات طويلة الأمد الخاصة بالمؤسسة ككل ، فينبغي على المدير المالي أن يبدأ بالحصول على صورة شاملة لعمليات المؤسسة ، عن طريق الخطط الطويلة الأجل الخاصة بالتوسع في الأصول طويلة الأجل ،<sup>3</sup> و لا بد على المدير المالي عند وضعه لخطته أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية ، و بواسطة تقارير الأداء يمكن اكتشاف الانحرافات و من ثم البحث عن أسباب هذه الانحرافات ثم تعديل الخطة ، و الرقابة المالية تكون من المسؤوليات المباشرة للمراقب المالي و هي أيضا تحت الإشراف العام للمدير المالي .

### و تضمن هذه الوظيفة قيام المدير بنا يلي:<sup>1</sup>

- رسم السياسات و القواعد الموجهة لتفكير الأفراد في الشؤون المالية مثل : سياسات مصادر التمويل و كذا توزيع الأرباح و الاحتياطات .
- تحديد الأهداف المالية في المدى القصير و المتوسط و المدى الطويل .
- ربط العمليات المالية بعنصر الوقت وفق برنامج زمني محدد .

<sup>2</sup> - عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 21

<sup>3</sup> - جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية 0، بيروت ، لبنان ، ، ص 37 .  
<sup>1</sup> رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المالية :مدخل إلى الاستثمار و سياسة التمويل، دار المسيرة للبطاعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن  
 2007 ص 18 .

## 2 . الحصول على الأموال ( التمويل ) :<sup>2</sup>

على المدير المالي عند دراسته لأنواع التمويل المناسبة يجب دراسة الحالة المتوقعة لهذه المصادر التمويلية ثم ربطها مع الحالة المالية للمؤسسة بعد فترة زمنية مقبلة ، و هنا المدير المالي يتنبأ باحتياجات المؤسسة المالية و التي تعتبر كجزء من وظيفته كمخطط مالي ، و كذا التنبؤ بمستقبل المصادر التي يلجأ إليها للحصول على الأموال التي يحتاجها .

## 3 . استثمار الأموال :

فالمؤسسة الناجحة هي التي تكون مبيعاتها و إيراداتها في نمو متزايد و هو الذي يتطلب استثمارات في

كل من الأصول المتداولة و الأصول الثابتة .<sup>1</sup>

فعلى المدير المالي بعد قيامه بعملية التخطيط أن يتأكد من أن هذه الأموال تستثمر بصورة مثالية.<sup>296</sup>

تطلع المؤسسات الناجحة إلى النمو السريع في حجم المبيعات عن طريق تنفيذ حجم معين من

الاستثمارات في مختلف المشاريع التي تقوم بها ، و هذا من خلال العمل على رسم سياسة للتمويل .<sup>2</sup>

و يمكن أن تستثمر هذه الأموال في الأسواق المالية، فهي تقوم بتوفير الأموال في تلك الأسواق أي تقوم

بتوفير الأموال المطلوبة للمؤسسة، وهي التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم المالية.<sup>3</sup>

<sup>2</sup> جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص39

<sup>1</sup> - عدنان تايه النعيمي، ياسين كسب الخرشة، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

<sup>2</sup> - عاطف وليم أندرواسن، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص24

<sup>3</sup> - عدنان تايه النعيمي، ياسين كسب الخرشة، مرجع سبق ذكره، ص22 .

#### ثانياً اتخاذ القرارات التمويلية:<sup>4</sup>

يعتبر اتخاذ القرارات التمويلية من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية، و على الإدارة المساعدة في اختيار و اقتناء نوع الأصول و الطريقة المثلى لتمويل تلك الأصول سواء كانت داخلية أو خارجية، كما يجب عليها تحديد نوع التمويل إما عن طريق المديونية أو عن طريق الملكية أو جمع الاثنين معاً.

#### المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي

سنحاول البحث من خلال هذا العنصر في مفاهيم حول الأداء المالي و كذا تقييم الأداء المالي.

#### أولاً تعريف الأداء المالي:

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفاعلية و بأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية في بناء المؤشرات.

ويعرف بمدى تحقيق القدرة الإيرادية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات

سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقاً من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي (ظاهرة الإفلاس) أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

وأيضاً يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:<sup>1</sup>

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق، ص 22.

<sup>1</sup> - Serge evraert, analyse et diagnostic financiers, méthodes et cas, crolles, paris, 1992, p 33.

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

و عليه فإن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل

من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقه ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن

تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.<sup>1</sup>

### ثانيا تعريف تقييم الأداء المالي:

يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة

الاستجابة لإشباع رغبات أطرفها المختلفة.

ويعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية

المتحدة ( إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرفها المختلفة)، أي تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج

المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى

الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

ويعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة

سلفا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن

أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:<sup>2</sup>

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

<sup>1</sup> - دادن عبد الغني، قياس و تقوم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 36.

<sup>2</sup> - فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول إلى أهداف المؤسسة.

تكون كل دراسة مالية بهدف تقييم أداء المؤسسة وتطوره خلال وقت مقارنته مع مثيله للمنافسين

الرئيسين، في الواقع تقاس الفعالية بدءا من الفروق المنسوبة إلى معيار مرجعي أو متفق عليه، إذا هي تعتمد لحد

كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة والمنهجية حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة وكما

هو الحال لأي مؤسسة، و تعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة على الميزانية.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: نظام وأهمية تقييم الأداء المالي.

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي تلك التي تستطيع نمذجة مستقبلها بناءا على أهداف واضحة، وفي

ظل توزيع مواردها في المجال والوقت المناسب بشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب

و قرارات منهجية وسليمة.

#### أولا - أسباب تباين مقاربات تحديد مفهوم الأداء المالي:

يأتي هذا الوضع في ظل غياب مفهوم تام للأداء المالي ومحدداته، كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه،

فالمساهم يسعى لتعظيم ثراءه، والمؤسسة تسعى نحو الاستمرار والبقاء، والموظف يعزف على وتر الأجور والحوافز،

و الجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع يود وينتظر الرخاء ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة

الاجتماعية، و بسبب عمق الفجوات في التباعد عند هؤلاء و هؤلاء و الاختلاط في الأدوار و عمليات التقييم

و التحكيم يؤدي إلى عدم رضا الأفراد و منه النفور.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 40.

ثانيا - أهمية تقييم الأداء المالي<sup>1</sup>:

يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة و من ثم تعظيم القيمة السوقية، و التي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة. و تهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح و تعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعية و ترشيد استخدامات الموارد المتاحة، و هذا يساهم في بقاءها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية و الاستثمارية لها<sup>2</sup>.

و يتوقف أداء المؤسسات الاقتصادية على توضيح ما يلي<sup>3</sup>:

- أيجب النظر إلى الأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم؟
- هل يمكن التنبؤ بالأداء المستقبلي؟ إذا كان بنعم أم يمكن التوقع على أساس دراسة ميدانية؟
- تتمثل الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء فيما يلي: قدرة التمويل نسبة التغطية و تحقيق هامش الأمان، التوظيف الكفاء للأموال<sup>4</sup>.

يتوقف مستوى التقييم على مدى سلامة و فعالية النظام المعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة

إلى القوائم المالية التي سنتطرق إليها في المباحث الآتية.

1 - رسمية قرياقس، أسواق المال، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 353.

2 - السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

3 - المرجع نفسه، ص 42.

4 - رسمية قرياقس، مرجع سبق ذكره، ص 376.

### ثالثا - نظام تقييم الأداء المالي:

حتى تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الأموال داخليا وإعداد الخطط المالية للفترات المالية المقبلة تحتاج إلى تقييم الموقف المالي للفترات السابقة، ومقارنة الإنجاز الفعلي لما هو مستهدف، كما تتم مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترات السابقة، وكذلك بالمؤشرات النمطية للمؤسسات العاملة في نفس السوق المالي والتي لها نفس خصائص المؤسسة موضوع التقييم.

و تهدف المؤسسة أساسا إلى تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاج، حيث يعبر ذلك عن قدرة المؤسسة على تحقيق النمو وزيادة المستمرة في الأرباح المحققة والمتوقع تحقيقها في المستقبل عن طريق زيادة العائد على الأموال المستثمرة.

وهناك عوامل تؤثر على الأداء المالي ونسب المالية، وتقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية

وأخرى خارجية:

#### 1 - العوامل الداخلية:

كذلك تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها وهذه العوامل

يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع، وتقليل

التكاليف والمصروفات، وأهم هذه العوامل:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

- الرقابة على التكاليف.

- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة.

- إدارة السيولة.

- المؤشرات الخاصة بالربحية.

## 2 - العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة على هذه التغيرات، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية، وأهم هذه التغيرات:

- التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات.

- القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات و منافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع.

- السياسات المالية و الاقتصادية للدولة.

### المبحث الثاني: القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية، كما أنها تعد المصدر الرئيسي لتزويد المراجع الداخلي المالي بالمعلومات المالية التي تشمل جميع جوانب المؤسسة، وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال ما يلي:

- مفهوم القوائم المالية.

- أهداف القوائم المالية و أسس تعديلها.

- العناصر الأساسية للقوائم المالية.

- أنواع القوائم المالية.

### المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

للقوائم المالية عدة مفاهيم و خصائص و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

#### أولاً - تعريف القوائم المالية:

توجد العديد من المفاهيم حول القوائم المالية نذكر منها:

تعرف القوائم المالية بأنها "عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة، أو مركزها

المالي عن فترة مالية ماضية، أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مقبلة".<sup>1</sup>

و تعرف أيضا : "القوائم المالية هي أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي ولتحقيق أهداف

المحاسبة المالية، فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة

زمنية معينة".<sup>2</sup>

ومما سبق نستنتج أن القوائم المالية هي وسيلة تعبير عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من

خلال مركزها المالي، و هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة، كما أنها تساهم في توصيل

نتائج التقييم للأطراف المعنية سواء كانوا داخليين كالإدارة والملاك أو خارجيين كالمساهمين والمستثمرين.

#### ثانياً - خصائص القوائم المالية:

من أهم الخصائص التي تتميز بها القوائم المالية نذكر ما يلي:<sup>3</sup>

1 - حسين القاضي، مأمون توفيق، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000، ص 200 .

2 - يحيى أحمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الإدارية، إتراك للنشر و التوزيع، مصر، 2003، ص 17.

3 - حسين القاضي، مأمون توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 169.

**1 - القابلية للفهم:**

يعني إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم بافتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

**2 - الملائمة:**

تكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت أحداث ماضية أو حاضرة أو مستقبلية.

**3 - الموثوقية:**

ويقصد بها خلو القوائم المالية من الأخطاء الهامة و التحيز و توفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة تعرض نتائج المحاسبة عن العمليات و تقديمها طبقاً لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة و خالية من التحيز، و تتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة و الحذر و عرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

**4 - القابلية للمقارنة:**

و يقصد بها جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية، و ذلك بناء على أسس ثابتة في عملية قياس و عرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

**5 - الإفصاح:**

و يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس و في إعداد القوائم المالية و الإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات و إظهار القوائم المالية للفترات السابقة.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وأسس تعديلها.

تسعى القوائم المالية لتحقيق العديد من الأهداف و من أهمها تقديم معلومات عن المركز المالي

للمؤسسة.

أولاً - أهداف القوائم المالية:

تقوم القوائم المالية ب:<sup>1</sup>

- توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة والتي تساعد العديد من المستخدمين

عند اتخاذ القرارات الإدارية.

- تقديم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي للمؤسسة في قائمة منفصلة من قائمة التدفقات النقدية.

- قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم التي تستخدم حالياً بواسطة محلي القوائم المالية وتهدف إلى تحويل

قائمة الدخل إلى قائمة للنقدية الواردة والصادرة من وإلى المؤسسة.

- تساعد القوائم المالية في تقديم معلومات مفيدة في مجال تخطيط الاحتياجات النقدية المستقبلية.

و قد ورد في هذا الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية

تهدف إلى توفير معلومات مساعدة في صنع القرارات الإدارية<sup>2</sup>.

كما ورد أيضاً من خلال لجنة معايير المحاسبة الدولية أن القوائم المالية تلبي حاجة المعلومات لدى غالبية

قراء القوائم المالية، إلا أنها لا تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة

ولا توفر معلومات غير مالية، و من أهداف القوائم المالية نجد أنها تساعد أيضاً المستثمرين على اتخاذ قراراتهم حول

الاستمرار في الاستثمار في المؤسسة أو التنازل عليه.

تحظى القوائم المالية باهتمام كبير من قبل المؤسسات التي تقوم بإعدادها ومن قبل المهتمين

1 - أحمد نور، المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص781.

2 - حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذآره، ص169.

بشؤون المؤسسة لأنها تتضمن معلومات مفيدة بالنسبة لهؤلاء، وتتلخص الأهداف الرئيسية للقوائم

المالية فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1 - تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات:

يتمثل الهدف العام للقوائم المالية في توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار، فيجب على القوائم

المالية أن تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ

القرارات المحتملة للاستثمارات و الإقراض، و يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية سهلة الفهم

لدى كافة المستخدمين لها، والذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية ويبدون الرغبة في دراسة كمية

التدفقات النقدية، ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

### 2 - تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية:

يعد الاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية لقرارات الاستثمار

و الاقتراض تتخذ طبقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية، فهدف المستثمر يتمثل في استرداد الاستثمار

الأصلي والحصول على عائد يتمثل في تدفقات نقدية من التوزيعات أو الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع،

ويتوقع الدائنون كذلك استرداد أصل القرض إضافة إلى العائد النقدي والمتمثل في الفوائد، وعند اتخاذ القرارات

يجب على المستثمرين والدائنين دراسة كمية التدفقات النقدية ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

### 3 - تقديم معلومات عن موارد المؤسسة:

يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تحدد بوضوح موارد المؤسسة و التزاماتها.

<sup>1</sup> - كمال الدين مصطفى الدهرواي، مرجع سبق ذكره، ص 34 - 35 .

#### 4 - تقديم معلومات عن أداء المؤسسة و القدرة الكسبية لها:

تساعد القوائم المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة انطلاقاً من أدائها في السنوات السابقة.

#### ثانياً - أسس تعديل القوائم المالية:<sup>1</sup>

##### 1 - حساب البيانات التاريخية المعدلة:

لتحويل البيانات التاريخية التي تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً إلى بيانات

تاريخية معدلة بوحدة من النقود ذات قوة شرائية حالية فإننا نحتاج إلى:

##### 1 - 1 - بيانات تاريخية.

##### 1 - 2 - أرقام قياسية تغطي الفترة من تاريخ نشأة البند المطلوب تعديله وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية، ويتم

التعديل وفق المعادلة التالية:

قيمة البند المعدلة = القيمة التاريخية الأساسية × الرقم القياسي × تاريخ القوائم المالية .

##### 2 - يتم تعديل أحدث القوائم المالية التاريخية وتحويلها إلى قوائم مالية مقاسه بوحدة نقدية ذات قوة شرائية

عامة.

##### 3 - يتم التمييز بين نوعين من التعديل:

##### 3 - 1 - التعديل الغير الدوري: يقوم على فكرة إعادة تقدير بيانات القوائم المالية التاريخية بقياسها بوحدة

نقدية ذات قوة شرائية عامة في تواريخ غير منتظمة.

##### 3 - 2 - التعديل الدوري: يعاد تعديل القوائم المالية بوحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية عامة في نهاية كل دورة

حالية.

##### 4 - عملية التعديل لا بد أن تكون شاملة وتغطي جميع بنود القوائم المالية.

<sup>1</sup> - حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة، دار الحامد للتوزيع و النشر، عمان، الأردن، 2007، ص 271 270 .

### المطلب الثالث: العناصر الأساسية للقوائم المالية

نجد من العناصر الأساسية للقوائم المالية ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1 - الأصول:

هي المنافع المستقبلية المحتملة التي يحصل عليها أو يتم السيطرة عليها بواسطة مؤسسة ما كنتيجة للأحداث والعمليات الماضية.

#### 2 - الخصوم:

هي تحضير مستقبلي للمنافع الاقتصادية التي تظهر من الالتزامات الحالية على مؤسسة ما بنقل أصول أو تقديم خدمة لمؤسسات أخرى في المستقبل كنتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية.

#### 3 - حقوق أصحاب رأس المال:

تمثل مقدار ما يتبقى من أصول المؤسسة بعد استبعاد خصومها، بمعنى أنها تعادل دائما صافي الأصول (النتيجة الصافية)، ولهذا يطلق عليها اصطلاحا القيمة المتبقية لأصحاب رأس المال وتنبثق هذه القيمة من حقوق الملكية.

#### 4 - الإيرادات:

هي مقدار زيارة الأصول أو نقص الخصوم أو كليهما معا خلال مدة زمنية معينة نتيجة لإنتاج السلع أو بيعها أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام الأصول التي تملكها.

#### 5 - التكاليف:

هي انقضاء أصل أو تحمل التزام أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة نتيجة لتأدية خدمات للغير وكذلك الأنشطة التي تستهدف الربح وتشكل العمليات الرئيسية المستمرة للمؤسسة.

1 - حسين القاضي ، مأمون توفيق حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

**6 - المكاسب والخسائر:**

المكاسب هي الزيادة في حقوق أصحاب رأس المال تنتج من العمليات الفرعية للمؤسسة مع غيرها من المؤسسات، و الخسائر هي نقص في حقوق أصحاب رأس المال التي تنتج من العمليات الفرعية للمؤسسة مع غيرها ومن الأحداث والظروف الأخرى التي تتأثر بها خلال فترة زمنية معينة.

**7 - صافي الدخل أو صافي الخسارة:**

هو مقدار الزيادة في حقوق أصحاب رأس المال أي في صافي الأصول وينتج صافي الدخل من الإيرادات والتكاليف والمكاسب والخسائر التي ترتبط بتلك الفترة الزمنية، ويتضمن ذلك كافة التغيرات في صافي الأصول خلال تلك الفترة.

**المطلب الرابع: أنواع القوائم المالية.**

تشمل القوائم المالية عادة على قوائم أساسية و هي: الميزانية العامة (قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية، وأخرى مساعدة (ملحقة).

**أولاً - الميزانية العامة (قائمة المركز المالي):**

الميزانية العامة توضح مقدار الأصول المتداولة وكذلك مصادر تمويلها وهي تتميز بالتوازن بالإضافة إلى قائمة تجميعية حيث تعبر عن أثر القرارات التي تمت حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.<sup>1</sup>

و يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة وما على تلك الموجودات من مطالبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو الملاك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص32 .

<sup>2</sup> - محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف و القياس و الإفصاح، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، لبنان،

2007، ص317 .

فلا بد على المؤسسة شرح وتفصيل عملياتها المالية و إظهار مركزها المالي في الميزانية العامة<sup>1</sup> .  
 و تعد الميزانية العامة على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب (الميزانية العمومية)  
 وإعدادها على شكل قائمة يوفر أساسا جيدا للتحليل المالي خاصة عند الإفصاح المالي.<sup>2</sup>  
 وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية العمومية كحد  
 أدنى نذكر منها:<sup>3</sup>

- الأملاك والمصانع والمعدات.
- الموجودات غير الملموسة.
- الموجودات المالية عدا الواردة في البنود.
- الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بتطبيق طريقة حقوق الملكية.
- المخزونات.
- الالتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة.
- رأس المال الصادر و الاحتياطات... الخ.

<sup>1</sup> - يوسف محمود جريوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للتوزيع و النشر، لبنان، 2002، ص72 .

<sup>2</sup> - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية : مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص37 .

<sup>3</sup> - حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص172 .

ثانيا - قائمة الدخل:

تعرف قائمة الدخل بأنها تقرير أو بيان يوضح نتائج الأعمال بهدف تبيان إيرادات ومصروفات المؤسسة

خلال فترة زمنية معينة (الفترة المحاسبية) بشكل تفصيلي وإظهار الربح أو الخسارة عن الفترة.<sup>1</sup>

أهم المبادئ التي تحكم قائمة الدخل نذكر ما يلي:<sup>2</sup>

- مبدأ الحيطة والحذر : إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق الأقل.

- مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات : إذ يتم مقابلة تكاليف الفترة بإيراداتها وهذا ما يجب أن تتضمنه قائمة

الدخل.

- مبدأ الاستحقاق : إذ يكون على أساس القيد هو استحقاق النفقة أو الإيرادات.

وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في

تحقيق الأرباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعد على التنبؤ بالكمية والوقت وعدم التأكد فيما

يتعلق بالتدفقات النقدية، وللربح المحاسبي أهمية كبيرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية من جهة والتدفقات النقدية

المستقبلية من جهة ثانية<sup>3</sup>.

و توضح قائمة الدخل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح أو الخسارة للمشروع وبالتالي فهي تعبر عن

القدرة الربحية للمشروع وتوضح مدى أداء وكفاءة المشروع في تحقيق أهدافه.

1 - يحيى أحمد قللي، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

2 - هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي لأغراض الاستثمار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000 ، ص 55 .

3 - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 57 .

تساعد قائمة الدخل مستعملي القوائم المالية بالإطلاع على:<sup>1</sup>

- الإيرادات خلال الفترة المحاسبية الحالية ومقارنتها بالإيرادات من الفترة السابقة.
- المصروفات ومدى زيادتها أو نقصانها من الفترات السابقة.
- الربح ومقداره ومقارنته بالفترات السابقة وللمشاريع المماثلة.

يمكن استخدام المعلومات في قائمة الدخل لتقييم الأداء الخاص بالمؤسسة في السنوات السابقة ورغم

نجاح المؤسسة في الفترات السابقة لا يعني استمرار النجاح في المستقبل، فإن هناك افتراض بالارتباط بين الأداء الماضي والحالي والمستقبلي مما يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

### ثالثاً- قائمة التدفقات النقدية.

التدفقات النقدية هي التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها والخاصة بمؤسسة معينة

فالنقدية تتضمن النقدية والصندوق والودائع تحت الطلب أما ما في حكم النقدية فهي الاستثمارات قصيرة الأجل

وعالية السيولة و التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة، ويكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها

ضئيلاً.<sup>2</sup>

1 - مصطفى رضا عبد الرحمان، مجي احمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996، ص 30 .

2 - أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص782 .

وقائمة التدفقات النقدية توضح حركة التدفقات النقدية لغرض توفير معلومات من المتحصلات

والمدفوعات النقدية لكل مؤسسة خلال سنة حيث تساعد مستعملي القوائم المالية على:<sup>1</sup>

- تقييم مدى قدرة المؤسسة على الحصول على تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها وسدادها و كذا توزيع أرباحها، وكذا مدى حاجتها لمصادر تمويل خارجية.

- تقدير أسباب الاختلاف بين رقم صافي الربح والتدفقات النقدية الفعلية.

ويمكن تلخيص استخداماتها فيما يلي:<sup>2</sup>

- تعتبر أداة للحكم على كفاءة الإدارة فيما يتعلق بكيفية تمويل العمليات المختلفة مع المحافظة على سيولة المؤسسة الاقتصادية.

- تعبر عن التدفقات المالية للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة معينة من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت؟.

والهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المصادر النقدية الواردة

للمؤسسة وكذا استخداماتها بالإضافة إلى ذلك فإنها توفر معلومات عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمؤسسة والتي تساعد كل من الإدارة والمستثمرين والدائنين والمستخدمين للقوائم المالية.<sup>3</sup>

1 - خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص40 .

2 - حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص293.

3 - أحمد نور، المحاسبة الإدارية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1997، ص35.

ويتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية تقييم التدفقات النقدية سواء الداخلة أو الخارجة إلى الأنشطة

التالية:<sup>1</sup>

- النشاطات التشغيلية.

- النشاطات الاستثمارية.

- النشاطات التمويلية.

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي (7) على عرض التدفقات النقدية، وقد عرضها كما يلي:<sup>2</sup>

- **النشاطات التشغيلية:** هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من

النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

- **النشاطات الاستثمارية:** هي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من

الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

- **النشاطات التمويلية:** وهي النشاطات التي ينتج عنها تغير في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعملية

الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

<sup>1</sup> - محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية: مدخل القيمة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 57.

<sup>2</sup> - حسين قاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 137.

وهي التي ترتبط مباشرة بتمويل المؤسسة نفسها، وتتضمن المتحصلات أو المدفوعات من وإلى

المستثمرين والدائنين فيما عدا الموردين مثل: <sup>1</sup>

- متحصلات من زيادة رأس المال أو بيع أسهم المؤسسة منها.

- متحصلات من قروض.

- سداد قروض.

- سداد توزيعات الأرباح.

- شراء المؤسسة لأسهمها من سوق رأس المال. <sup>2</sup>

رابعا - القوائم المالية المساعدة والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية:

القوائم المالية المساعدة هي مجموعة من القوائم التي تفسر أهم الحسابات التي تتضمنها القوائم المالية

الأساسية، حيث يدرج المراجع المالي في تقريره صفحة أو أكثر تضمن إيضاحات متممة تشرح العديد من

السياسات والممارسات المحاسبية وغيرها من المعلومات الأخرى الضرورية وتتم هذه الإيضاحات بدرجة كبيرة من

الأهمية، وهي على القدر نفسه من الأهمية التي تتمتع بها القوائم المالية. <sup>3</sup>

وتوضح المعالجة المحاسبية للسياسات المحاسبية، الأدوات المالية، الضرائب، عقود الإيجار الإهلاك،

الأسهم.

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان (نظرة حالية و مستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 76.

<sup>2</sup> - خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

<sup>3</sup> - جون ستيل، آيف تكتب التقارير السنوية لعرضها على المساهمين، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق، القاهرة، مصر، 2006، ص 59.

## المبحث الثالث: مراجعة القوائم المالية

يقوم المراجع الداخلي بدور هام في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية عن طريق مراجعتها والتأكد من أنها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث أن المراجع من خلال عمله هذا فإنه يعمل على التقليل من المخاطر، و سنحاول البحث في مراجعة القوائم المالية من خلال:

- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

- أهداف ومسؤولية المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

- تخطيط مراجعة القوائم المالية.

## المطلب الأول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

لا بد أن تشمل القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس اتخاذ القرارات

المالية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة.<sup>1</sup>

ويجب أن توفر القوائم المالية وأية إيضاحات متممة لها معلومات تمثل الأساس للفهم الصحيح للمركز

المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية مع استبعاد أي إفصاح يخالف مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف

عليها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>2</sup> - أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 500.

توضح القوائم المالية نتائج العمليات لمجموعة من المؤسسات وحتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن

يحصلوا على فهم واضح للبيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية،<sup>1</sup> حيث يشير معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

الصادر عن لجنة معايير المحاسبة المالية FASB عن السياسات المحاسبية الهامة التي يجب أن يفصح عنها عند نشر

القوائم المالية، و يقصد بالإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة إرفاق بيان مع القوائم المالية يوضح فيه السياسات

المحاسبية التي استخدمتها المؤسسة في إعداد القوائم المالية والتي تساعد مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ القرارات

المناسبة.<sup>2</sup>

ومن المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية نذكر:<sup>3</sup>

- الإفصاح عن مكونات الميزانية وارتباطاتها.

- الإفصاح عن الأصول المتداولة.

- الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل.

- الإفصاح عن الأصول وحقوق الملكية.

- الإفصاح عن الأصول وكل الأمور المرتبطة بقائمة الدخل.

- الإفصاح عن الديون و حقوق الغير على المؤسسة.

<sup>1</sup> - أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للكتب و التوزيع، مصر، 1996، ص 94.

<sup>2</sup> - منصور حامد محمود، محمود أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

<sup>3</sup> - أبو الفتوح علي فضالة، أساسيات المحاسبة المالية و التكاليف، دار الكتب العلمية للكتب و التوزيع، مصر، 1996، ص 72.

- كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة المتعارف عليها مع الإفصاح عن:<sup>1</sup>
- النتائج الفعلية في جميع الظروف والتي تؤدي إلى أن القوائم معروضة بطريقة عادلة وصادقة.
  - إن المؤسسة التي قوائمها المالية تستجيب للمبادئ المحاسبية يجب أن تفصح عن تلك الحقائق، كما أن القوائم المالية لا يجب أن توصف بأنها تستجيب لتلك المبادئ إلا إذا توفرت فيها متطلبات التطبيق الفعلي للمعايير والمبادئ المشار إليها.
  - إن المعالجة المحاسبية غير السليمة للعمليات المالية لا يمكن تصحيحها سواء بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، أو عن طريق شروحات وملاحظات هامة جوهرية.
  - وفي الحالات النادرة عندما تصل إدارة الشركة إلى قرار بأن الاستجابة لمتطلبات تلك المعايير سوف تؤدي إلى التضليل فإن الخروج عن هذه المتطلبات يعتبر أمراً ضرورياً للوصول إلى العرض العادل والصادق للقوائم المالية، وفي هذه الحالة يجب على إدارة الشركة الإفصاح عن:
  - أن إدارة الشركة قد وصلت إلى قرار بأن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة وصادقة للمركز المالي ونتائج الأعمال وقائمة التدفق النقدي.
  - أن إدارة الشركة قد استجابت للنواحي الأساسية التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليه ماعدا التي تم الخروج عنها والتي تعتبر أمراً ضرورياً للوصول إلى العرض السليم والعادل للقوائم المالية.
  - التأثير المالي لهذا الخروج في التطبيق عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بأرباح وخسائر الشركة أصولها والالتزامات التي عليها، وحقوق الملكية والتدفق النقدي عن كل فترة مالية.

<sup>1</sup> - يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

- إن القوائم المالية توصف أحيانا بأنها مبنية أو معدة وفقا للمتطلبات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

والمقبولة قبولاً عاماً، ولكن يجب الإفصاح للملائم لمستخدمي القوائم المالية والاستجابة للمتطلبات المحاسبية.

و لا بد على المراجع من التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية، وأنها قد أعدت وفقاً

للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كما أنها تتفق مع المعلومات المتوفرة لدى المراجع.<sup>1</sup>

ويركز العديد من الباحثين على أهمية دور المراجع في التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في التقارير

المحاسبية، ويعتبر من أهم الواجبات الملقاة على عاتق المراجع في المرحلة النهائية لعملية المراجعة هي فحص جميع

مفردات القوائم المالية، فلا يكفي أن يتحقق المراجع من صحة ما هو وارد بالقوائم المالية طبقاً للأرصدة الظاهرة

بالدفاتر والسجلات بل يتعين عليه أن يقوم بفحص آخر كامل يشمل:<sup>2</sup>

- تحقيق مفردات القوائم المالية: وهو أن يتأكد من أن الميزانية تعطي صورة صادقة وواضحة عن المركز المالي

للمؤسسة.

- تقييم المفردات: يتعين على المراجع لإنهاء عملية المراجعة أن يتأكد من أن القيمة المقدرة للمفردات سواء

كانت أصول أو خصوم صحيحة في تاريخ الميزانية وذلك لتطبيق المبادئ والقواعد والسياسات المحاسبية المتعارف

عليها وهذا ما يطلق عليه عملية\* التقييم\*.

ولا تتم عملية التقييم على أساس القيمة السوقية للأصول في تاريخ الميزانية، ولكنها تتم على أساس

مبادئ وقواعد فنية متعارف عليها لذلك تتوقف دقة وصحة الميزانية على صحة مفرداتها، و لا بد على المراجع أن

يوليها عنايته الخاصة حتى يمكن أن تكون الميزانية دقيقة في مدلولها إلى أقصى حد ممكن لخدمة مستخدمي القوائم

المالية.

<sup>1</sup> - جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 106.

<sup>2</sup> - منصور حامد محمود، محمود أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، مرجع سبق ذكره، ص 183، 180.

و تتوقف مهمة المراجع في القيام باختبار صحة ودقة هذه القيم وتطبيق القواعد والمبادئ العلمية والفنية المتعارف عليه، ورغم أنه يقوم بعملية التقييم إلا أنه ليس مخيراً في التقييم حيث أنه ليس بإمكانه ضمان دقة وصحة تقييم مفردات المركز المالي للمؤسسة التي يعمل لها، و رغم أن عملية التحقيق عملية منفصلة عن التقييم إلا أنه من الأسهل على المراجع أن ينفذها عملياً معاً كأنها عملية واحدة.

إضافة إلى ذلك فإن المراجع لا بد عليه أن يضع من بين اهتماماته اكتشاف الأخطاء والغش حيث أنه لا بد عليه من الإشارة إليه من خلال تقريره، فالأخطاء منها ما هو مقبول والآخر لا يمكن قبوله كونه يضلل مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة، أما الغش فيعبر عن كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس وإخفاء الحقائق عمداً، ربما يعود ذلك إلى الرغبة في اختلاس موجودات المؤسسة.

و يتعين على المراجع إذا تطرق إليه أدنى شك عن وجود أخطاء أو تلاعب بالدفاتر أن يوسع من نطاق اختباراته حتى يزيل الشك، أو يكشف عن هذا الخطأ والتلاعب.<sup>1</sup>

و يتوجب على المراجع الإفصاح عن المعلومات الهامة التي من شأنها الإفصاح عن تغير واختلاف جوهرى في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية، ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية، ومن متطلبات الإفصاح ما يلي:<sup>2</sup>

– **السياسات المحاسبية:** تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية تختلف من مؤسسة لأخرى، وهذه المبادئ المحاسبية تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة.

– **الأطراف والصفات الهامة:** يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفات الهامة التي أبرمت بين المؤسسة وأطراف أخرى.

– **الأحداث اللاحقة:** تغطي القوائم المالية فترة معينة وهي التي تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور.

<sup>1</sup> – نفس المرجع السابق، ص 28.

<sup>2</sup> – طارق حماد عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان (نظرة حالية و مستقبلية)، مرجع سبق ذكره، ص 423-424.

- الشكوك حول استمرار المؤسسة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرار المشروع، ففي حالة توفر معدي القوائم المالية على معلومات تفيد أن افتراض استمرار المشروع غير قائم وأن هناك شكوك حول استمرار المؤسسة، فهنا يجب على المراجع الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.
- الالتزامات المحتملة: وتتمثل في الالتزامات التي يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها من عدمه مثل القضايا المرفوعة عند المؤسسة فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي من القوائم المالية.

### المطلب الثاني: أهداف ومسؤولية المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

يحدد المعيار الأول من معايير المراجعة الدولية مفاهيم و مبادئ أساسية فيما يخص هدف ومسؤولية إعداد القوائم المالية و نطاق المراجعة، حيث أننا سنحاول التعرض إلى أهداف مراجعة القوائم المالية من خلال هذا العنصر و مسؤولية المراجع حولها.

#### أولاً - أهداف مراجعة القوائم المالية.

تتمثل أهداف مراجعة القوائم المالية:<sup>1</sup>

- 1 - الهدف من مراجعة القوائم المالية التي أعدت طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها إبداء رأي حولها.
- 2- ذلك الرأي يساعد أصحاب المشروع والمتعاملين معه على تكوين صورة عما إذا كانت القوائم المالية تعطي فكرة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، إلا أنه يجب ألا يتصور مستخدم هذه القوائم أن إصدار الرأي على قوائم مالية يضمن مستقبل المشروع أو تقييم القائمين بإدارة المشروع.

و إلى جانب إبداء الرأي حول مدى عدالة كل من المركز المالي فإن المراجع يهدف إلى تبيان:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة و المراجعة في ضوء المعايير و عناصر الإفصاح في القوائم المالية، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2003، ص156.

<sup>2</sup> - ألفين أرنيز، جيمس لوبك، مرجع سبق ذكره، ص 195.

- نتائج التشغيل.

- التدفقات النقدية.

- اتفاق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إطار مفهوم الأهمية النسبية.

يتمثل السبب الوحيد في قيام المراجع بجمع الأدلة في أن ذلك يمكنه من التوصل إلى استنتاج عما إذا

كانت القوائم المالية تعرض بعدالة في ضوء مفهوم الأهمية النسبية لكل من المركز المالي ونتائج التشغيل وبالتالي

يستطيع إصدار تقرير المراجعة الملائم الذي يحتوي على ملاحظاته و إرشاداته للإدارة العليا، وعندما يتوصل المراجع

إلى استنتاج في ضوء الأدلة التي قام بتجميعها بأنه من غير المحتمل أن تضلل القوائم المالية المستخدم لها، يمكن

للمراجع أن يحدد نقاط القوة في المراجعة.

وعلى الرغم من أن المراجع الداخلي لا يعد ضامنا لعدالة القوائم المالية تقع على المراجع الخارجي

مسؤولية أساسية تتمثل في إبلاغ المستخدمين عما إذا كانت القوائم المالية قد أعطت على نحو مناسب.

و تلخص كيفية إعداد المراجعة الخاصة بالعملية المالية فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1 - الوجود - وجود العمليات المالية المسجلة.

يتعلق هذا العنصر بتحديد ما إذا كانت العمليات المالية التي تم تسجيلها قد حدثت فعلا، و يمثل إدراج

المبيعات التي لم تحدث في يومية المبيعات انتهاكا لهدف الوجود، ويناظر هذا العنصر الذي يجب أن يسعى المراجع

لتحقيقه مزاعم الإدارة الخاصة بالحدوث أو الوجود.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 209

**2- الاكتمال - تسجيل العمليات التي حدثت فعلا:**

يختص هذا العنصر بتحديد ما إذا كانت كافة العمليات المالية التي يجب تسجيلها في دفاتر اليومية قد

سجلت فعلا، و يعد عدم تسجيل المبيعات التي تمت فعلا في يومية المبيعات والأستاذ العام انتهاكا لهدف الاكتمال، ويناظر هذا العنصر مزاعم الإدارة الخاصة بالاكتمال.

و يعد كل من هدي الوجود والاكتمال هدفين متعارضين في مجال المراجعة، حيث يتعلق الوجود باحتمال وجودة مغالاة، بينما يتعلق الاكتمال باحتمال وجود عمليات مالية لم يتم تسجيلها.

**3 - الدقة - تسجيل العمليات المالية وفق القيم الصحيحة.**

يتعلق هذا العنصر بدقة المعلومات في العمليات المالية المحاسبية، فبالنسبة للعمليات المالية الخاصة بالمبيعات، سيكون هناك انتهاكا لهدف الدقة إذا وجد فرق بين كمية البضائع التي تم شحنها والكمية الخاصة بهذه البضائع في الفواتير، أو عند استخدام سعر غير صحيح لحساب المبيعات، أو توسيع أو إضافة أخطاء في الفواتير، أو إدراج قيم مبيعات غير صحيحة في يومية المبيعات، وتعد الدقة أحد جوانب مزاعم التقييم و التخصيص.

**4 - التبويب - يتم تبويب العمليات المالية المسجلة في يومية العميل على نحو ملائم.**

توجد أمثلة على سوء التبويب، إدراج المبيعات وفقا لقيم المبيعات النقدية وقيم المبيعات على الحساب، تسجيل بيع الأصول الثابتة على أنها عملية بيع وبالتالي يمثل إيراد، وسوء تبويب المبيعات التجارية على أنها عمليات بيع داخلية، ويعد التبويب أيضا جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.

**5 - التوقيت - تسجيل العمليات المالية في التاريخ الصحيح.**

يحدث خطأ التوقيت إذا لم يتم تسجيل العمليات المالية في التاريخ الذي حدثت فيه فمثلا: يجب تسجيل عملية البيع في تاريخ الشحن ويعد التوقيت جانبا من مزاعم التقييم والتخصيص.

## 6 - الترحيل - والتلخيص تم إدراج العمليات المالية المسجلة في الملفات الرئيسية وتلخيصها على

نحو ملامم.

يتعلق هذا العنصر بدقة نقل المعلومات عن العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الدفاتر الفرعية والأستاذ العام، ومثلاً: إذا تم تسجيل عملية بيع في سجل خاطئ للعميل أو بقيمة غير صحيحة في الملف الرئيسي يعد ذلك انتهاك لهذا العنصر، و يعد كل من الترحيل والتلخيص جانبا من مزاعم التقييم والتلخيص.

## ثانياً- مسؤولية المراجع حول القوائم المالية:

بعدما تعرفنا على أنواع القوائم المالية، فإنه يتعين على المراجع أن يصمم المراجعة للتوصل إلى تأكيد مناسب لاكتشاف التحريفات الجوهرية في ضوء مفهوم الأهمية النسبة في القوائم المالية، كما يجب على المراجع أن يخطط ويؤدي المراجعة من خلال سلوك يتسم بالشك المهني في كافة إعداد القوائم المالية، فلا يجب عليه أن يفترض عدم أمانة الإدارة ولكنه يجب أن يأخذ في اعتباره احتمال عدم أمانتها.<sup>1</sup>

و ضرورة أن تغطي أعمال المراجعة جميع أوجه نشاط المؤسسة و لإعداد الملاحظات حول القوائم المالية

محل المراجعة يجب على المراجع:<sup>2</sup>

1 - التأكد مما إذا كانت البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية أو أية مصادر أخرى هي بيانات يمكن

الاعتماد عليها وكافية لإعداد القوائم المالية.

2 - التأكد مما إذا كانت هذه المعلومات والبيانات قد نقلت سليمة إلى تلك القوائم المالية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص196.

<sup>2</sup> - محمود عبد السلام البيومي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

## المطلب الثالث: تخطيط مراجعة القوائم المالية.

حتى تتم مراجعة القوائم المالية بطريقة سليمة يجب على المراجع الداخلي المالي أن يقوم باختبارات وأن يتخذ قرارات خاصة بعملية التخطيط، وكذلك بدرجة اطمئنانه لصحة هذه القوائم، و تتم عملية التخطيط فيما يلي:<sup>1</sup>

## أولاً - الاختبارات التي يجب إتباعها عند مراجعة القوائم المالية:

يتم تقسيم تلك الاختبارات إلى:

## 1 - الفحص الإجرائي للعمليات المالية بالمؤسسة:

يهدف هذا الأخير إلى التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية مطبق فعلا في أداء عمليات المؤسسة كما هو مرسوم ومحدد من قبل إدارة المؤسسة، فمثلا إذا قام موظف بمراجعة العمليات الحسابية في فواتير المبيعات قبل إرسالها وأراد المراجع أن يتأكد من القيام الفعلي لهذه الإجراءات فإنه يقوم بفحص فواتير المبيعات ويلاحظ وجود توقيع هذا الموظف عليها، وإذا حدث العكس فإن هذا النظام غير مطبق فالفحص الإجرائي ينصب على تنفيذ الإجراءات التي وضعتها إدارة المؤسسة ولا يتعلق بالقيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر.

## 2 - مراجعة العمليات والأرصدة:

يهدف هذا التقييم إلى التأكد من صحة القيم المالية للعمليات المسجلة بالدفاتر ومن صحة أرصدة الحسابات، فهذا الأخير يقوم بمراجعة تفاصيل العمليات التي تتعلق بالمراجعة المستندية والتي تهدف إلى التحقق من أن العمليات المسجلة بالدفاتر تخص المؤسسة محل المراجعة، كما يقوم بالاختبار المباشر للأرصدة التي يتم فيها التحقق من صحة رصيد حساب معين مثل الطلب من البنك الذي تتعامل معه المؤسسة بإرسال شهادة بأرصدة حسابات المؤسسة يذكر فيها الأرصدة دون ذكر تفاصيل العمليات، فمن تقسيماتها نجد كذلك المراجعة التحليلية

1 - يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص 80-82.

للأرصدة التي تعني اختبارات تحقيق المعلومات المالية التي تتم بدراسة ومقارنة علاقات البيانات، فالغرض الأساسي من تطبيق هذه الدراسة هو توقع المراجعة من وجود علاقة بين البيانات، فهذه العلاقة تعتبر دليلاً من أدلة الإثبات، فإذا وقعت تقلبات فعلى المراجع فحص الموضوع.

### ثانياً - قرارات المراجع الخاصة بتخطيط مراجعة القوائم المالية:

هناك ثلاث قرارات هامة يجب على المراجع الداخلي المالي العمل بها وهي:

#### 1 - اختيار إجراءات المراجعة المناسبة والملائمة:

من المفروض أن يكون هناك حد أدنى لإجراءات المراجعة التي تطبق عند مراجعة أي حساب فالمراجع

الداخلي المالي يختار بنفسه ما يراه حداً أدنى مناسباً لإجراءات المراجعة التي تتبع في كل حالة، فإذا كانت ظروف غير عادية أو خاصة فعلى المراجع اختيار الإجراءات التي تناسب هذه الظروف.

#### 2 - اختيار الحجم المناسب للعينات الإحصائية:

يختلف الحجم باختلاف الظروف التي تؤثر على اختيار إجراءات المراجعة المناسبة، فاختيار هذا الحجم يعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المراجع الداخلي المالي نظراً لاختلاف أحجام المجتمعات المحاسبية، ونظراً لوجود حد أدنى لحجم العينة التي تختار من مجتمع معين.

#### 3 - اختيار التوقيت المناسب لإجراءات المراجعة:

هناك إجراءات يجب أن تؤدي في تاريخ قريب من تاريخ الميزانية بسبب تغير أرصدة الحسابات من يوم لأخر مثل الأوراق المالية، فالتوقيت المناسب لباقي إجراءات المراجعة يعتمد على موعد انتهاء المؤسسة من إعداد الكشوف اللازمة والتسجيل بالدفاتر المختصة وتتم هذه الإجراءات غالباً بعد انتهاء السنة المالية.

## ثالثا - درجة اطمئنان المراجع لصحة القوائم المالية:

هي درجة احتمال أن تعبر القوائم المالية بصدق عن المركز المالي أي احتمال خلوها من الأخطاء، فالمراجع المالي قبل قيامه بعملية المراجعة يقوم بتحديد درجة الاطمئنان المرغوبة بناء على تقديره الشخصي.<sup>1</sup> ويلاحظ أن تحديد درجة الثقة المطلوبة في البيانات المالية هي 95 ٪. يعني أن هناك سماح للوقوع في الأخطاء بنسبة 5 ٪ كحد أعلى وتتحقق هذه الدرجة عن طريق جمع أدلة الإثبات، حيث كلما زادت درجة الاطمئنان المحققة عن الدرجة المرغوبة كلما زادت درجة ثقة المراجع في أن القوائم المالية لا تتضمن أخطاء، وعليه فيجب أن تكون الدرجة المحققة أكبر من الدرجة المرغوبة وإلا امتنع المراجع عن إصدار ملاحظات في تقريره، فدرجة الاطمئنان المرغوبة تتحد عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الحصول على أدلة إضافية مع العائد الذي يحصل عليه من هذه الأدلة الإضافية، فمن الظروف التي تستدعي اختيار درجة اطمئنان أكبر من الدرجة المعتادة هي اعتماد الغير اعتمادا كبيرا على القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى وجود أخطاء جوهرية يترتب عليها ضرر اجتماعي بالغ لعدد من الأشخاص فمن المؤشرات التي يعتمد عليها المراجع في تحديد ذلك هي حجم المؤسسة وملكيته والتزاماتها، ومن بين الظروف كذلك المؤشرات التي توحى بتعرض المؤسسة لإفلاس أو لصعوبات مالية، وذلك بعد انتهاء السنة المالية وفي مثل هذه الظروف يجب على المراجع الداخلي أن يزيد من درجة الاطمئنان المرغوبة و بالتالي تزيد أدلة الإثبات التي يحصل عليها.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 87.

رابعا - عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية:

تتمثل عوامل زيادة الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1 - الحاجة لإيصال المعلومة المالية:

لقد ساهم كبر حجم المؤسسات إلى أهمية كبيرة في زيادة عملية المراجعة خاصة بعد انتقالها من المالكين و المساهمين إلى أشخاص متمكنين من التسيير، كما يتم ذلك من خلال قيام شخص متمكنة من المراجعة بفحص حسابات المؤسسة و تقديم ملاحظات حولها إلى الإدارة العليا.

### 2 - ضرورة مراجعة هذه المعلومة:

من أجل معرفة أهمية و ضرورة مراجعة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية لا بد من التطرق إلى

جملة من العوامل نذكر منها:

### 2 - 1 - تعارض المصالح:

نظرا لحدوث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومة و معديها لا بد من مراجعة المعلومة من حيث مجالها و خصائصها، و منه تقوم المراجعة بدور في مساعدة الإدارة على تأكيد أن تلك المعلومة قد أعدت بصورة صحيحة و دقيقة.

### 2 - 2 - الأثر المتوقع:

كلما ازدادت أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة كلما ازداد تخوف مستخدمي هذه المعلومات من اعتمادهم على معلومات مظلمة، و بالتالي تستمد المراجعة أهميتها من متخذي القرارات.

1 - حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص 10-12.

## 2 - 3 - التعقيد:

لعل التعقيد الذي تنطوي عليه مسألة عدالة الإفصاح في القوائم المالية يجعل من الصعب أن يقوم المستخدم العادي بهذه المهمة لوحده، و بالتالي تزداد إمكانية وجود الأخطاء و الغش كلما كانت هذه المعلومات المقدمة أكثر تعقيدا، و بالتالي تزداد الحاجة أكثر إلى وجود مراجع يقوم بتلك العمليات.

## 2 - 4 - البعد:

حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المالية لدى المستخدمين و كانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها، فإن هناك أبعادا تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات، وتتخذ هذه الأبعاد عدة أشكال هي:

- البعد المكاني.
- البعد الزماني.
- التكلفة.
- البعد القانوني.

## المبحث الرابع: تحليل النسب المالية لتقييم الأداء وإعداد تقرير المراجعة الداخلية

تعد النسب المالية من أهم الأساليب التي يمكن للمراجع أن يستخدمها في تقييم الأداء، والنسب المالية هي عبارة عن العلاقة بين بنود القوائم المالية في صورة نسبة عادية أو مئوية، كما أنها تعتبر أداة فعالة للرقابة المالية والإدارية معاً، وما هذا ما سنحاول البحث فيه من خلال:

- المراجعة الداخلية المالية لعمليات دورة التمويل.

- النسب المالية.

- تحليل النسب المالية لتقييم الأداء.

- تقرير المراجع الداخلي وأثره في تقييم الأداء.

المطلب الأول: المراجعة الداخلية المالية لعمليات دورة التمويل.

تهدف المراجعة الداخلية لعمليات دورة التمويل إلى عمل الفحص المالي و التشغيلي و الآلي لعمليات

تلك الدورة و التأكد من سلامة الرقابة الداخلية.

أولاً - أهمية المراجعة الداخلية المالية لعمليات دورة التمويل:

تظهر أهمية مراجعة دورة التمويل بدرجة كبيرة في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة بصفة خاصة، و ذلك لأن

مصدري التمويل الرئيسيين و هما الأسهم و السندات يتداولان في البورصة.<sup>1</sup>

1 - محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 353.

- و بالتالي فإن اهتمام المراجع بمراجعة دور التمويل سيكون له مردوده الإيجابي على المستثمرين الحاليين و المحتملين في هذه الأوراق المالية في سياق المردود الإيجابي لمراجعة عمليات دورات التمويل، و الرقابات الداخلية عليها إضافة إلى السمات المميزة لمراجعة دورة التمويل، بسبب تأثيرها بالصفات الخاصة بعملية الحصول على التمويل و سداد تكلفته و من أهم هذه الصفات ما يلي:<sup>1</sup>
- أن أرصدة حسابات دورة التمويل خاصة حسابي رأس الأسهم و قروض السندات تتأثر بعمليات قليلة كما لكنها مهمة جدا من حيث قيمتها.
  - أن هديفي الاكتمال و الدقة سيكونان من أهم أهداف مراجعة عمليات و أرصدة حسابات دورة التمويل، لأن كل عملية على حدا من عمليات هذه الدورة ستكون مهمة بدرجة كبيرة.
  - أن التزام الشركة بالقوانين و اللوائح السارية في شأن إصدار الأسهم و السندات و قبول الكمبيالات و السندات الإذنية تجعل مراجعة هذه الدورة غاية في الأهمية.

### ثانيا - التوصيف المحاسبي لدورة التمويل:

- لا بد على المراجع الداخلي أن يقف عند كل من حسابات و عمليات و سجلات و مستندات دورة التمويل، و متطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي الخاصة بدورة التمويل من خلال:<sup>2</sup>

### 1 - عمليات دورة التمويل:

- توجد عمليتين رئيسيتين في دورة التمويل في المؤسسات المساهمة و هما:
- عملية الحصول على رأس المال المقترض من خلال الإقراض طويل الأجل من المؤسسات التمويلية أو من خلال إصدار سندات.
  - عملية الحصول على رأس المال المملوك من خلال إصدار الأسهم الممتازة و السهم العادية.

1 - عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 396.

2 - نفس المرجع السابق، ص 397.

و عملي الحصول على الأموال سواء عن طريق الأسهم أو السندات يترتب عليها متحصلات

(إيرادات) نقدية تدخل في عمليات دورة الإيرادات و المتحصلات.

كما أن هذه الدورة أيضا يترتب عليها مدفوعات نقدية مثل مقابل استهلاك السندات و رد الأسهم

و سداد توزيعات أرباح الأسهم و الفوائد المدينة على القروض، و كلها تدخل في دورة النفقات و المدفوعات

النقدية.

## 2 - حسابات دورة التمويل:

ترتبط بدورة التمويل مجموعة من الحسابات الرئيسية و أيضا حسابات أخرى مثل: النقدية تتأثر بهذه

الدورة تحصيلًا أو سدادًا و عموما فمن أهم حسابات دورة التمويل في الشركات المساهمة ما يلي:

- حساب رأس مال الأسهم.

- حساب قرض السندات و قرض البنك.

- حساب أوراق الدفع و حساب مصروف الفوائد.

- حساب مصروف الفوائد المستحق.

- حساب النقدية بالبنك و النقدية بالخزينة.

- حساب علاوة إصدار و خصم إصدار السندات.

- حساب علاوة إصدار الأسهم.

- حساب الأرباح المحجوزة و حساب التوزيعات.

ثانيا - مستندات و سجلات دورة التمويل:

- من الطبيعي وجود اختلاف في السجلات و المستندات من مؤسسة لأخرى و لكن يجب أن توجد بصفة عامة في جميع المؤسسات المستندات و السجلات التالية:
- لا بد من وجود دفتر أستاذ مساعد لكل الأسهم و السندات.
- لا بد من وجود سجل للمساهمين و حملة السندات.
- يجب تسجيل عملية تحصيل الأموال من مصادر التمويل في يومية المقبوضات، كما يجب تسجيل مدفوعات السندات، استهلاك الأسهم والتوزيعات و الفوائد بيومية المدفوعات.
- دفتر اليومية العامة لإثبات ملخصات يومية المقبوضات و المدفوعات، استحقاق التوزيعات والفوائد.
- دفتر الأستاذ العام، حيث يوجد حساب لكل من رأس مال الأسهم، قرض السندات، أوراق الدفع، التوزيعات المستحقة، الفوائد المدينة المستحقة، الأرباح المحتجزة، علاوة و خصم إصدار.
- سجل شهادات الأسهم و السندات.
- سجل القروض طويلة و قصيرة الأجل برهن أو بدون رهن.
- قائمة الاكتتاب و التخصيص في الأسهم أو في السندات.

ثانيا - متطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي الخاصة بدورة التمويل:

يعتبر إلمام المراجع بمتطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي شرط ضروري لأداء عملية المراجعة بجودة مهنية مرتفعة، باعتبارها مقاييس لصدق القوائم المالية و إيضاحاتها المتممة لها، فيما يلي سنبرز أهم متطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي كما يلي:

**1 - حقوق الملكية:**

هي حماية الأصول المتبقية في المؤسسة بعد سداد و تسوية جميع التزاماتها، أو هي ما يملكه الملاك في

أصول الشركة، و يتحقق وفق ما يلي:

**1 - 1 - معرفة حقوق الملكية و نذكر منها:**

- رأس المال المدفوع و علاوة إصدار الأسهم.

- الاحتياطات الاختيارية المكونة طبقا لسياسة إدارة الشركة.

- الاحتياطات القانونية و النظامية.

- بعض فروق إعادة تقييم أرصدة العملات الأجنبية.

**1 - 2 - معرفة طريقة قياس حقوق الملاك: يتم حسب الأسس التالية:**

- تقاس بالقيمة الاسمية لها سواء كانت أسهم نقدية أو عينية.

- تقاس علاوة إصدار الأسهم بالزيادة في التدفق الداخلى للشركة النقدية أو القيمة العادية للأصول غير النقدية

عن القيمة الاسمية للسهم.

- يقاس الاحتياطي بالمبلغ المعادل للنسبة المئوية من الربح التي قررت الإدارة أو فرض القانون أو النظام الأساسي

للشركة تجنيبها من الربح.

- يقاس فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة أو الاستثمارات بالفرق بين القيمة العادية للأصل في تاريخ الميزانية و قيمته الدفترية.

- تقاس المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع في تاريخ الميزانية بالفرق بين قيمتها العادية في ذلك التاريخ و قيمتها الدفترية.

### 1 - 3 - الاعتراف بحقوق الملاك: يتم ذلك حسب القواعد الآتية:

- يتم الاعتراف برأس مال الأسهم، علاوة إصدار الأسهم فور تخصيص الأسهم و تخصيص قسطي الاكتتاب و التخصيص نقداً أو عيناً.

- يتم الاعتراف بالاحتياطات و الأرباح المحتجزة فور قرار مجلس الإدارة لتوزيع الربح و تجنب الاحتياطات و الإعلان عن التوزيعات على حملة الأسهم في نهاية السنة المالية.

### 1 - 4 - الإفصاح عن حقوق الملاك: لا بد على الإدارة إتباع كل على حدا كما يلي:

- بالنسبة لرأس مال الأسهم لكل نوع على حدا.

- رأس مال المرخص به و عدد الأسهم المصدرة، و القيمة الاسمية للسهم.

- الجزء الذي لم يدفع بعد من رأس المال.

- الحركة التي طرأت على حسابات رأس مال الأسهم خلال السنة المالية.

- عدد و تكلفة الأسهم المعاد حيازتها بمعرفة الشركة (أسهم الخزينة).

- بالنسبة لحقوق الملكية الأخرى لا بد من الإفصاح على كل واحد على حدى مع بيان حركتها خلال السنة

المالية، و أرسدها في تاريخ الميزانية، و أية قيود على توزيعاتها و بصفة خاصة:

- فائض إعادة التقييم.

- الاحتياطات مع تقسيمها إلى إلزامية و اختيارية.

- الأرباح المحتجزة.

## 2 - القروض طويلة الأجل:

تشمل القروض طويلة الأجل كافة القروض البنكية و قروض السندات التي لا توجد نية لدى الشركة لسدادها خلال السنة المالية من تاريخ الميزانية، و هي نوع من الالتزامات المالية.

و يتم قياس القروض الطويلة الأجل بالقيمة الحالية لإجمالي المدفوعات المستقبلية (مع الفوائد المستحقة) باستخدام أسعار الفائدة السائدة.

### المطلب الثاني: النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء والمساعدة على اتخاذ القرارات وخاصة التمويلية منها.

### أولاً - مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها: "أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية".<sup>1</sup>

وهناك من يعرفها بأنها: "العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية بمعنى أنها عبارة عن علاقات بين بعض بنود الميزانية فيما بينها أو بنود قائمة الدخل فيما بينها، أو بين بعض بنود الميزانية وبعض بنود قائمة الدخل وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص127.

<sup>2</sup> - جمال الدين المرسللي، أحمد عبد الله الحلح، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص151.

ومن التعريفين السابقين نستنتج أن النسب المالية هي:

- عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي.

- تمثل العلاقة بين بندين من بنود القوائم المالية أو أكثر.

- تستعمل لاكتشاف مواطن القوة والضعف وبالتالي تستعمل لتقييم الأداء.

و بما أن تقييم الأداء يستند أساساً على وجود جملة من الحسابات والمؤشرات والنسب التي تعكس

وضع المؤسسة المالي، وإعداد تشخيص واضح وشامل ودقيق لعملها وتوجهاتها ومدى تطورها لذلك اقتضت

عملية التقييم جملة من البيانات والمعلومات والإحصاءات كالآتي:<sup>1</sup>

### 1 - القوائم المالية والحسابات الختامية:

وتتضمن مجموعة معلومات متكاملة تضم الميزانية العامة والحسابات الختامية و الكشوفات التحليلية

المساعدة لها.

### 2 - المؤشرات التاريخية للقوائم المالية والحسابات الختامية و الكشوفات الملحقه بها:

و هي التي تحتاجها عملية تقييم الأداء لأغراض التحليل وعقد المقارنات واستخراج النسب الأدائية و

التنفيذية.

### 3 - الموازنات التخطيطية:

و هي البرنامج والخطة الشاملة لنشاط المؤسسة الاقتصادية لفترة زمنية مقبلة، وتحتوي على مجموعة من

الموازنات كالموازنات العينية والمالية والنقدية وموازنات الإنتاج والموازنة التخطيطية للطاقت وغيرها.

<sup>1</sup> - مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 185-186.

## 4 - التقارير الدورية:

سواء كانت تقارير داخلية أو خارجية أو تشغيلية أو مالية أو تخطيطية أو تاريخية أو حالية أو مستقبلية أو يومية أو أسبوعية أو نصف سنوية حيث تشكل البيانات الواردة فيه قاعدة معلوماتية في تقييم الأداء.

## 5 - الاستبيانات:

و هي الاستبيانات التي تجريها المؤسسة الاقتصادية لغرض التعرف على جانب أو أكثر من جوانب نشاطها سواء كانت هذه الاستبيانات تجرى داخل المؤسسة أو خارجها حيث توفر بذلك معلومات مفيدة لأغراض تقييم الأداء.

## 6 - البيانات والمعلومات الإحصائية:

و هي البيانات والمعلومات الإحصائية عن نشاط المؤسسة ونشاط المؤسسات المشابهة لها.

## ثانيا- طرق استخدام المعايير والنسب المالية:

من طرق استخدام المعايير والنسب المالية نذكر:

## 1 - اختبارات معنوية الفروق في الأداء:

مقارنة أداء المؤسسة بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي هي على نفس النشاط تتم باستخدام:

1 - 1 - لمقارنة بالأرقام المطلقة:<sup>1</sup>

قد يتطلب التحليل المالي أن نقارن رقم ما للمؤسسة بمثيلتها في النشاط (منافستها)، وفي هذا الموقف

يمكن الاستعانة بالأساليب الإحصائية الملائمة، وقد يتطلب ذلك القيام ببعض العمليات الحسابية ففي حالة

مقارنة نسب التداول لبعض المؤسسات بمثيلتها لمؤسسة منافسة لعدة سنوات أيضا عندئذ يجب استخراج المتوسط

<sup>1</sup> - سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص385.

الحسابي والانحراف المعياري لنسب المؤسسة المنافسة ثم تتم المقارنة، و حساب المتوسطات و الانحرافات المعيارية يمكن أن تتم بالآلة الحاسبة العادية أو باستخدام بعض البرامج الإحصائية البسيطة.

### 1 - 2 - مقارنة النسب المئوية:

يمكن الحكم على أداء مؤسسة ما بمقارنة نسبة أدائها بنسبة أداء المؤسسة المنافسة ويتم ذلك باستخراج

قيمة  $Z$  (حيث  $Z$  القيمة المعيارية) من المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$Z = \frac{\text{الفرق بين النسبتين}}{\text{الخطأ المعياري لتوزيع معاينة الفرق بين النسبتين}}$$

### 2 - التحليل الأفقي:

يستخدم التحليل الأفقي عادة لدراسة التغير في البنود التي تشمل قائمة الدخل عن فترتين متتاليتين،

بحيث يظهر مقدار التغير بالوحدات النقدية و بالنسبة المئوية أيضا، حيث أن قائمة الدخل تشمل دائما على أرقام

المقارنة في السنة السابقة، وبالتالي السنة الماضية تعتبر سنة الأساس والسنة الحالية سنة المقارنة و يحسب مقدار

التغير في كل بند سواء كان موجبا أو سالبا بالوحدات النقدية أولا ثم كنسبة مئوية في سنة الأساس.<sup>2</sup>

و يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية من خلال

حصر و تحديد الفروق بينها، و معرفة التغيرات من فترة محاسبية إلى أخرى مع تحديد نسبة هذا التغير، وتحسب

نسبة التغير كما يلي:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{القيمة الأكثر حداثة. قيمة نسبة الأساس}}{\text{قيمة نسبة الأساس}}$$

1 - نفس المرجع، ص 287.

2 - منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، مرجع سبق ذكره، ص 171-172.

3 - سعد صادق البحري، مرجع سبق ذكره، ص 289.

و على المراجع أن يقوم بإيضاح وتفسير كل من التغير المطلق ونسبة هذا التغير لقيم وعناصر القوائم المالية موضوع المقارنة والتحليل، ويلاحظ أن نسبة التغير يتعذر حسابها إذا ما كانت قيمة العنصر في سنة الأساس تساوي صفر، وعليه فإن التحليل الأفقي يبين الاتجاهات الهامة لعناصر القوائم المالية ولهذا السبب نجد أن المؤسسات الكبرى توفر بيانات مقارنة بالقوائم المالية على مدى عدة فترات محاسبية، وكلما كانت المقارنات طويلة الأجل تكون أكثر فائدة أو فاعلية في الاتجاه العام للعنصر من تلك المقارنات قصيرة الأجل لأنه لا يكون بالضرورة جزء من الاتجاه العام وإنما يكون بسبب عوامل اقتصادية غير عادية.

بالإضافة إلى المقارنات طويلة الأجل فإنه يتم تلخيص الإجماليات أو العناصر الهامة بالتقرير السنوي المالي مثل إجمالي المبيعات أو إجمالي المصروفات وصافي الدخل أو ربح السهم وغير ذلك.

### 3 - التحليل الرأسي:

يستخدم أسلوب التحليل الرأسي لدراسة النتائج التي تشملها قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي بحيث تظهر قيمة كل بند من البنود التي تشملها القائمة بالوحدات النقدية وبالنسبة المئوية في آن واحد.<sup>1</sup> و يقصد بالتحليل الرأسي المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة ولذلك يكون التحليل الرأسي عبارة عن دراسة هيكلية تهدف إلى تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات مشتركة في أساس معين هو إجمالي الأصول أو إجمالي المبيعات يمكن من خلالها إجراءات مقارنة أكثر جدوى.<sup>2</sup>

1 - منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، مرجع سبق ذكره، ص 174.

2 - سعد صادق البحيري، مرجع سبق ذكره، ص 292.

و يعتبر التحليل الرأسي من أهم الأسباب التي يعتمد عليها المراجع لدراسة القوائم المالية التي تعد عن فترات ربع سنوية ومتابعة الآثار التي تترتب على التقلبات الموسمية من جهة وكفاءة التشغيل من جهة أخرى، حيث تبرز قائمة المركز المالي مقدار الأهمية النسبة لكل المجموعات التي تشملها.<sup>1</sup>

#### 4 - المقارنة بمتوسط الأعوام السابقة بطريقة المدى:<sup>2</sup>

النسب المالية كما سبق ذكره هي مقارنة رقم برقم آخر من بيانات القوائم المالية بهدف توفير معلومات عن السيولة والقدرة على الوفاء بالتزامات وربحية المؤسسة.

#### المطلب الثالث: تحليل النسب المالية لتقييم الأداء.

تعتبر النسب المالية من الاهتمامات الأساسية لأصحاب الديون الطويلة الأجل كون أن تلك المؤشرات المالية تبين قدرة المؤسسة على سداد ديونهم حينما يصل موعد استحقاقها ، بينما يهتم حاملو الأسهم والمستثمرين المتوقعين بشكل أساسي بالربحية وسلوك السهم في السوق، وإدارة المؤسسة فإنها تكون مهتمة بكل جوانب النشاط في المؤسسة، وبالتالي تحقيق السيولة المناسبة والتوازن الملائم بين الأصول والخصوم وحقوق الملكية يمكن الإدارة من تحقيق التزاماتها، وتحليل النسب المالية يقوم على فحص تلك النسب من أجل تقييم مختلف أوجه النشاط في المؤسسة.

1 - منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، مرجع سبق ذكره، ص176.

2 - سعد صادق البحيري، مرجع سبق ذكره، ص295.

ويقصد بتحليل النسب قيام المؤسسة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تفصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية والدخل وأسبابها، يقتضي الأمر استخدام النسب كأداة رقابية لتأكد وتوضيح موقف المؤسسة من عملياتها السابقة واستخراجها للانحرافات السلبية ومحاولة معالجتها.<sup>1</sup>

ويرجع استخدام النسب المالية كدلالة تشير إلى قوة وسلامة المركز المالي للمؤسسة.<sup>2</sup> و يعتبر تحليل النسب المالية واحدا من أكثر أدوات الرقابة المالية، فعن طريق تحليل النسب المالية يستطيع المحلل التوصل إلى استنتاجات مهمة عن مدى فعالية السياسات التشغيلية والتمويلية للمؤسسة. يمكن تقسيم النسب المالية بصفة عامة إلى:<sup>3</sup>

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب المديونية.
- نسب الربحية.

وسنحاول عرض كل نسبة على حدا.

1 - علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص102.

2 - نihal فريد، مصطفى، مبادئ و أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص56.

3 - جمال الدين المرسللي، أحمد عبد الله اللبح، مرجع سبق ذكره، ص206.

### أولاً - نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية، وتقوم هذه المرحلة على دراسة صافي رأس المال أي الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.<sup>1</sup>

و يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة كالدائنين والمقرضين ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

#### 1 - نسب التداول:

و تسمى في بعض الأحيان بنسبة رأس المال لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة واللذان يعتبران من مكونات رأس المال العامل وتحسب كما يلي:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل عادة ما تكون سنة.

#### 2 - نسبة السيولة السريعة:

و هي عبارة عن نسبة النقدية وشبه النقدية (السندات الحكومية) إلى الخصوم المتداولة وتقتصر هذه النسبة على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي انكماش في القيمة عند التصفية وتحسب كما يلي:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة} \cdot \text{المخزون السلعي}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

1 - جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2 - كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

3 - جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 113.

### 3 - سرعة دوران النقدية:<sup>1</sup>

وهي عبارة عن خارج قسمة المبيعات السنوية على النقدية زائد نسبة النقدية وتبين هذه النسبة عدد مرات دوران النقدية عند قيام المؤسسة بعملياتها خلال السنة، حيث لا توجد نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية، لذا يجب القيام بالمقارنات بينها وبين المؤسسات المماثلة لها في النشاط، إضافة إلى ذلك فإن هذه النسبة تحدث خلال السنين مما يقدم المدير مقياسا للكفاية في استخدام النقدية وتحسب:

سرعة دوران النقدية = المبيعات السنوية ÷ (النقدية + شبه النقدية).

### 4 - صافي رأس المال العامل:

يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة و الالتزامات المتداولة ويدعى أيضا بصافي رأس المال العامل، ويستخدم صافي رأس المال كمؤشر للحكم على سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير وبحسب كالأتي:<sup>2</sup>

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة . الالتزامات المتداولة.

وعند الحصول على رأس المال العامل فهو يعد مؤشرا إيجابيا على سيولة المؤسسة، و يتأثر حجم رأس المال العامل بينود النسب السابقة وتركيبه الأصول المتداولة والالتزامات.

ثانيا - نسب النشاط:

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على مدى البعيد.<sup>3</sup>

1 - نفس المرجع السابق، ص 114.

2 - مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص133

3 - محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للتوزيع والنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص107.

### 1 - دوران الحسابات المدينة:

يشير دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة، والدوران

العالي للحسابات المدينة يدل على كفاءة تحويل الحسابات المدينة إلى نقد، ويستخدم صافي المبيعات في

كشف الدخل لحساب دورات الحسابات المدينة كما يلي:<sup>1</sup>

دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات الآجلة ÷ معدل رصيد الحسابات المدينة أو الرصيد في نهاية  
الفترة المالية.

### 2 - معدل دوران رأس المال العامل:

يقيس هذا المعدل عدد المرات التي دارها رأس المال العامل ويحسب كما يلي:<sup>2</sup>

معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات خلال الفترة ÷ متوسط رأس المال العامل .

### 3 - معدل دوران المخزون:

يعتبر مؤشر لدرجة سيولة المخزون ويتم حساب هذه النسبة بقسمة المبيعات على المخزون وذلك كما

يلي:<sup>3</sup>

معدل دوران المخزون = المبيعات ÷ المخزون.

و يقصد بالمبيعات في هذا القانون رقم المبيعات الإجمالي، في حين أن المخزون يقصد به متوسط

المخزون.

1 - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع، دار أصادين للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص317.

2 - منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3 - رضوان وليد العمار، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

#### 4 - معدل دوران الأصول المتداولة:

يعني العلاقة بين مجموع الأصول وبعض استخدامات تلك الأصول، و يعتبر معدل دوران الأصول المتداولة مؤشر لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه، ويحسب معدل دوران الأصول المتداولة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول المتداولة.}$$

#### 5 - معدل دوران إجمالي الأصول:<sup>1</sup>

تعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل إجمالي الأصول} = \text{إجمالي المبيعات} \div \text{إجمالي الأصول.}$$

#### ثالثا - نسب المديونية:

تهتم الإدارة المالية في معرفة أثر استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، ويتم اللجوء إليها لتحقيق ما يلي:<sup>2</sup>

- تعزيز نظرة الدائنين إلى حق الملكية كونها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة المؤسسة عند الاستحقاق.

- زيادة تمويل المؤسسة بالمديونية يؤدي بالملاك إلى السيطرة على الإدارة باستثمارات قليلة.

ومن أهم نسب المديونية نذكر:

1 - كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

2 - حمزة الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 193.

### 1 - نسبة القروض إلى مجموع الأموال:

و تسمى نسبة الرافعة المالية، تحسب بقسمة مجموع القروض (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) على مجموع الأموال، وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال الشركة، وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في أموال الشركة.

وتحسب نسبة الرافعة المالية كما يلي:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الموجودات)}}.$$

### 2 - معدل تغطية الفوائد:

يعتبر معدل تغطية الفوائد مقياساً لمقدرة المؤسسة على خدمة نفقات الدين من الربح المتولد من عملياتها العادية ويحسب كالآتي:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة}}{\text{الفائدة}}.$$

### 3 - مضاعف الملكية:

تحسب هذه النسبة كما يلي:<sup>1</sup>

$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{مجموع حق الملكية}}.$$

$$\text{أو: مضاعف الملكية} = \frac{1 + \text{الديون}}{\text{حق الملكية}}.$$

### رابعا - نسب الربحية:

تعتبر من أهم الموضوعات التي تهم الإدارة المالية هي الربحية فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي، ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية ونجد من أهم النسب ما يلي:<sup>2</sup>

1 - محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2 - حمزة الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 198-199.

1 - نسب الهامش:

تُحسب من خلال قسمة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة على صافي المبيعات وتُحسب من العلاقة

الآتية:

نسبة الهامش = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ صافي المبيعات.

2 - معدل العائد على حق الملكية:

تعتبر هذه النسبة أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية كونها تعكس ربحية

السهم الواحد، وتُحسب من العلاقة:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة ÷ حق الملكية.

3 - معدل العائد على الاستثمار:

هو من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في المؤسسات والتي تُهم الإدارة والملاك

والمستثمرين، ويدعى بالقابلية الإيرادية، ويحسب كما يلي:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ الاستثمار.

يعبر الاستثمار عن مجموع الموجودات التشغيلية.

المطلب الرابع: إعداد تقرير المراجعة الداخلية حول القوائم المالية.

تنتهي كل مراجعة سواء كانت داخلية أو خارجية، مالية أو تشغيلية بكتابة التقرير، فبعد ما يقوم

المراجع الداخلي بكل خطوات الفحص و المراجعة وكذا تقييم نظام الرقابة الداخلية و فحص الحسابات والقوائم

المالية يقوم بإعداد التقرير الذي يقدمه للإدارة و الذي يشمل كل ملاحظاته، كما أنه يقدمه على شكل نصائح

و توجيهات للإدارة المالية فيما يخص تقييم الأداء المالي من خلال الموارد و كيفية استخدامها والذي يكون مرفقا

بعدد من أدلة الإثبات، و تنطوي عملية إعداد تقارير المراجعة الداخلية على ثلاث مهام وهي: الإعداد، التسليم والتأثير.

و عادة ما يتم الإفصاح في معايير المراجعة الداخلية بأسلوبين:<sup>1</sup>

- المقابلات: يتم من خلالها المناقشة مع المعنيين بالمراجعة في نهاية الفترة.
- المكتوب: في حين أن هذا الأسلوب هو أسلوب رسمي يقوم على التقرير المكتوب.

أولاً - تعريف التقرير ومعايير إعداده في المراجعة الداخلية:

### 1 - تعريف التقرير:

يمكن تعريف التقرير على أنه: "عرض لمعلومات جديدة أو تحليلاً لقرار اتخذ في الماضي أو توصية باتخاذ

قرار مستقبلاً".<sup>2</sup>

و في تقرير المراجع الداخلي حول العمليات المالية فإن المراجع الداخلي المالي يقوم بمراجعة:<sup>3</sup>

- التغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- التغيير في بعض ظروف المشروع والتي تستدعي تغييرات محاسبية فحين أنها لا تتغير في المبادئ المحاسبية، أو تغييرات ليس لها أي علاقة بالمحاسبة ولكنها تمس المشروع كتغير القوة الشرائية.

### 2 - معايير إعداد التقرير في المراجعة الداخلية:

وهناك معايير يجب على المراجعين الداخليين اعتمادها عند إعدادهم لهذا التقرير و هي:<sup>4</sup>

- يجب إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد اكتمال فحص المراجعة.

1 - نفس المرجع، ص 204.

2 - خلف عبد الله الوردات، مرجع يبق ذكره، ص 293.

3 - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية و العملية، دار وائل، عمان، الأردن، 2004، ص 17.

4 - عبد الفتاح محمد الصحن، فتحى رزق السوافيري، مرجع سبق ذكره ص 311-313.

- يجب مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي المكتوب.
- قد تنطوي التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية والأداء والتوصية بالعمل التصحيحي اللازم.
- يجب أن تعرض التقارير الغرض والنطاق والنتائج.
- يجب أن يفحص ويقيم مدير المراجعة الداخلية أو من ينوب عنه لهذا المنصب تقرير المراجعة الداخلية قبل إصداره.

### ثانيا - أهداف التقرير:

- من خلال التقرير فإن المراجع الداخلي يسعى إلى:<sup>1</sup>
- الإبلاغ عن الملاحظات والتوصيات الناتجة عن عملية المراجعة، و التغيير للأفضل.
- عكس مجهود إدارة المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا، و التأثير في عملية اتخاذ القرارات.
- تحديد الأعمال التي قام بها أعضاء المراجعة الداخلية.
- إبداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير إجراءات العمل، و نقل الأفكار والمعلومات وتبادلها.
- ولابد أن يتضمن تقرير المراجع الداخلي الفحص الذي قام به في مجال القوائم المالية ورأيه المهني، أو عدم إبداء لرأيه مع ذكر الأسباب التي أدت إلى ذلك.

### ثالثا - خصائص تقرير المراجع الداخلي:

- من أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير ما يلي:<sup>2</sup>

1 - خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 293.

2 - ثناء علي القباني، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

**1 - المنفعة:**

يجب أن يحقق التقرير هدف معين في خدمة الإدارة، و لا بد أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر مفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات.

**2 - الشكل الملائم:**

يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حدى.

**3 - محدد الهوية:**

لا بد من اشتماله على معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين و أرقام الصفحات.

**4 - الثبات:**

يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة، وتتم كتابة التقرير من خلال ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:** مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم إصدارها المرحلة منها والنهائية .

**المرحلة الثانية:** تكون متزامنة مع عملية المراجعة، ومن خلالها يتم كتابة الملاحظات والتوصيات أولاً بأول.

**المرحلة الثالثة:** جمع الأجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق والترتيب.

## خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن تقييم الأداء يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في اتخاذ القرارات و خاصة القرارات التمويلية، و من الأساليب التي تساعد على تقييم الأداء المالي عن طريق استخدام النسب المالية.

و المراجع الداخلي المالي من خلال قيامه بالمراجعة المالية فإنه يقوم بفحص و مراجعة القوائم المالية و ذلك من أجل التحقق من أنها معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و التي تسمح لمستعملها بأخذ صورة صحيحة عنها، و يساهم المراجع الداخلي في تقييم الأداء المالي من خلال إبداء رأيه بواسطة التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة الداخلية المالية و الذي يحتوي على أهم ملاحظاته حول ما توصل إليه، و الذي يقدمه في شكل توصيات و نصائح للإدارة بصفة عامة و للإدارة المالية بصفة خاصة.

بعد انتهائنا من الدراسة النظرية سنقوم في الفصل الثالث و الأخير بإسقاط هذه الدراسة على أرض الواقع من خلال محاولة معرفة كيفية سير المراجعة الداخلية المالية و مدى مساهمتها في تقييم الأداء في المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز (سونلغاز).

# الفصل الثالث

## تمهيد الفصل:

في إطار التحولات الاقتصادية و محاولة الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إتباع سياسة تساعدنا على تحقيق النمو، حيث أخذت سونلغاز المبادرة في مجال تحرير قطاع الطاقة من خلال وضع مجموعة من الإجراءات للتكيف مع تلك التحولات القائمة على عالمية الجودة وعالمية المنافسة... الخ، و قد عملت و مازالت تعمل سونلغاز على توسيع شبكة توزيع و نقل الغاز و الكهرباء عبر كامل التراب الوطني ليصل لكل بيت.

انبتق من عملية إعادة هيكلة سونلغاز في عام 1998 مجموعة من الفروع المتعلقة بإنتاج الكهرباء و نقلها، و كذا نقل الغاز ضمن فروع رئيسية، أما نشاط التوزيع فقد تم إعادة هيكلته من خلال إنشاء أربعة مديريات عامة للتوزيع تحولت من بعد ذلك إلى فروع أو شركات تابعة للتوزيع.

إن الوقوف على واقع التطبيقات العملية والإجراءات المتبعة لتنفيذ مختلف المهام في المؤسسة أمر في غاية الأهمية، قصد تلمين الإيجابيات وتدعيم نقاط القوة، وتشخيص مواطن الخلل والقصور بهدف توظيف الأفكار والحلول المناسبة لمعالجتها والتقليل من حدة أضرارها على نشاط المؤسسة .وتعد المراجعة الداخلية المالية إحدى المهام الأساسية لتدعيم نشاط المؤسسة، حيث تعرضالنتائج الفعلية والمحتملة لمختلف العمليات التي قامت بها المؤسسة عن طريق النصائح التي يتم تقديمها إلى الإدارة العليا.

وبناء على ما سبق ذكره، قمنا بإجراء دراسة حالة تطبيقية في سونلغاز للوقوف على مختلف الخطوات والمراحل التي تمر بها عملية المراجعة الداخلية المالية، وكيفية مساهمتها في تقييم الأداء في المؤسسة، وتحديد أهم النتائج والإيجابيات التي حققتها المؤسسة مع مختلف الأطراف والمتعاملين الاقتصاديين، من خلال النقاط التالية:

بطاقة تعريفية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

المراجعة الداخلية المالية و تقييم نظام الرقابة الداخلية في سونلغاز.

مراجعة عناصر القوائم المالية.

مراجعة النسب المالية و المعلومات التي يوفرها تقرير المراجعة الداخلية حول الأداء

المالي في مؤسسة سونلغاز.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

تعتبر سونلغاز من المؤسسات العمومية الإستراتيجية التي تريد التكيف مع مختلف التطورات الاقتصادية، سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز وإبراز مكانتها في الاقتصاد الجزائري، وعرض كيفية تنظيمها وهيئات التي تشرف على تسييرها، وكذا الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال العناصر الآتية:

نشأة وتطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

الهيئات المسيرة للمؤسسة ومهامها.

التنظيم في سونلغاز) المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

وظائف سونلغاز.

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

مرت سونلغاز بعدة مراحل منذ الاستقلال تم فيها تغيير الأهداف والوسائل بتغيير المحيط الذي كانت تعمل فيه، وبرزت ثلاثة مراحل أساسية ميزت مسار المؤسسة وأثرت في طرق تسييرها بصفة مباشرة، هذه المراحل هي مرحلة ما بعد الاستقلال ومرحلة التسيير الاشتراكي التي شهدت تحولات كبرى على مستوى الاقتصاد الوطني لنصل إلى مرحلة التسعينات التي عرفت أهم التغيرات على مستوى المؤسسة.

أولا لحة تاريخية عن نشأة المؤسسة وتطورها:

تم في 1947 إنشاء المؤسسة الوطنية العمومية كهرباء وغاز الجزائر المعروفة اختصارا و كان ذلك إبان الاستعمار الفرنسي، التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء(EGA) بالحروف الرامزة ونقلها وتوزيعها عبر

كافة التراب الوطني، وكذلك توزيع الغاز، وقعت تحت مفعول قانون التأمين الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946.

بعد الاستقلال استمرت المؤسسة في العمل إلى غاية 1969 حيث تحولت (EGA) إلى سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء والغاز<sup>1</sup> لتعوض مؤسسة كهرباء و غاز الجزائر بعد حلها وإنشائها تعزز لها احتكار عمليات إنتاج ونقل و توزيع الطاقة الكهربائية، وما لبثت أن أصبحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية و تسييرية لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية للبلاد، والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية، وقد أوكلت لها المهام التالية<sup>2</sup>:

- احتكار إنتاج نقل و توزيع الطاقة الكهربائية .
- نقل الغاز الطبيعي عن طريق قنوات عبر كامل التراب الوطني .
- توزيع الغاز الطبيعي للاستعمال المنزلي والصناعي عبر التراب الوطني .

و بقيت سونلغاز تمارس و تحتكر السوق في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى غاية 1983 أين تم إعادة هيكلتها ضمن عملية إعادة الهيكلة المالية والعضوية الشاملة لكل المؤسسات العمومية وتمخضت عن هذه العملية تحويل وحدات سونلغاز للأشغال و صنع المعدات إلى مؤسسات مستقلة تابعة لمؤسسات تسيير مساهمات الدولة و هي:

<sup>1</sup> - المرسوم رقم 59-69 المؤرخ في 26/07/1969 ، والصادر في 10/08/1969 والتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز .

<sup>2</sup> - بموجب الأمر 54-69 الصادر في 28/07/1969 .

❖ كهريف (KAHRIF) للأعمال المولدة للكهرباء أو الأشغال الكهربائية.

❖ كهركيب (KAHRAKIB) لتكيب البنية التحتية و المنشآت الكهربائية.

❖ كناغاز (KANAGAZ) لإعداد و انجاز قنوات نقل و توزيع الغاز.

❖ إنراقا (INERGA) لأشغال الهندسة المدنية.

❖ التركيب (ETTERKIB) للتركيب الصناعي.

❖ أم س (AMC) لصناعة العدادات و آلات القياس و المراقبة.

في 1991 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (\*EPIC) وتسمى الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز، إن إعادة النظر في القانون الأساسي إذ يثبت للمؤسسة مهمة الخدمة العمومية فإنه يطرح ضرورة التسيير الاقتصادي والتكفل بالجانب التجاري<sup>1</sup>، و قد تم تأكيد هذا القرار بقرار آخر في سنة 1995،<sup>2</sup> و من ثم وضعت سونلغاز تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة و صارت تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، تخضع لقواعد القانون العام في تعاملاتها مع الدولة وتعرف كتاجر في تعاملاتها مع الآخرين، و أصبحت سونلغاز من خلال هذا القرار تمارس مجموعة من المهام كالتأمين للإنتاج و التوزيع العمومي للغاز، و النقل و توزيع الطاقة الكهربائية.

تم استكمال إنشاء كل فروع سونلغاز في سنة 1998 في إطار التركيز على المهام الأساسية التي تسمح لها بإخراج النشاطات المحيطة من أجل ترشيد وسائل الإنتاج المؤكدة لها بالتفتح على أسواق بخلاف أسواقها، و تحقيق استقلالية مالية، و في عام 2002 تغيرت الصفة القانونية و أصبحت بقرار رئاسي<sup>3</sup>، رأس مالها

<sup>1</sup> - بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 الصادر في 14/12/1991 والمتعلق بالقانون الأساسي لسونلغاز .

<sup>2</sup> - القرار التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 17/12/1995 والمتعلق بالنظام الأساسي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز .

<sup>3</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 01/06/2002 والمتعلق برأس مال سونلغاز .

150 مليار دج، موزع على 150 000 سهم بقيمة 1 مليون دج للسهم الواحد مكتتب و محرر كليا من

قبل الدولة، و تمارس سونلغاز من خلال اكتسابها صفة شركة مساهمة المهام التالية:

- ❖ نقل الغاز لتلبية احتياجات السوق الوطنية .
- ❖ توزيع و تسويق الغاز داخل و خارج الوطن .
- ❖ تطوير و توفير كل الخدمات في المجال الطاقوي .
- ❖ دراسة و تمويل كل أشكال و مصادر الطاقة .

عرفت سونلغاز في سنة 2004 إحداث فروع لبعض النشاطات مثل صحة العمال و البحث والتطوير،

كما أنشئت في سنة 2005 مديرية مراكز التكوين لتحضير فرع في هذا النشاط و انطلاق مشروع تنظيم

وظيفة الإعلام الآلي سعيا لإنشاء فرع بالتنسيق مع كل عمال تلك الوظيفة في المؤسسة لتكون مهمتها هي

تحديث و تطوير أنظمة الإعلام الآلي لمجمع سونلغاز، و تطورت سونلغاز خلال الفترة 2004 2006

بتحول سونلغاز المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي إلى شركة قابضة (Holding) من شركات ذات

الأسهم مسماة سونلغاز SPA ، وأصبحت الدولة المساهم بالأغلبية في مؤسسة سونلغاز<sup>1</sup> SPA ، و

عليه تم إنشاء في بداية جانفي 2004 ثلاثة فروع مكلفة بنشاطاتها الأساسية :

- ❖ سونلغاز إنتاج الكهرباء .
- ❖ تسيير شبكة نقل الكهرباء.
- ❖ تسيير شبكة نقل الغاز .

كما شهدت سنة 2005 التنصيب الرسمي للجنة ضبط الكهرباء و الغاز (CREG)

و إيصال مؤسسات بجمع سونلغاز بقرار من السلطات العمومية من أجل تحقيق فعالية في انجاز المشاريع الطاقوية ، كما تم في سنة 2006 إعادة هيكلة وظيفة التوزيع في سونلغاز بإدماج فروع الأشغال في مجمع سونلغاز و هي أربعة فروع للتوزيع و هي :

- ✓ الجزائر العاصمة .
- ✓ منطقة الوسط .
- ✓ منطقة الشرق .
- ✓ منطقة الغرب .

رغم كل هذا التطور تبقى المهمة الأساسية لسونلغاز ضمان الخدمة الأساسية لها بتوسيع

نشاطاتها و تطوير التسيير الاقتصادي، و في سنة 2007 عرف مجمع سونلغاز إنشاء معهد تكوين في الكهرباء و الغاز، و شركة مشتركة في الاتصالات بين سونلغاز و سوناطراك و هي شركة الطاقة والاتصالات الجزائرية.

ثانيا تقديم المؤسسة:

سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر قنوات، وقانونها الأساسي الجديد الصادر في 2002 ، يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسة و لاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

منذ صدور القانون قامت سونلغاز بإعادة هيكلة مصالحها لكي تتكيف مع السياق الجديد، إذ أضحت اليوم مجمعا صناعيا يتألف من 39 شركة فرعية، وتشغل 40000 عاملا.

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج الإنجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97 % ونسبة توغل الغاز إلى ما يفوق 37 %<sup>1</sup>.

إن سونلغاز العازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل، قد حددت على الدوام تمويلات هامة من أجل تطوير وتعزيز المنشآت الكهربائية والغازية وبالنسبة إلى الفترة ( 2005 2010 ) فقد وضعت برنامج استثماري استثنائي في موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء وتكثيف شبكاتها الناقلة للكهرباء والغاز وجعلها أقوى، والعمل على تحسين وتحديث خدماتها الموجهة إلى زبائنها كذلك.

وطموح سونلغاز هو أن تغدو مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المنافسة التي تلوح ملامحها في الأفق، وأن تكون في الأمد المنظور من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.<sup>2</sup>

### ثالثا. أهداف المؤسسة:

تعتبر سونلغاز شركة ذات أسهم، رأسمالها بمائة وخمسين مليار دينار موزع على مائة وخمسين ألف سهم ( 150000 ) قيمة كل سهم مليون دينار تكتتبها وتحررها الدولة دون سواها.

<sup>1</sup>- [www.sonlgaz.com.dzconsiltationle05/03/2009](http://www.sonlgaz.com.dzconsiltationle05/03/2009).

<sup>2</sup>- [www.sonlgaz.com.dzconsiltationle05/03/2009](http://www.sonlgaz.com.dzconsiltationle05/03/2009).

وتهدف سونلغاز إلى تحقيق ما يلي:

- إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها .
- نقل الغاز لتلبية حاجات السوق الوطنية .
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه .
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها .
- دراسة كل شكل ومصدر للطاقة وترقيته وتثمينه .

تطوير كل نشاط له علاقة مباشر أو غير مباشر بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه منفعة لسونلغاز، وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة لاسيما البحث عن المحروقات واستكشافها وإنتاجها وتوزيعها.

تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات جزائرية أو أجنبية .

إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحياسة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج .

رابعا. أهمية سونلغاز:

تعتبر سونلغاز من بين أهم المؤسسات الوطنية قياسا بالمجال الذي تعمل فيه حيث يمس نشاطها اغلب السكان و يغطي أغلب التراب الوطني كما تأتي في المرتبة الثالثة بعد سوناطراك و نפטال من حيث رقم الأعمال. و الجدول التالي يوضح ترتيب مؤسسة سونلغاز مقارنة بالعشر المؤسسات الجزائرية الأفضل.

جدول رقم (1 4) ترتيب العشر مؤسسات جزائرية الأفضل لسنة 2000

الترتيب	المؤسسة	رقم الأعمال	النتيجة	عدد العمال
1	SONATRACH	20.281.800	2.331.090	49467
2	NAFTAL	1.424.652	1.742	29658
3	SONELGAZ	846.798	84.288	19000
4	AIR ALGERIE	449.322	غير متوفر	8941
5	BROWN ET ROOT CONDOR	390.322	25.795	464
6	SIDER	371.236	غير متوفر	غير متوفر
7	ONAB	295.482	19.636	11373
8	GIPLAIT	260.542	27.486	4662
9	SNTA	241.927	75.432	5635
10	ERIOD ALGERIE	232.158	11.562	4888

**Source** : Revue ECONOMICA N° 26 – 27 décembre/ janvier 2003  
palmarès 2000 du classement des pays et secteurs monde des affaires en  
AFRIQUE.

#### المطلب الثاني: الهيئات المسيرة للمؤسسة ومهامها

يشرف على تسيير مجمع سونلغاز الهيئات التالية: الجمعية العامة، مجلس الإدارة الرئيس المدير العام حسب

المرسوم الرئاسي رقم 01 02 الصادر في 05 فيفري 2002

#### أولا الجمعية العامة :

1- تتكون الجمعية العامة من ممثلي الدولة باعتبارها المساهم الوحيد وهم<sup>1</sup> :

- الوزير المكلف بالطاقة .
- الوزير المكلف بالمالية .

<sup>1</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 02-195 ، المادة 9 الخاص بتنظيم وتنظيم رئاسة المؤسسة .

- الوزير المكلف بمساهمات الدولة .
  - ممثل رئاسة الجمهورية .
  - المسؤول عن المؤسسة المكلفة بالتخطيط، ويترأسها الوزير المكلف بالطاقة.
- يحضر الرئيس المدير العام لسونلغاز الجمعية العامة، كما تتولى المؤسسة أمانة الجمعية .2- تتولى الجمعية العامة معالجة المسائل التالية :

- البرامج العامة للنشاطات .
- تقارير المراجعين الماليين القانونيين (COMMISSAIRES AUX  
COMPTES)

- حصيلة الشركة وحسابات النتائج المحققة.
  - تخصيص الأرباح .
  - فتح رأسمال الشركة وزيادته وتخفيضه .
  - إنشاء الشركات وأخذ المساهمات في الجزائر وفي الخارج .
  - تعيين المراجعين الماليين القانونيين .
  - اقتراح تعديل القانون الأساسي .
  - تغيير المقر لسونلغاز.
- و تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة تجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنة في دورة عادية وفي دورة غير عادية كلما اقتضى الأمر بناء على استدعاء من رئيسها.

و يمكن للجمعية العامة أن تعقد دورة غير عادية بمبادرة من رئيسها أو بطلب من اثنين من أعضائها على الأقل أو من المراجع المالي القانوني) أو المراجعين الماليين القانونيين إذا كان هناك أكثر من مراجع واحد (أو بطلب من الرئيس المدير العام.

### ثانيا مجلس الإدارة:

1- يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء الآتيين :

- ممثل عن الوزارة المكلفة بالطاقة.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالتجارة.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بمساهمات الدولة.
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية .
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالبيئة .
- ممثلين اثنين ( 2 ) للعمال .
- الرئيس المدير العام لسونلغاز.
- الرئيس المدير العام لفروع نقل الكهرباء التابع لسونلغاز.
- الرئيس المدير العام لفروع نقل الغاز التابع لسونلغاز.
- رئيس مدير عام لأحد فروع الإنتاج التابعة لسونلغاز.
- رئيس مدير عام لأحد فروع التوزيع التابعة لسونلغاز.

يتأسس مجلس الإدارة الرئيس المدير العام لسونلغاز، كما يحضر الرؤساء المديرون العاملون للفروع المذكورة سابقا أشغال مجلس الإدارة برأي استشاري، ويجتمع المجلس في أي مكان من التراب الوطني بناء على استدعاء من رئيسه كلما تطلبت ذلك مصلحة الشركة، وعلى الأقل أربع (4) مرات في السنة ويمكن أن يجتمع بناء

على طلب ثلث

( 3/1 ) أعضائه :

2- يدرس مجلس الإدارة ويوافق على وجه الخصوص على ما يأتي :

- مشاريع البرامج العامة للنشاطات .
- الميزانية .
- مشاريع حصيلة الشركة وحسابات النتائج المحققة .
- مشاريع عقود الشركة .
- المساهمات المصرفية والمالية .
- مشاريع فتح رأس المال .
- مشاريع إنشاء الشركات والمساهمة في رأسمال الشركة في الجزائر وفي الخارج .
- التنظيم العام للمؤسسة واتفاقياتها الجماعية ونظامها الداخلي .
- نظام أجور الإطارات القيادية .

يقوم مجلس الإدارة بدراسة المشاريع والموافقة عليها، ويبلغ إلى الجمعية العامة المشاريع التي تعد الموافقة النهائية عليها من اختصاص الجمعية العامة، كما يبلغ مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة تقريرا عن التسيير مرة في السنة، وكلما طلبت ذلك الجمعية العامة.

يسهر مجلس الإدارة على أن تمارس سونلغاز الأنشطة التي تساهم في تحقيق أهدافها في إطار الاحترام الصارم للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

### ثالثا الرئيس المدير العام :

يخول مجلس الإدارة للرئيس المدير العام أوسع السلطات ليتولى تسيير وإدارة سونلغاز وبممكنه الاستعانة بنواب ومساعدين يكلفهم بكل أو جزء من صلاحياته، ويعد مسؤولا عن السير العام للشركة كما يمثل سونلغاز في كل أعمال الحياة المدنية ويمارس السلطة السلمية على مستخدمي الشركة.

إن الانتقال الذي عرفته الشركة بموجب المرسوم الرئاسي 195 02 تمليه ضرورة قيام سونلغاز بتكييف نفسها للتلائم مع القواعد الجديدة لتسيير القطاع التي أوجبه القانون، ولاسيما انفتاح الأعمال والأنشطة وولوج باب المنافسة، وإمكانية اللجوء إلى التساهمية الخاصة، ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون الأساسي الجديد يخول المؤسسة استقلالية أكبر ويسمح لها بأن تمارس مسؤولياتها كاملة، إن تحديد هدفها الاجتماعي يفتح لها آفاقا جديدة، فزيادة على أنشطتها المعتادة من إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء و الغاز، توفرت لسونلغاز إمكانية العمل والتدخل في قطاع المحروقات، والقيام على العموم بممارسة أعمال خارج الجزائر.

### المطلب الثالث: التنظيم في سونلغاز ( المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز) .

يضم مجمع سونلغاز 39 شركة فرعية، وترتكز هيكله المجمع على مجموعة من المبادئ التنظيمية يمكن تلخيصها كما يلي:

- الإستراتيجية الصناعية والمالية تابعة للشركة الأم .

- الشركات الفرعية مكلفة بتنفيذ إستراتيجيات كل شركة فيما يخصها .
- الشركات الفرعية ذات استقلالية في التسيير وهي ملزمة بتحقيق نتائج .
- يتم التوجيه والتدخل في الشركات الفرعية عبر الأجهزة الاجتماعية ( الجمعية العامة ومجلس الإدارة ) .  
وبناء على القانون رقم 02 01 الصادر في 5 فيفري 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز فإنه يفتح مجال المنافسة لإنتاج الكهرباء، وكذلك يؤكد على تمييز وتحديد فروع شركة سونلغاز في شكل شركات ذات أسهم (SPA) ، الشيء الذي سمح لمؤسسة سونلغاز بتعزيز مجموعها ب 3 فروع جديدة سنة 2004 هي :
- فرع تسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE : يضمن الوظائف المتعلقة بتسيير شبكة نقل الكهرباء، وتنسيق بين أنظمة الإنتاج والنقل .
- فرع تسيير شبكة نقل الغاز GRTG : يضمن الوظائف المتعلقة بتسيير شبكة الغاز وتزويد السوق الوطني بهذه المادة .
- فرع سونلغاز لإنتاج الكهرباء SPE إنتاج الكهرباء : وقد عرفت دورة الاستغلال لسنة 2005 إعادة هيكلة التوزيع بإنشاء 4 مديريات عامة مستقلة ( شرق، غرب ، وسط والعاصمة ) وقد تم تحويلها إلى فروع ( شركات ذات أسهم SPA )

ومن فروع سونلغاز نذكر ما يلي:

❖ الفروع المهنية : متعلقة بالإنتاج، النقل و التوزيع للكهرباء و نقل و توزيع الغاز، و ثمانية فروع نذكر

منها:

✓ سونلغاز إنتاج الكهرباء(SPE) .

✓ سونلغاز شبكة نقل الغاز (GRTG).

✓ سونلغاز توزيع الجزائر (SDA)

✓ سونلغاز توزيع الوسط (SDC)

✓ سونلغاز توزيع الوسط (SDE)

✓ سونلغاز توزيع الغرب (SDO)

❖ الفروع المهنية المحيطة : تخص الدعم و الإمداد و تضم إحدى عشر فرعا نذكر منها:

✓ مركز البحث و التنمية في الكهرباء (CREDEG)

✓ معهد التكوين في مجال الكهرباء و الغاز (IFEG)

✓ الشركة الجزائرية لتقنيات الإعلام (SAT.INFO)

✓ سونلغاز طب العمل (SMT)

✓ شركة الوقاية و العمل بأمان (SPAS)

❖ فروع الأشغال : و تشمل خمسة فروع وهي:

✓ شركة الأشغال الكهربائية.

✓ إينرقا.

✓ كهركيب.

✓ كناغاز.

✓ التركيب.

بينما في فروع أخرى تكون سونلغاز في شراكة مع مؤسسات أخرى مثل:

سونطراك كهراء (KAHRAMA) ، و أخرى محلية و حتى أجنبية ( أمريكية، كندية فرنسية) من أجل

اكتساب المهارات و التكنولوجيا و الخبرة<sup>1</sup>

و يبين الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لسونلغاز .

#### المطلب الرابع: وظائف سونلغاز

سونلغاز عبارة عن شركة مساهمة و هي مؤسسة محتكرة لثلاثة وظائف أساسية و هي: إنتاج الكهرباء، نقل

الكهرباء و الغاز، توزيع الكهرباء و الغاز.

#### أولا الإنتاج:

إن طبيعة الكهرباء كمنتوج غير قابل للتخزين أجبر مؤسسة سونلغاز على اندماج كامل لكل نشاطاتها

من الإنتاج إلى غاية الاستهلاك النهائي، الإنتاج هو عملية تحويل الطاقة الحرارية أو المائية إلى طاقة ميكانيكية،

ثم إلى طاقة كهربائية و يشمل الإنتاج على الفروع الآتية:

❖ فرع الديزال: يتكون من 183 مولدا بطاقة تتراوح بين 0,35 ميكاواط و 8 ميكاواط للمولد

للمولد.

❖ الفرع المائي: يتكون من 34 مولدا بطاقة تتراوح من 1 ميكاواط إلى 5 ميكاواط للمولد الواحد.

❖ الفرع الحراري الغازي : و هو متكون من 36 مولد، حيث طاقة كل مولد تتراوح بين 20

ميكاواط و 210 ميكاواط.

<sup>1</sup>- [www.sonelgaz.com.dz/ar/htm](http://www.sonelgaz.com.dz/ar/htm)

❖ الفرع الحواري البخاري : يتكون من 20 مولد بطاقة تتراوح بين 50 ميغاواط و 196 ميغاواط .

### ثانيا النقل:

يخص نشاط النقل كل من نقل الكهرباء و الغاز فنقل الكهرباء يتم عبر خطوط ذات الضغط العالي

( 60 KV , 220KV, 400KV ) بالإضافة إلى خطوط ذات الضغط المتوسط

أما فيما يخص نقل الغاز فتقوم مؤسسة سونلغاز بتزويد السوق بالكميات اللازمة من غاز مؤسسة

سوناطراك ، حيث أنشئت سونلغاز شبكة هامة لنقل الغاز سواء كان لضغط العالي الموجه للمستهلكين

الصناعيين، أو المتوسط أو المنخفض.

### ثالثا التوزيع:

تقوم مؤسسة سونلغاز بتوزيع كل من الكهرباء و الغاز بخطوط و كابلات ذات ضغط منخفض و متوسط تلبية

لاحتياجات زبائنها الصغار بالطاقة الكهربائية و الغازية.

تزود سونلغاز فيما يخص توزيع الكهرباء شركائها الصناعيين بشبكات ذات ضغط مرتفع فحين أن الزبائن

الصناعيين ذوي الأهمية المتوسطة تزودهم بشبكات الضغط المتوسط، أما العائلات والحرفيين فتزودهم بضغط

منخفض.

في حين تلي سونلغاز عند توزيع الغاز احتياجات ثلاثة أنواع من زبائنها تتمثل في:

- الزبائن الصناعيين الذين يتم تغذيتهم بشبكات الضغط المرتفع .
- الزبائن الصناعيين ذوي الأهمية المتوسطة و الذين تتم تغذيته بشبكات الضغط المتوسط.
- العائلات و الحرفيين الذين تتم تغذيتهم بضغط منخفض.

و الجدول التالي يوضح لنا مشتركي الغاز و الكهرباء خلال السنة 2002 ، 2007 .

جدول رقم : ( 4 - 2 ) تطور عدد مشتركي الكهرباء و الغاز خلال الفترة ( 2002 . 2007 )

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
الكهرباء	الضغط المنخفض	486400	5080000	5321000	5566000	5810000	6022000
	الضغط المتوسط	32600	33500	34918	36000	37403	38994
	الضغط المرتفع	64	5180	5401	5798	6182	6543
	مجموع مشتركي الكهرباء	4896064	5113569	5355977	5602071	5847478	6061078
الغاز	الضغط المنخفض	1553000	1681000	1860000	2014000	2204000	2415035
	الضغط المتوسط	2580	2726	2902	3028	3214	3426
	الضغط المرتفع	188	180	183	192	182	192
	مجموع مشتركي الغاز	1555668	1683806	1832398	2017220	2207406	2418653

Source : emprunt obligataire sonelgaz, du 1<sup>er</sup> au 30 juin 2008, N° 08/02

p23, 24.

رابعاً البيع:

تعتمد سونلغاز على بيع الكهرباء و الغاز اعتمادا على أنواع الضغط العالي المتوسط والمنخفض، و الجدول التالي يوضح تطور حجم المبيعات خلال السنوات 2002 – 2007 .

جدول رقم : ( 4 . 3 ) حجم مبيعات الكهرباء و الغاز خلال الفترة ( 2002 . 2007 )

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
الكهرباء ( kwh )	الضغط المنخفض	10660	11930	12512	13149	13814	14830
	الضغط المتوسط	7080	7830	7996	8367	6819	8952
	الضغط المرتفع	5240	5180	5401	5798	6182	6543
	مجموع مشتركى الكهرباء	22980	24940	25909	27314	28613	30325
الغاز thermies	الضغط المنخفض	21590	24140	27016	30453	31875	35263
	الضغط المتوسط	3970	4120	4492	4764	4941	5468
	الضغط المرتفع	15750	15940	15940	19992	21736	23429
	مجموع مشتركى الغاز	41310	44200	44200	55209	58552	64160

Source : emprunt obligataire sonelgaz, du 1<sup>er</sup> au 30 juin 2008, N° 08/02

.26, 25P

### المبحث الثاني: المراجعة الداخلية المالية و تقييم نظام الرقابة الداخلية في سونلغاز

يعتبر وجود مديرية للمراجعة الداخلية بمثابة نقطة ايجابية تساعد سونلغاز على الاطمئنان أكثر على عملياتها من خلال المتابعة المستمرة من طرف المراجع الداخلي عكس المراجعة الخارجية التي تتم وفق فترات محددة، و سنركز في هذا المبحث على النقاط التالية:

- تنظيم خلية المراجعة في سونلغاز .
- مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية .
- الفحص و التأكد من طرق التمويل .

### المطلب الأول :تنظيم خلية المراجعة في سونلغاز

تم تزويد مجمع سونلغاز بعدد من اللجان لضمان الخطط و الاستراتيجيات و التنسيق بين مختلف الفروع و المديريات، من بينها لجنة ضبط الحسابات و هي هيئة مستقلة مهمتها الرئيسية إبداء الرأي في نوعية التسيير لدى سونلغاز بصرف النظر عن رأي الرئيس المدير العام، و إنشاء هذه اللجنة يعبر عن عزيمة سونلغاز و إصرارها على أن تكون مجعما شفافا في عملياتها التسييرية و في القرارات التي تتخذها.

هذه اللجنة المتألفة من أربعة أعضاء يعينهم مجلس الإدارة، تتأكد من مدى ملائمة و دوام العمل بالطرق المحاسبية المعتمدة لإعداد الحسابات المثبتة أو الاجتماعية، و تدرس كذلك حسابات الفروع المثبتة السداسية و السنوية، كذلك التقديرات و الميزانيات الخاصة بالمجمع .

بهذه الصفة فهي تتأكد من أنها تمت بما يوافق الإجراءات الداخلية المحددة للمجمع، ومراقبة المعلومات المالية الضامنة لموثوقية تلك الحسابات، ومن ناحية أخرى فإن هذه اللجنة تدرس مخطط المراجعة وفحص الحسابات الداخلية للمجمع، وكذلك نمط سير مديرية المراجعة.

إذن فبالإضافة إلى لجنة مراجعة الحسابات، يوجد مديرية كاملة للمراجعة وهي تابعة سلميا مباشرة إلى الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز، يترأسها مدير مراجعة يتفرع عنه مدراء مهام يزودهم مدير أنظمة الإعلام بكل ما يلزمهم من معلومات مبدئية تساعدهم للانطلاق في مهامهم.

وطرق العمل بالإضافة إلى *kualité* كما تتألف من مدير مكلف بالبرامج وآخر مكلف بالتنوعية مصلحة للإدارة العامة، ينشط تحت مسؤولية وإدارة كل مدير فريق عمل يتشكل من مراجع سامي مراجع مساعد ومراجعين اثنين<sup>1</sup>.

يهتم كل فريق عمل بإجراء التحقيقات اللازمة لإتمام المهمة التي أوكلت إليه، والهيكل الذي سنعرضه في الشكل الموالي هو الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة للشركة الأم، وتعمل باقي فروع المجمع على إنشاء مديرية للمراجعة وفق هذا التصميم.

و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة في مجمع سونلغاز.

شكل رقم : ( 2 . 4 ) الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة في مجمع سونلغاز

<sup>1</sup> - <http://www.sonelgaz.dz>.

يقوم المراجع الداخلي المالي بمراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال وقوفه على مدى فهم وتطبيق الإجراءات وطرق العمل التي تنظم مختلف عمليات الاستغلال (المشتريات، الرواتب والأجور، المخزونات و دورة الإنتاج، المبيعات... الخ ) والتأكد من أن المؤسسة تمسك الدفاتر الإجمالية مثل دفتر اليومية، دفتر الجرد، دفتر الأجور، سجل مداوات الجمعية العامة وسجل مداوات مجلس الإدارة، و يقوم بالتحقق كذلك من احترام ما جاء به المخطط المحاسبي الوطني من مبادئ أساسية كاستمرارية الطرق المعمول بها، استقلالية الدورات، استمرارية النشاط، التكلفة التاريخية، عدم المقاصة بين الحسابات، الحيطة والحذر... الخ.

وعلى سبيل المثال، كل عمليات الشراء في مؤسسة سونلغاز تتبع الخطوات والإجراءات التالية:

- تعطي لجنة تقييم دفتر الأعباء الموافقة للقيام بالصفقة لعمليات الشراء التي تتم وفقها .
- توزيع دفاتر الأعباء على الموردين المهتمين بالصفقة .
- يتم تقييم الجانب التقني من العروض المقدمة وفق سلم محدد في جلسة علنية .
- تقدم العروض التي حازت على الموافقة من الجانب التقني لجنة تقييم دفتر الأعباء (CECC)

لتمنح موافقتها على إجراء الجلسة الثانية لتقييم العروض المالية .

- يتم تقييم العروض المالية في جلسة علنية، وتمنح المناقصة لمن يقدم أقل عرض مالي .
- تقوم المصالح المعنية (مصلحة الشراء، الاستقبال، المخازن ) بإتمام الإجراءات اللازمة، كل مصلحة فيما يخصها.

التقارير التي تعدها خلية المراجعة الداخلية و كذا النتائج الواردة في هذه التقارير يعتمد عليها المراجع الخارجي في كثير من الأحيان.

و تجدر الإشارة إلى أن التقارير التي تعدها خلية المراجعة الداخلية تولي عناية خاصة، ويتم متابعتها على مستوى الرئيس المدير العام وأعوانه للوصول إلى تفسير وتبرير الملاحظات وإيجاد الحلول المناسبة لأهم التحفظات الواردة في التقارير، وفي حالة تسجيل فروقات سالبة غير مبررة في الحسابات تتخذ الإجراءات الرعدية المناسبة التي قد تصل إلى حد تقديم بلاغ ضد الشخص أو الأشخاص المعنيين ومتابعتهم قضائياً. و قد قمننا بملئ قوائم استقصاء مغلقة تكون الإجابة فيها " بنعم " أو " لا " و المقدمة إلى موظفي الوحدة بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية في مجال الجهاز التنظيمي و المحاسبة العامة وفق الجدول التالي:

جدول رقم : ( 4 4 ) قائمة استقصاء خاصة بالجهاز التنظيمي و المحاسبة العامة

الرقم	تحديد نظام الرقابة الداخلية	نعم	لا	لا ينطبق	ملاحظة
1	هل يوجد رسميا حديثا للهيكل التنظيمي	X			وجود هيكل تنظيمي جديد
2	هل يوجد وصف للوظائف ولوائح القائمين بها ، تبين ما يلي : -الصلاحيات والصلاحيات المعطاة لكبار المسؤولين في الشركة . -الأشخاص المفوضين بالدخول في معاملات وتنفيذها . -الأشخاص المسؤولون عن الموجودات الثابتة . الأفراد المسؤولون عن وظائف الضبط المالي .	X			
3	هل تجهز تقارير للإدارة دوريا ( مثلا كل شهر ) تسمح بمقارنة أرصدة الحسابات مع التقديرات أو الميزانيات التقديرية	X			الإطلاع على التقارير الشهرية التي ترفع للإدارة
4	هل يتم تجهيز ميزانيات تقديرية ؟	X			الميزانيات التقديرية
5	هل الميزانيات التقديرية معدل بشكل يمكن من المقارنة الفعالة مع النتائج الفعلية ، وهل تراجع الإنحرافات المهمة وتشرح أسبابها .	X			الشروحات المرفقة بالميزانيات التقديرية

محاضر الإجتماعات			X	هل هناك إجتماعات نظامية لمجلس الإدارة لوضع السياسات والأهداف ومراجعة إنجازات الشركة لإتخاذ القرار المناسب ، وهل تجهز محاضرة هذه الإجتماعات	6
	X	X	X	بالنسبة للمسؤولين عن حيازة النقد : -هل يجري التحري عنهم قبل ترشيحهم -هل يلزم التأمين عليهم على الخيانة . -هل يوجد تأمين على النقد في الطريق	7
			X	هل لدى الشركة سياسات وإجراءات محاسبية مكتوبة ، وهل يتم تبليغ تلك السياسات للموظفين .	8
			X	هل للمسؤول الرئيسي عن المحاسبة في الشركة سلطة كافية على موظفي قسم المحاسبة وسجلات المحاسبة .	9
			X	هل يقوم بمسك الأستاذ العام أشخاص لا تشمل واجباتهم ما يلي : -معالجة المقبوضات النقدية ، وإستلام البضاعة المشتراة وشحن البضاعة الجاهزة . -توقيع الشيكات والموافقة على الفواتير والموافقة على أوامر الشراء . - مسك الدفاتر والسجلات المساعد	10
		X		هل القدرة على الوصول إلى الأستاذ العام والسجلات المتعلقة به مقصورة على المسؤولين عن الأستاذ العام .	11
			X	هل يتم حفظ الأستاذ العام والسجلات المتعلقة به	12

				في مكان أمين ( مثلا خزانة محكمة الإغلاق وتكون ضد الحريق )	
			X	هل هناك تغطية تأمين على موجودات الشركة كافية وفقا لتعليمات الإدارة	13
			X	هل تراجع قيود اليومية ويوافق عليها أفراد معينون وفي المستوى المناسب من جهاز الشركة	14
وجود المستندات الخاصة بالقيود			X	هل تشرح جميع قيود اليومية وتؤيد مستنديا بشكل واف	15
		X		هل الأشخاص المعنيون بمراجعة قيود اليومية والموافقة عليها مستقلون عن تجهيزها	16
		X		هل جميع قيود اليومية مقترنة بموافقة مسؤولي الإدارة	17
			X	هل تخضع جميع القيود المحاسبية لضوابط معينة للتأكد منها	18
			X	هل تشمل جميع القيود المحاسبية على تعريف كاف بالحسابات التي يجب أن تسجل بها	19
			X	هل حسابات الأستاذ العام مرتبة ومبوبة بما ييسر تجهيزات البيانات المالية بشكل فعال	20
			X	هل هناك تعليمات مكتوبة وافية لتجهيز البيانات	21

المصدر: ملئ القائمة من طرف الطالبة

و بالعلم أن الإجابات ب " نعم " تمثل نقاط قوة بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية، و الإجابات ب " لا " تمثل

نقاط ضعف طبعا بعد التأكد منها:

بالنسبة للسؤال رقم 11 و الخاص بإمكانية الوصول إلى الأستاذ العام و المسؤولين عن الأستاذ العام فإن الإجابة ب " لا "تعد نقطة إيجابية و ليست سلبية مما يدل على أن الوصول إلى الأستاذ العام يتم من خلال موظفي قسم المحاسبة ككل و ليس مقصورا على أحد دون الآخر.

بالنسبة للسؤال رقم 16 فعدم وجود أي مانع بين تجهيز قيود اليومية و تجهيزها فيمكن عدم اعتباره نقطة ضعف فمراجعة قيود اليومية أمر ضروري للشخص الذي يعدها حتى يتأكد أكثر منها وحتى يصحح أخطائها بنفسه قبل الإطلاع عليها من طرف الغير و خاصة المراجعون الداخليون.

أما فيما يخص السؤال رقم 17 و المتعلق بموافقة الإدارة على قيود اليومية يمكن اعتباره نقطة ضعف باعتبار ضرورة أخذ الموافقة عليها من مسؤولي إدارة المحاسبة و المالية.

لقد قامت هذه القائمة باستخراج نقاط القوة و الضعف و التي تبقى نظرية و تعبر عن إجابة فئة معينة.

على العموم فإن هذه الإجابات تعبر عن نظام فعال للرقابة الداخلية من خلال تفويض السلطات لكبار المسؤولين في المؤسسة، و إعداد التقارير الدورية و كذا الميزانيات التقديرية المساعدة على مقارنة النتائج الفعلية مع ما تم التخطيط له، و كذا الاجتماعات المستمرة لمجلس الإدارة من أجل متابعة نتائج أعمال المؤسسة.

و مع ذلك توجد نقطة ضعف تتمثل في عدم إطلاع مسؤولي الإدارة المستمر على قيود اليومية، و عدم أخذ الموافقة من طرفهم على جميع القيود.

### المطلب الثالث: الفحص و التأكد من طرق التمويل.

يعتبر التمويل من أهم المصادر التي تعتمد عليها سونلغاز لتحقيق عوائد مالية معتبرة، وسنحاول التطرق

إلى بعض أنواع التمويل التي تعتمد عليها سونلغاز، و التي تتم مراجعتها و التأكد منها من طرف المراجع الداخلي.

#### أولا التمويل بقروض الاستغلال:

هي مصدر من مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية و منها سونلغاز في عملياتها القصيرة الأجل فهي تمول أسفل الميزانية و تستعمل لمواجهة الخلل المؤقت بين التدفقات النقدية أو تستعمل لتغطية الاحتياجات التمويلية التي تستعمل في الدورة الاستغلالية.

#### ثانيا القروض السندية:

تعتبر القروض السندية بمثابة تقنية أو مصدر تمويلي حديث عرفته المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع ظهور بورصة الجزائر، حيث تعتبر هذه الأخيرة ميكانيزم جديد للتمويل سواء من خلال فتح رأس مال الشركات أو من خلال عملية طرح السندات للاكتتاب العام سواء كان للجمهور أو المؤسسات، وعرفت سونلغاز أول طرح القرض السندي في 2004 ثم آخر في 2005 و كذلك طرح سندات في سنة 2008 .

#### 1- القرض السندي لعام 2004 :

شرعت مؤسسة سونلغاز في عام 2004 بإصدار سندات وذلك للحصول على الأموال التي تلزمها لتمويل نشاطاتها المختلفة ولاسيما الاستثمارية منها، حيث في 28 نوفمبر 2004 ، تمت الموافقة على انطلاق أول قرض سندي بقيمة 20 مليار دج، وكان الهدف منه هو تمويل جزء من استثماراتها خلال 3 سنوات القادمة ويمكننا إبراز خصائص القرض السندي من خلال النقاط التالية:

#### 1-1- قيمة القرض السندي:

قيمة القرض السندي لمؤسسة سونلغاز هو 20 مليار دج، و هو على ثلاث شرائح كالاتي:

#### 1-2- شرائح القرض السندي:

القرض السندي لمؤسسة سونلغاز مقسم على ثلاثة أجزاء هي:

**الجزء الأول :** قيمة 8 مليار دج ومدته 5 سنوات، يسدد في 27 ديسمبر 2009 وبمعدل فائدة سنوية

102 دج لكل سند . مقدار 30 % والسندات المصدرة بقيمة 102.80 دج لكل سند .

**الجزء الثاني :** قيمة 4 مليار دج، مدته 6 سنوات، يسدد في 27 ديسمبر 2010 ، وبمعدل فائدة سنوي

مقدار 3,25 % وتم إصدار السند الوحدة ب 104,4 دج لكل سند .

**الجزء الثالث :** قيمته 8 مليار دج ومدته 7 سنوات، يسدد في 27 ديسمبر 2011 ، وبمعدل فائدة

سنوي مقداره 3,5 % وقيمة السند الواحد قد حددت بقيمة 104,05 دج .

**1-3- معدل العائد الحقيقي للقرض السندي :**

لقد كان على القرض الترتب 2,4 ٪ ، 2,45 ٪ ، 2.86 ٪ للشرائح الثلاثة على الترتيب، حيث يكون المعدل ذا دلالة إذا احتفظ المكتتب بالسندات إلى غاية نهاية مدتها .

إن السندات التي تفوق مدتها خمس سنوات هي غير خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي.

**1-4- التسيير و الخدمة المالية للسندات :**

إن لجوء مؤسسة سونلغاز إلى السوق السندية بغية توسيع استثماراتها وتمويل احتياجاتها المالية لتحقيق

هدفين أولهما محلي لتفادي الإنقطاعات المتكررة التي كانت تتميز بها شبكة الكهرباء والغاز

وهذا من خلال الزيادة في الطاقة الإنتاجية الكهربائية والتوسيع في شبكة نقل الغاز لكل بيت أما

الهدف الثاني فهو خارجي حيث أن مؤسسة سونلغاز تعمل على أخذ مكانتها في السوق العالمية للغاز حيث

تهدف إلى احتلال المرتبة الثالثة في تصدده 2020 ، وفي هذا الإطار أصدرت مؤسسة سونلغاز سندات عام

2004 للزيادة في استثماراتها.

**2- القرض السندي لعام 2005 :**

وفي إطار مواصلة تلبية احتياجاتها التمويلية الإستثمارية قامت سونلغاز بطرح قرض سندي جديد سنة

2005 بقيمة 25,9 مليار دج وذلك من أجل تنفيذ خطة الاستثمار للفترة 2005 2010 وهي مشاريع

تخص نقل الكهرباء، إنشاء بعض المراكز في سكيكدة، البرواقية وحجرة النص بشر شال بالإضافة إلى تحديث

الإنشاءات لنقل وتوزيع الغاز، ويجدر الذكر أن إصدارات 2005 خصت نوعين من الفئات فهناك قرض سندي موجه للجمهور، وسنحاول التعرف على خصائص هذا القرض من خلال العناصر التالية:

#### إصدارات الموجهة للجمهور :

شرعت مؤسسة سونلغاز في إصدار سندات موجهة للجمهور في بداية الفصل الأول لسنة 2005 ويمكننا التعرف على خصائص هذا القرض من خلال ما يلي :

#### قيمة القرض السندي :

حدد مبلغ القرض الموجه للجمهور ب 10 مليار دج ويمكن أن تصل إلى 15 مليار دج موزعة على سندات قمة كل سند 10000 دج وحدد المبلغ الأدنى للإكتتاب ب 20000 دج أي سنديين، وتكون السندات لحاملها مدفوعة القيمة يوم الإكتتاب، وبعد مدة الإكتتاب كانت قيمة القرض 15,9 مليار دج وبعدد 1900 حامل سندات.

#### مدة القرض السندي :

تم إصدارها في 22 ماي 2005 و قدرت مدة القرض ب 6 سنوات، حيث يستحق في 22 ماي 2011 وبدون تسديد مسبق.

## المبحث الثالث : المراجعة الداخلية للقوائم المالية خلال سنوات ( 2004 2007 )

لمعرفة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز يقوم المراجعون الداخليون بمراجعة و فحص عناصر القوائم المالية

وذلك من خلال مراجعة الميزانية العامة والتي بدورها و التي تكون ممثلة بعناصر الميزانية .

و نقوم في هذا بالتركيز على مسار المراجعة الداخلية المالية من خلال عرض كيفية فحص ومراجعة

الأصول الخصوم و حسابات التسيير لمؤسسة سونلغاز.

- مراجعة الأصول .
- مراجعة الخصوم .
- مراجعة حسابات التسيير .

## المطلب الأول: مراجعة الأصول خلال سنوات 2004 – 2007

تظهر الأصول في الجانب الأيمن من الميزانية، و حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) فإن حسابات

الأصول تتكون من المجموعات الجزئية الثلاث التالية :

- ( مجموعة الاستثمارات ويمثلها الصنف ( 2 ) ) .
- ؛ ( مجموعة المخزونات ويمثلها الصنف ( 3 ) ) .
- ( مجموعة الحقوق ويمثلها الصنف ( 4 ) ) .

## أولا الاستثمارات:

تشمل الاستثمارات عدة عناصر منها: أراضي، تجهيزات إنتاج، تجهيزات اجتماعية، تهيئات وتركيبات وهي عناصر قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات، ماعدا تسجيل الإهلاكات السنوية المقابلة لاستعمالها أو بعض التنازلات التي تخص جزء من عناصرها.

ويمكن تلخيص الفحوصات التي يجريها المراجع الداخلي المالي على هذه المجموعة كما يلي :

مطابقة الجرد المادي للاستثمارات مع الجرد المحاسبي .

- التحقق من صحة تقييم الاستثمارات و أنها مسجلة في الحسابات المناسبة .
- مراجعة الطريقة المتبعة لاحتساب مخصصات الإهلاك .
- التأكد من أن كل الاستثمارات مسجلة في المجموعة التي تمثلها .
- التحقق من أن المعالجة المحاسبية للاستثمارات قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

## ثانيا المخزونات :

تشمل المخزونات المنتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة، منتجات وصلت على مرحلة معينة من الإنتاج عند تاريخ إقفال الدورة المحاسبية، المواد الأولية .

و تتمثل إجراءات الفحص و المراجعة التي يجريها المراجع الداخلي في المخزونات وفق الطرق التالية :

- التأكد من وجود المخزون فعلا على مستوى المخازن من خلال وقوف المراجع على عملية الجرد، و تجدر الإشارة هنا أن المؤسسة تخصص فرقتين مختلفتين للقيام بعملية الجرد، و أن أعضاء الفرقتين ليسوا عمال في المخازن، و في حالة وجود فرق بين النتائج المتوصل إليها من طرف الفرقتين يتم تشكيل فرق ثالثة لإعادة التحقق من عملية الجرد .
- التأكد من ملكية المؤسسة لعناصر المخزونات سواء كانت مخزنة داخلها أو خارجها .
- المقارنة بين الجرد المحاسبي و الجرد المادي و محاولة معرفة أسباب الاختلافات إن وجدت .
- التحقق من صحة التسجيل المحاسبي للمخزونات عن طريق مطابقة ذلك مع الوثائق المثبتة لذلك التسجيل .
- التأكد من الطريقة المستعملة لتقييم المخزونات و أنها ثابتة من سنة إلى أخرى، و في حالة وجود انحراف في طريقة التقييم عليه أن يلف انتباه الإدارة إلى ذلك الانحراف .

### ثالثا الحقوق :

يمثل هذا الصنف جانبا هاما في حياة المؤسسة، وهو دليل كمي لمجموعة العلاقات التي تربط المؤسسة بالغير، و التي تترتب عليها حقوقا، و تشمل الحقوق مجموعة من العناصر و تتمثل في التسبيقات المقدمة من طرف المؤسسة، حسابات العملاء، و حسابات الخزينة.

و تتم مراجعة هذا الصنف من خلال:

- التأكد من وجود حسابات المدينون بتاريخ إعداد الميزانية .
- التأكد من ملكية المؤسسة للعنصر و تحديد نوعية الملكية .
- التحقق من صحة المعالجة المحاسبية مع الدقة و الموضوعية في الإثبات .
- التأكد من أن كل حقوق المؤسسة مسجلة، والتأكد من عدم وجود حقوق وهمية .
- التأكد من أن هذه الحقوق مقيمة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
- التحقق من التسجيل الصحيح لكل العمليات، و كذا مدعمة بكل الوثائق .

و الجدول التالي يوضح تطور عناصر الأصول في سونلغاز خلال الفترة 2004 2007 ، كما يظهر الملحق

رقم ( 01 ) تطور أصول سونلغاز.

جدول رقم ( 4 5): تطور أصول سونلغاز خلال دورات الاستغلال من 2004 2007

الوحدة ( بالآلاف دج )

2007	2006	2005	2004	
720239	941702	613877	465269	
1358161	1301786	451532	361140	
798743	674684	665728	643422	
986020083	901090362	841911266	775572213	
6574503	6766900	6573223	6551077	
180340144	157486629	132398646	125994580	
<b>1.175.811.873</b>	<b>1.068.262.063</b>	<b>982.614.272</b>	<b>909.587.701</b>	
-720239	-906442	-494952	-360393	
-735006	-547606	-354485	-248756	
-603398233	-562970834	-526768513	-490466559	
-2946824	-3077440	-2954395	-2775180	
<b>-607.800.302</b>	<b>500.759.741</b>	<b>452.023.927</b>	<b>415.736.813</b>	
49690	137395	123767	125529	
19590590	18283382	15698296	12278788	
0	0	0	0	
8	8	23	23	
<b>19.640.288</b>	<b>18.420.785</b>	<b>15.822.096</b>	<b>12.404.340</b>	
-2320487	-1848511	-377539	-211675	
<b>17319801</b>	<b>16572274</b>	<b>15444547</b>	<b>12192665</b>	
55821485	35907991	43856729	31656923	
93497	556612	21109	139091	
14290148	28853440	16478748	15876425	
57309111	41211218	30691924	20624450	
11613192	15437882	8955416	12147456	
66725034	61336993	56323550	44603911	
63978799	26942220	13243386	38552079	
67851	397145	6483	26914	
269899117	210643501	169577345	163627244	
-22754587	-18665151	-16985601	-11770197	
247144530	191978350	152593744	151857052	

832475902	709310365	620060218	579786530
-----------	-----------	-----------	-----------

**Source** : emprunt obligataire sonelgaz, du 1er au 30 juin 2008, N° . p37 ,08/02

من خلال الإطلاع على أصول سونلغاز لسنوات 2004 . 2007 فإننا نلاحظ تطور في

استثماراتها حيث كانت سنة 2004 تقدر 909.587.710 أصبحت تقدر في سنة 2007 ب

1175811873 ذلك يدل على السياسة المنتهجة من طرف سونلغاز في مجال استثماراتها حيث عملت

على التنوع من الاستثمارات، و الأمر الذي صاحبه في إجمالي الأصول الذي عرف هو الآخر ارتفاعا من

579786530 سنة 2004 إلى 832475902 سنة 2007 و يفسر ذلك بتنوع أنشطة سونلغاز و

كذا طرحها لسندات متتالية لسنتي 2004 و 2005 يفسر جزءا من زيادة إيرادات سونلغاز.

و هنا يقوم المراجع الداخلي المالي بتقديم أهم الملاحظات للإدارة العليا حول مختلف العمليات الواقعة في

جدول الأصول، ومن خلال مقارنته لمختلف العمليات خلال السنوات الأربعة فإنه يساعد الإدارة على تحديد

مستوى الأداء و يساهم في الحكم على الأداء في سونلغاز سواء من حيث ارتفاعه أو انخفاضه مع تقديم

النصح للإدارة لتجنب أعمال الغش و التلاعبات التي يمكن أن تحدث .

### المطلب الثاني: مراجعة الخصوم خلال سنوات 2004 . 2007

تظهر الخصوم في الجانب الأيسر من الميزانية، وهي تمثل التزامات المؤسسة سواء كانت هذه الالتزامات تجاه

المساهمين و حملة السندات أو اتجاه الغير، و تتشكل حسابات الخصوم حسب المخطط الوطني المحاسبي من

(PCN) الصنفين التاليين :

❖ الصنف الأول: الأموال الخاصة .

❖ الصنف الخامس: الديون .

إن الغرض الأساسي للتحقق من الخصوم و مراجعتها من طرف المراجع الداخلي هو التأكد من عدم تقديرها بغير قيمتها، و سنعرض كل صنف على حدى :

أولا . الأموال الخاصة :

تعتبر الأموال الخاصة أول و أهم جزء من مصادر التمويل للمؤسسة، و تعرف بأنها مجموعة وسائل التمويل التي أحضرها المؤسسون و الملاك عند التأسيس و كذلك الأموال التي تركت فيما بعد تحت تصرف المؤسسة، و تعبر الأموال الخاصة عن مدى استقلالية المؤسسة عن الغير .

و حسب المخطط الوطني تشمل الأموال الخاصة على :

و تدرج الأموال التي يحضرها المساهمون في الحسابين رقم ( ح / 10 ) و ( ح / 12 ) بينما تسجل الأموال التي تركت تحت تصرف المؤسسة في الحسابات الأربعة الأخيرة .

و من الفحوصات التي تجرى على هذه المجموعة يمكن ذكر ما يلي :

- التحقق من أن رأس المال يمثل القيمة القانونية لأسهم المؤسسة .
- التأكد من أن رأس المال مقيم و مسجل وفق المخطط المحاسبي الوطني .
- التأكد من محاضر الجمعية العامة، و جدول توزيع الأرباح و صحة تسجيل الحسابات في

جانب الأصول .

- التأكد من كل المعلومات المتعلقة بالأموال الظاهرة في القوائم المالية مسجلة بطريقة سليمة وصادقة .
- التأكد من القرارات الخاصة بزيادة رأس المال، و التحقق من أن هذه القرارات قد صدرت وفقا للنظام الداخلي للمؤسسة و القوانين المعمول بها .
- التحقق من تصنيف الاحتياطات حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

### ثانيا الديون :

تمثل الديون مجموعة الالتزامات الناتجة عن علاقات المؤسسة بالمعاملين معها ، و تتضمن الديون حسب

المخطط الوطني المحاسبي الحسابات الرئيسية التالية :

نفرق في المجموعة بين الديون الطويلة، المتوسطة و القصيرة الأجل، و نجدها مرتبة في الميزانية بحسب درجة

استحقاقها، و تراجع مثل الحقوق، و من طرق الفحص نذكر :

- التأكد من أن الديون المسجلة تمثل ديون حقيقية للمؤسسة .
- التأكد من أن كل الديون المترتبة على المؤسسة قد تم تسجيلها .
- التأكد من أنها مقيمة ومسجلة محاسبيا وفق المخطط الوطني المحاسبي .
- التأكد من أن جميع المعلومات المتعلقة بها متضمنة في القوائم المالية وأن هذه المعلومات شرعية وصادقة .
- التأكد من إقفال حسابات الأصول ذات الأرصدة الدائنة .
- التأكد من الظروف الخاصة والأسباب التي أدت ظهور أرصدة دائنة للأصول .
- تحليل الأرصدة الدائنة لحسابات الأصول، والبحث عن الأسباب المؤسسة لهذه العمليات .

- فحص جميع العقود والوثائق المتعلقة بهذه القروض .
- التحقق من المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة .
- مراجعة جداول إهلاك القروض ومواعيد الاستحقاق، مع مراقبة القروض السندية وعلاوات الاسترجاع الملحقمة .
- فحص العقود أو الطلبات محل هذه الكفالات ومقارنتها مع القيود المحاسبية المسجلة .
- المراجعة المستندية لفواتير الشراء .
- مقارنة فواتير الشراء مع السندات والطلبات .
- مراجعة التسجيلات المحاسبية للفواتير في يومية المشتريات .
- المراجعة الحسابية للفواتير للتحقق من المبالغ والرسوم المطبقة .

وسنعرض من خلال الجدول التالي تطور عناصر الخصوم لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى

2007 ، كما يظهر الملحق رقم ( 02 ) تطور خصوم سونلغاز .

جدول رقم ( 4 5) : تطور خصوم سونلغاز خلال دورات الاستغلال من 2004 2007

الوحدة: ( بالآلاف دج )

2007	2006	2005	2004	
150000000	150000000	150000000	150000000	
37889222	37886957	36149162	36149162	
135883126	95483126	144067678	130641993	
526050	1000185	33053204	76453532	
0	0	-361580	0	
12436620	11781115	14470350	13491611	
173659771	157032115	48248991	0	
<b>510393789</b>	<b>453163498</b>	<b>425627805</b>	<b>406736298</b>	
<b>311773144</b>	<b>240222581</b>	<b>179171730</b>	<b>161675442</b>	
10088989	15924286	15260683	11374789	
<b>832475902</b>	<b>709310365</b>	<b>620060218</b>	<b>579786530</b>	

Source : emprunt obligatoire sonelgaz, du 1<sup>er</sup> au 30 juin 2008, N° 08/02,

p38.

من خلال فحص خصوم سونلغاز يلاحظ تطور الأموال الخاصة لسونلغاز من 406736298 إلى

510393789 و يفسر ذلك بزيادة الاحتياطات التي تعتمد عليها سونلغاز خلال السنتين الأخيرتين .

و يقوم المراجع الداخلي المالي بالتأكد من التسجيل الصحيح دون وجود تلاعب و غش في مختلف عناصر الخصوم و يسجل ملاحظاته و إرشاداته للإدارة العليا، كما انه يبدي رأيه حول الأداء في مختلف هذه العمليات و التي تساعده عند الإطلاع على الميزانية المالية، فوجود الحسابات والمعلومات صحيحة في الميزانية يؤدي بالمراجع الداخلي المالي يراجع و يفحص الميزانية المالية أكثر اطمئنانا مما لو وجد أخطاء و تلاعبات بالميزانية المحاسبية .

فارتفاع ديون الاستثمارات في سونلغاز من 115451324 سنة 2004 إلى 261016176 سنة 2007 يدل على زيادة الاستثمارات التي تقوم بها سونلغاز و ذلك من خلال سعيها البقاء في الريادة في مجال الكهرباء و الغاز، حيث سعت المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز لتوسيع استثماراتها في مجال إنتاج الكهرباء و توزيعها لتصل إلى المناطق النائية في ظل استراتيجية توسعية تشمل كل المناطق والذي عرف تطورا ملحوظا من خلال وصوله للعديد من القرى و الأرياف من خلال نسبة تغطية فاقت 35 % و ما يؤكد ذلك ارتفاع نسبة تغطية الكهرباء و التي مست حتى المناطق النائية، و كذا زيادة توصيل الغاز للعديد من المناطق، و هو تحدي رفعته سونلغاز محاولة منها تطبيق إستراتيجيتها المتمثلة بإبصال الكهرباء و الغاز لكل بيت .

إن انخفاض ديون اتجاه شركاء و شركات حليفة خلال سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 يعود إلى كون طرح سندات خلال سنتي 2004 و 2005 من طرف سونلغاز للجمهور و الشركات الأخرى ساهم في تقليص ديونها تجاه تلك الشركات .

و من خلال التطرق لمراجعة خصوم سونلغاز خلال دورات الاستغلال من 2004 إلى 2007 يمكن ملاحظة الارتفاع المستمر لتلك الخصوم من 579786530 سنة 2004 إلى غاية 832475902 سنة 2007 و

يعود ذلك لارتفاع كل من الأموال الخاصة و إجمالي الديون المستعملة لتحقيق إستراتيجية التوسع التي قامت بها في مجالي توزيع الكهرباء و الغاز .

### المطلب الثالث :مراجعة حسابات التسيير خلال سنوات 2004 . 2007

تعتبر حسابات التسيير ( الأعباء و النواتج ) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج (T.C.R) حيث يعطينا تفاعلها حسابات النتائج ، تنقسم حسابات التسيير حسب المخطط الوطني المحاسبي إلى مجموعتين هما :

**الصف السادس :** مجموعة حسابات النفقات ( الأعباء ) .

**الصف السابع :** مجموعة الإيرادات .

و يقوم المراجع الداخلي المالي بالتأكد من حسابات التسيير القيام بالعديد من الفحوصات نذكر منها :  
مقارنة مجموع نفقات الدورة بمجموع النفقات للسنوات السابقة أو بمجموع التكاليف المقدرة للموازنة السنوية إن وجدت .

- التأكد من قابلية الاستثمارات للاهتلاك .
- مراجعة أوراق التنقيط و الإمضاء لعمال المؤسسة .
- التحقق من أن المصاريف الإعدادية لم تسجل كنفقات و أن اهتلاكها قد سجل .
- التحقق من وجود تأشيرة الخدمة المؤداة على ظهر وثيقة الإثبات مع مراعاة أن هذه التكاليف تقع حقيقة على عاتق المؤسسة .
- التحقق من كيفية حساب الرواتب و الأجور .

- المراجعة الحسابية لبطاقات و سجل الرواتب و الأجور .
- التحقق من التسجيل المحاسبي للاشتراكات الاجتماعية اعتمادا على سجل الأجور .
- التحقق من التصريح الشهري ( G50 ) و مقارنة ما صرح به مع رقم الأعمال المحقق .
- التحقق من الحسابات الممثلة لرقم الأعمال .
- التحقق من الحسابات الممثلة لرقم الأعمال .
- التأكد من صحة القيود المحاسبية المسجلة .
- مقارنة جدول حسابات النتائج مع مختلف عناصر الميزانية العامة .
- فحص العقود المختلفة .
- التأكد من الأشياء المؤمن عليها هي ملك للمؤسسة .
- التأكد من أقساط التأمين .
- دراسة الوثائق و المستندات المبررة للنفقات المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة، و التأكد فيما إذا كانت التسجيلات صحيحة و في الحسابات المناسبة .
- مراجعة العمليات الحسابية .
- التأكد من صحة القيود المحاسبية المسجلة .
- التحقق من البضائع المباعة للعمال ة الشركاء .
- المراجعة الحسابية لفواتير البيع .
- التحقق من أسس تقييم الإنتاج المباع .

- التأكد من شرعية التأشيرات الموجودة على الوثائق المؤيدة للتسجيل المحاسبي لتكاليف الإنتاج وقانونيتها .

- التأكد من تأشيرة المسؤولين على وثائق الإثبات.

و الجدول التالي يوضح تطور حسابات التسيير و النتائج لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة الممتدة من 2004

2007 ، كما يظهر الملحق رقم ( 03 ) جدول حسابات النتائج لسونلغاز .

جدول رقم ( 4 ، 6 ) : جدول حسابات النتائج لمجمع سونلغاز لدورات الإستغلال من ( 2004 -

( 2007

الوحدة : ( بالألاف دج )

2007		2006		2005		2004		التعيين	رقم الحساب
دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين		
94725				176		7613		مبيعات بضاعة	70
	82656						1225	بضاعة مستهلكة	60
	12069				176		6388	الهامش الإجمالي	80
<b>12069</b>				<b>176</b>		<b>6388</b>		<b>الهامش الإجمالي</b>	<b>80</b>
118825805		109982180		96673316		84607545		إنتاج مبيع	71
								إنتاج مخزن	72
6489104		3148632		1516561		1739085		إنتاج المؤسسة لنفسها	73
6931318		4461650		3931324		3640427		خدمات مقدمة	74
10649439		6662385		7167030		5500365		تحويل أعباء الإنتاج	75
	38985740		29494850		21155968		14337192	مواد و لوازم أولية	61
	1923478		1666861		15243142		14068115	خدمات	62
	1		6						
<b>142907735</b>	<b>58220521</b>	<b>124254847</b>	<b>46163466</b>	<b>109288407</b>	<b>36399110</b>	<b>95493810</b>	<b>28405308</b>	<b>الإجمالي</b>	
	<b>84687214</b>		<b>78091381</b>		<b>72889297</b>		<b>67088502</b>	<b>القيمة المضافة</b>	<b>81</b>
84687214		78091381		72889297		67088502		القيمة المضافة	81
2728346								نواتج مالية	76
210629		1317339		2061628		667446		إيرادات متنوعة	77
842581		102930		201680		1377734		تحويل أعباء الاستغلال	78
	16801233		14198030		13338271		13737437	نفقات المستخدمين	63
	2317307		3165257		3068137		2818064	ضرائب و رسوم	64
	12415298		6981814		5696475		4815928	مصاريف مالية	65
	1448000		1129090		102836		1043125	مصاريف متنوعة	66
	44047645		34950346		32258806		28597710	مخصصات الاهتلاك والمؤونات	68
<b>88468770</b>	<b>77065483</b>	<b>79511650</b>	<b>60424537</b>	<b>75152605</b>	<b>55389525</b>	<b>69133683</b>	<b>51012264</b>	<b>الإجمالي</b>	

	11403287		19087113		19763080		18121419	نتيجة الاستغلال	83
41161745		35317919		30476710		27526820		إيرادات خارج الاستغلال	79
	42476043		35639894		31873481		31089093	تكاليف خارج الاستغلال	69
41161745	42476034	35317919	35639894	30476710	31873481	27526820	31089093	الإجمالي	
1314298		321975		1396771		3562273		النتيجة خارج الاستغلال	84
11403287		19087113		19763080		18121419		نتيجة الاستغلال	83
	1314298		321975		1396771		3562273	النتيجة خارج الاستغلال	84
	10088989		18765137		18366309		14559146	النتيجة الاجمالية للدورة	880
			2840851		3105626		3184356	الضرائب على الأرباح	889
	10088989		15924286		15260683		11374789	نتيجة الدورة	88

**Source** : emprunt obligataire sonelgaz, du 1er au 30 juin 2008, N°

p46. 08/02,

من خلال إطلاع المراجع الداخلي المالي على جدول حسابات النتائج للسنوات 2004 حتى 2007

وتأكدته من صحة العمليات، يقوم بإعداد أهم ملاحظات التي تخص تقييم الأداء المالي من خلال مقارنة

النتيجة الإجمالية للسنوات الأربعة و التي تؤكد ارتفاعها من سنة 2004 إلى 2006 أي من 14559146

إلى 18765137 على التوالي و يفسر ذلك طرح القرض السندي من طرف سونلغاز خلال سنتي 2004

و 2005 مع مدة القرض التي عادت بالفائدة على المؤسسة، و انخفضت خلال العام 2007 إلى

10088989 و ذلك راجع لزيادة التكاليف مقارنة مع إيرادات المؤسسة لنفس السنة ومقارنة بالسنوات

السابقة.

المبحث الرابع:مراجعة النسب المالية و المعلومات التي يوفرها تقرير المراجعة الداخلية حول الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز .

يقوم المراجع الداخلي من خلال صياغته لتقريره بتقديم النصح و الإرشاد للإدارة العليا مع تسجيل مختلف الملاحظات التي يراها ضرورية لتحسين نشاط المؤسسة من خلال مراجعته و فحصه للقوائم المالية وكذا تحليله لبعض النسب المالية، وذلك من خلال العناصر التالية:

تحليل بعض النسب المالية في سونلغاز بغرض تقييم الأداء المالي .  
إعداد تقرير المراجعة الداخلية .

معلومات مرتبطة بأداء الإدارة ونتائج التسيير لمؤسسة سونلغاز .

**المطلب الأول :تحليل بعض النسب المالية في سونلغاز بغرض تقييم الأداء المالي**

يساهم المراجع الداخلي المالي من خلال فحصه للنسب المالية داخل المؤسسة في تقييم الأداء المالي، و باعتبار تقييم الأداء يقوم على التحليل المالي سنقوم بعرض تحليل الميزانيات المالية للسنوات

2007 2004وفق الجدول التالي:

## جدول رقم: (47) عرض الميزانيات المالية للسنوات 2004 . 2007.

الوحدة : مليون دينار

التعيين	2004	2005	2006	2007
الأصول الثابتة	432178	483917	539042	607480
الأصول المتداولة	147609	136143	170268	224996
المخزونات	1613	3252	2673	1623
الحقوق	109569	121879	142757	161534
أموال جاهزة	36427	11012	24838	61839
إجمالي الأصول	579787	620060	709310	832476
الأموال الخاصة	418111	440888	469088	520483
ديون طويلة الأجل	89740	115072	140081	229241
الأموال الدائم	507851	555960	609169	749724
ديون قصيرة الأجل	71936	64100	100141	82752
إجمالي الخصوم	579.787	620.060	709.310	832.476

المصدر : من وثائق المؤسسة.

يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من النسب المالية من خلال الإطلاع على الميزانيات المالية ومطابقة حساب النسب المالية و معرفة كيفية حسابها، و كذا التأكد من خلال الإطلاع على تحليل

النسب المالية عن طريق الجدول الذي يحتوي على تحليل النسب المالية، و سنحاول التطرق إلى تحليل النسب المالية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (48) عرض بعض النسب المالية

2007	2006	2005	2004	
1.23	1.13	1.15	1.17	نسبة تمويل الأصول الثابتة : الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
0.51	0.39	0.31	0.21	الإستقلالية المالية : ديون الإستثمارات / الأموال الخاصة
0.75	0.25	0.17	0.51	نسبة السيولة الجاهزة : الأموال الجاهزة / الديون قصيرة الأجل
0.16	0.10	0.10	0.10	نسبة المديونية : خدمات الديون / رقم الأعمال
0.02	0.04	0.04	0.03	مردودية الأموال الخاصة : النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

- بوجود نسبة 123 % فإن الأصول الثابتة ممولة بصفة كلية بالأموال الدائمة، هذا ما يفسر كذلك وجود رأس مال عامل ايجابي .
- نسبة الاستقلالية المالية عرفت تسجيل ارتفاع طفيف من خلال السنوات التالية للسنة 2004 و يعود ذلك إلى السندات التي تم إصدارها في سنتي 2004 و 2005 بهدف الحصول على قروض من البنوك و المؤسسات المالية في تلك السنوات .
- قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل كافية، إذن لا يوجد خطر عدم التسديد عند تواريخ الاستحقاق.

## المطلب الثاني: إعداد تقرير المراجعة الداخلية

يمر عمل المراجع الداخلي المالي بعدة مراحل، ويجري العديد من الفحوصات والاختبارات لكي يصل إلى صياغة تقريره النهائي حول حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، ولاشك أن مؤسسة مجمع سونلغاز يرتبط نشاطها وتعاملاتها الاقتصادية بالعديد من الأطراف، ويقدم المراجع الداخلي النصح و الإرشاد للإدارة العامة حسب ما هو مذكور في الملحق رقم ( 04 ) و الذي يوضح تقرير المراجعة الداخلية حول حسابات منطقة توزيع الوسط.

أولا. المعلومات المقدمة للإدارة و المراجعين الخارجيين :

## 1 بالنسبة للأطراف الداخلية ( الإدارة ) :

فإن تقرير المراجع الداخلي المالي يوجه ملاحظات وتحفظات تتعلق بالعيوب ونقاط الضعف التي تظهر على مستوى الفهم والتطبيق لنظام المراقبة الداخلية، وبذلك يساهم في لفت انتباه الأشخاص المعنيين بذلك وتفادي ارتكاب هذه الأخطاء والعيوب مستقبلا.

ويتوجه إلى المسؤولين عن مسك دفاتر وحسابات المؤسسة ( مصلحة المحاسبة ) بإبراز الأخطاء الشكلية والموضوعية في التقديرات وعمليات التسجيل والطرق المتبعة ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. يعرض كذلك تقرير خلية المراجعة الداخلية على مجلس الإدارة والرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز، وهي الهيئة العليا المكلفة برسم وتحديد إستراتيجيات المجمع ككل، ومما لا شك فيه أن العيوب ونقاط الضعف ومجمل التحفظات التي يشير إليها المراجع الداخلي المالي في تقريره تعد ذات أهمية بالنسبة لمجلس الإدارة وتؤخذ في الحسبان عند صياغة واتخاذ القرارات الإستراتيجية، وخاصة عند تقديم الملاحظات فيما يخص النشاط المالي مع

تقديم مجمل نقاط الضعف فإن الإدارة تقوم على اتخاذ معظم القرارات المرتبطة به و خاصة القرارات التمويلية المساهمة في تحسين نشاط المؤسسة ككل .

## 2) بالنسبة للمراجع الخارجي :

يعتمد المراجع في كثير من الأحيان على التقرير الذي تعده خلية المراجعة الداخلية، أي أنه يوجد تكامل بين المراجعة الداخلية في سونلغاز و المراجعة الخارجية، فالمراجعة الداخلية تعتبر نقطة البداية التي يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليها خاصة في عمله و أثناء قيامه بإعداد التقارير وذلك بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية، إضافة إلى ضيق الوقت لدى المراجع الخارجي الذي يؤدي به في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على التقرير الذي تعده خلية المراجع الداخلية .

## ثانيا معلومات مرتبطة بتقييم الأداء الرقابي لمؤسسة سونلغاز:

تقوم كل عمليات الاستغلال ( شراء، إنتاج، بيع... الخ ) في مؤسسة سونلغاز على إجراءات مضبوطة ومدونة في دفاتر تمكن الأشخاص المعنيين من الإطلاع عليها وممارسة وظائفهم على النحو الأفضل وتمسك محاسبة المؤسسة المتعلقة بجميع حساباتها بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وفق برامج خاصة ، توضح هذه الأنظمة وضعية العناصر المختلفة في المؤسسة، وتسمح بمزاولة التفتيش على الأنظمة التشغيلية ومختلف العناصر، ونشير إلى أن الأصول الضخمة المبالغ للشركة يتم متابعة مختلف التطورات التي تطرأ عليها مركزيا على مستوى مجمع سونلغاز في ملف خاص، وتمسك كل الفروع حساباتها بصفة مستقلة ، ويتم تجميع حسابات كل الفروع في نهاية السنة المالية للوصول إلى الوضعية المالية للمجمع ككل، وتقوم مديرية المراجعة الداخلية في المجمع بعد الإطلاع على مختلف تقارير المراجعين الداخليين الماليين للفروع بإعداد تقرير عن الوضعية المالية و كذا تقديم النصح والإرشاد للإدارة العليا فيما يخص هذا الأداء و كذا تحسينه .

## المطلب الثالث: معلومات مرتبطة بأداء الإدارة ونتائج التسيير لمؤسسة سونلغاز

تنتهج إدارة مجمع سونلغاز إستراتيجية توسعية قصد تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والغاز الناتج عن زيادة طلبات الأفراد وزيادة عدد المؤسسات والشركات الجزائرية والأجنبية، نتيجة سياسة تشجيع الاستثمار التي تتبعها الدولة، ومن المعلوم أن نسبة التغطية الوطنية في مجال الغاز تقدر بـ 37% مما يعني وجود طلب كبير غير ملبي إضافة الطلب الخارجي، وتظهر معالم إستراتيجية التوسع في النقاط التالي :

- إنشاء ثلاثة شركات فرعية جديدة سنة 2004 (SPE . GRTG. GRTE) .
- إصدار سندات في سنوات 2004 ، 2005 ، 2008 للحصول على قروض بقيمة إجمالية تقدر بـ 70.9 مليار دينار جزائري قصد تمويل برنامجها الاستثماري الجديد .
- إعادة هيكلة شبكة التوزيع ، وإنشاء مراكز للكهرباء ذات طاقة تقدر بـ 5365 ميغا واط (m.w) و يمكن تقييم المؤشرات العامة للتسيير في مجمع سونلغاز بإجراء مقارنة مابين الأهداف المسطرة) التقديرات التي تم برمجتها (وما تحقق فعلا فيما يخص :رقم الأعمال، مصاريف الاستغلال، نفقات الاستثمار، حجم الإنتاج، حجم المبيعات وبعض الأرقام الأخرى .
- و سنلخص في الجدول الموالي هذه المؤشرات، ونحدد معدل تطورها من سنة 2004 إلى 2007.

جدول رقم ( 4 . 9 ) : مؤشرات التسيير في مجمع سونلغاز

معدل التطور 2007/2006	أهداف 2008	ما تحقق في 2007	ما تحقق في 2006	
% 7.98	126127	118701	109933	رقم الأعمال ( مليون دج )
% 7.14	108781	101346	94589	رقم الأعمال المتعلق بالكهرباء ( مليون دج )
% 13.11	17346	17355	15344	رقم الأعمال المتعلق بالغاز ( مليون دج )
% 5.84	90400	73340	69294	مصاريف الإستغلال ( بدون إحتساب الإهلاكات و المؤونات )
%37.24	187500	133807	97500	نفقات الإستثمار ( مليون دج )
% 3.45	26530	27883	28880	إنتاج الكهرباء ( جيجا واط في الساعة gwh )
% 5.98	33648	30325	28613	بيع الكهرباء ( جيجا واط في الساعة )
% 9.58	3259	2144	1712	بيع الغاز ( مليون thermies )
% 25.23	67823	64160	58552	الإستثمارات المادية ( كيلو متر ) *شبكة الكهرباء
% 5.74	3473	2984	2822	التوزيع العمومي للغاز ( كيلومتر )

Source : Notice d'information de sonelgaz, 2008, p61.

المؤشرات الأساسية التي تعكس نشاط المجمع حققت ارتفاع و تحسن مستوى الأعمال حقق ارتفاع بنسبة 8 % في المتوسط مقارنة ب 2006 ، هذا الارتفاع ناتج عن الزيادة في مبيعات الطاقة خاصة زيادة التسعير في الكهرباء .

ارتفاع نسبة نفقات الاستثمار ب 37.24 % مقارنة بسنة 2006 ، تبرر بمستوى الاستثمارات المسطرة

في مجمع سونلغاز .

ارتفاع مستوى شبكة الكهرباء و الغاز بنسبتي 25.23% و 5.74% على التوالي مقارنة في سنة 2006 راجع إلى التوسع في الاستثمارات الخاصة بكل من الكهرباء و الغاز و الذي سعت سونلغاز على تحقيقه من خلال كسب زبائن جدد.

إن الحديث عن قدرة سونلغاز على الاستمرار لأمر ضروري خاصة مع هبوب رياح المنافسة في الأفق القريب وكذا دخول شركات أجنبية للاستثمار في مجال الطاقة، لذا تولي سونلغاز أهمية كبيرة لمستوى أدائها المالي .

## خلاصة الفصل :

من خلال قيامنا بإجراء الدراسة التطبيقية في سونلغاز ساعدنا على التعرف على طريقة تنظيمه و كيفية إعداد القوائم المالية و كيفية متابعة النشاط المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى الوقوف على كيفية القيام بالمراجعة الداخلية و خاصة المالية منها و كيفية التنسيق بين مختلف الفروع التابعة للمجمع من أجل إعداد تقرير المراجعة الداخلية الموحد و الذي يتم تقديمه إلى الإدارة العليا و المتضمن للنصائح والتوجهات المقدمة فيما يخص النشاط المالي و كيفية تحسينه مستقبلا .

و وجود مديرية خاصة بالمراجعة الداخلية في سونلغاز ساعد على ضبط الرقابة الداخلية و هذا ما حاولنا التطرق إليه من خلال طرح جملة من الأسئلة على قسم المحاسبة و المالية بما للاستفادة أكثر من معرفة ضوابط الرقابة الداخلية و كذا حصولنا على تقرير حول الرقابة الداخلية قد ساعدنا أكثر في معرفة كيفية إعداد التقارير داخل المؤسسة .

كما أننا قمنا أيضا بمحاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال إعداد استقصاء على الضوابط الرقابية داخل المؤسسة، حتى و إن كانت تعكس آراء الأفراد الذين قاموا بالإجابة على الأسئلة .



الخاتمة العامة

### خاتمة:

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضمان بقاءها واستمرارها، وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة بالمراجعة، حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومنعها، والمراجعة المالية تقوم على فحص الدفاتر والسجلات بهدف التأكد من القوائم المالية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات المؤسسة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فنجد أن الكثير من المؤسسات الاقتصادية الكبرى تضع خلية للمراجعة الداخلية من أجل المتابعة المستمرة لأعمال المؤسسة، والمراجعة الداخلية تعتبر وظيفة داخل المؤسسة حيث أن المراجع الداخلي أثناء تأديته لعمله فإنه يعتمد على مجموعة الأدلة والقرائن. ولتحقيق أهداف المؤسسة وحماية أملاكها وكذا مواجهة محيطها الاقتصادي المليء بالمتغيرات خاصة وأنا في عصر العولمة والتغيرات العالمية السريعة، أصبحت هناك ضرورة ماسة لوضع نظام للرقابة الداخلية فعال كفيل بحماية موجوداتها من مختلف أعمال الغش والتلاعبات، وسلامة العمليات و الوثائق المالية.

و يعتبر نظام الرقابة الداخلية من بين الأدلة القوية في بناء تقرير المراجعة الداخلية المالية، ويتم تدعيمه وتقويته بوضع خلية المراجعة الداخلية يكون من اختصاصها مراجعة مختلف العمليات المالية وتكون مستقلة وتابعة للمديرية العامة حتى تتسم أعمالها ونصائحها وتوصياتها بالاستقلالية والموضوعية، وتكون تحت اشراف موظفين ذوي كفاءة وخبرة عالية، ونظرا للتطور الذي شهدته مهنة المراجعة والذي كان مواكبا للتغيرات التي تطرأ باستمرار في عالم الاقتصاد، نجد أن مهنة المراجعة الداخلية المالية تقوم على مجموعة من القواعد والأسس وكذا تحكمها مجموعة من المعايير بدءا بموضوعية المراجع الداخلي و وصولا إلى إعداده تقريره بكل مسؤولية، والذي يتضمن التوصيات والإرشادات التي يقدمها إلى الإدارة المالية منها معلومات مرتبطة بالأداء وتقييمه وتبيان الوضع المالي للمؤسسة.

كما أن تقييم الأداء المالي يعتبر الأساس الذي تقوم به الإدارة المالية، ويساعد في ذلك العمل الذي يقوم به المراجع الداخلي المالي في مراجعة الحسابات، و الذي يسمح بوضع المكانة التي وصلت إليها المؤسسة، و وضع ميكانزمات تضمن الحصول على المعلومة المالية المناسبة والصادقة التي تساعد الإدارة المالية على اتخاذ قرار متعلقة بمختلف المجالات المالية منها في مجال التمويل.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا إبراز أهم الجوانب العامة المتعلقة بالمراجعة الداخلية باعتبارها وظيفة داخل المؤسسة والتي تقوم على مجموعة من المعايير (معايير عامة، معايير العمل الميداني، ومعايير اعداد التقرير)، فالمراجع الداخلي حتى يقوم بعمله على أحسن وجه وايصال تقريره المتضمن لمختلف النصائح والتوجيهات المقدمة إلى الإدارة العليا فإنه يجب أن يتمتع باستقلالية حتى وإن كانت هذه الاستقلالية ليست مثل الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الخارجي ، و تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة و فحص السجلات و البيانات المالية و الغير المالية بشقيها المالي و الإداري، حيث كان موضوعنا الجانب المالي أو المراجعة الداخلية المالية و هي أكثر أهمية كونها تتعلق بالجوانب المالية للمؤسسة، وهي أهم العناصر التي تقوم عليها، وتحدد المراجعة الداخلية المالية دقة المعلومات المالية بالاستعانة بالمحاسبة العامة والتحليلية والإحصائيات المختلفة، كما أن قيام المراجع الداخلي المالي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقتها لا بد أن يكون في ظل وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، فالرقابة الداخلية هي إجراءات تضعها الإدارة لضمان دقة المعلومات المالية وزيادة درجة الإعتماد عليها وكذا تطبيق تعليمات الإدارة.

كما تناولنا تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر أمرا ضروريا بالنسبة للمراجع الداخلي خاصة وأن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني يركز على تقييم إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، كما أنه يساعد المراجع الداخلي على إعطاء التوصيات اللازمة لتحسين وتطوير هذا النظام إذا لزم الأمر ذلك.

كما أننا تطرقنا لتقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، وكذا تطرقنا لتحليل بعض النسب المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة، فالمراجع الداخلي المالي من خلال فحصه للقوائم المالية والنسب المالية فإنه يساهم من خلال تقريره المقدم إلى الإدارة العليا بمعرفة الوضع والنشاط المالي للمؤسسة وكذا نقاط الضعف التي يمكن أن تعمل الإدارة العليا على تفاديها مستقبلاً.

وجاءت دراستنا للحالة التطبيقية في سونلغاز لتعزيز المفاهيم التي تعرضنا لها في الجانب النظري وكيفية تطبيقها ميدانياً، فالدراسة التطبيقية لتلك المفاهيم أكثر تعقيداً، والحديث عن مؤسسة بحجم سونلغاز بكل تنظيماتها وفروعها يفسر جانباً من هذا التعقيد، كما أن وضع سونلغاز لمديرية خاصة بالمراجعة الداخلية تعتبر أمراً جد إيجابي، وكذا أكثر نزاهة وموضوعية في القيام بالمراجعة الداخلية كما سمحت لنا الدراسة التطبيقية بالتعرض إلى الموضوع المعالج من زاوية أخرى والإقتراب أكثر من الواقع.

### نتائج الدراسة النظرية:

بناءً على ما ورد في الدراسة السابقة تم الوصول إلى النتائج التالية:

- لا بد على المراجع من إتباع منهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المحاسبية والمالية بغية إبداء رأيه بشأنها، حيث يتطلب ذلك وجود خطة محكمة وحصول المراجع على الأدلة والقرائن الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية والمحاسبية وإعداد التقرير كمرحلة نهائية يضم النتائج التي توصل إليها جراء عملية المراجعة.
- تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للمديرية العامة فهي تحقق أحد معاييرها وهي استقلالية المراجع الداخلي في الأنشطة التي يقوم بمراجعتها وذلك عن طريق تنظيم كافي لقسم المراجعة الداخلية مما يساعدها على تنفيذ عملها بإعطاء شرعية أكبر نظراً لتبعيةها للمديرية العامة.

- لا يقوم المراجع الداخلي بوضع إجراءات تنظيمية، فإشراكه في هذه العملية يعد إنقاصا من عمله في مجال مراجعته، وبالتالي عمله لا يعد موضوعيا.
- يقوم المراجع الداخلي باكتشاف نقاط القوة و الضعف و إبرازها في تقريره الموجه للإدارة العليا عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه ومدى فعاليته.
- إن الرقابة الداخلية هي مجموعة الإجراءات و القوانين التي تضعها الإدارة لضمان السير الحسن لعملياتها المالية و الإدارية، و التحكم أكثر في وظائف المؤسسة و ضمان استقرارها.
- تهدف الرقابة الداخلية إلى ضمان صحة البيانات المالية و المحاسبية للحكم على مدى صحة الأداء و كذا نتائج القوائم المالية و المركز المالي.
- إن المراجعة الداخلية المالية هي جزء من المراجعة الداخلية تعتمد على معطيات المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، الموازنات التقديرية و كذا المعطيات الإحصائية، و تهدف إلى فحص و مراجعة القوائم المالية و السجلات و العمليات للتأكد من الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وتقديم النصح و الإرشاد إلى الإدارة العليا.
- يعتبر فحص و تحليل القوائم المالية من أهم أساليب المراجعة المستخدمة في تقييم الأداء وخاصة عن طريق النسب المالية التي توضح و تبين الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- تقييم الأداء المالي يقوم على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة مسبقا.
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها المالية.

- يعتبر الإفصاح المالي في القوائم المالية تقديم الفهم الصحيح للمركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها، و يساعد في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة و من أهم العناصر التي يركز عليها المراجع الداخلي المالي في مراجعته للقوائم المالية.
- تقوم المراجعة الداخلية المالية على المساهمة في الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال فحص النسب المالية و كذا منع و تقليل حدوث الأخطاء، بالإضافة إلى تقديم النصح و الإرشاد إلى المدراء الماليين، و الحد من الإسراف و الضياع و هو الذي يزيد من المردودية و يحسن الأداء و يزيد من الكفاءة و الفعالية، بالإضافة إلى زيادة أرباح المؤسسة.
- تتم ممارسة المراجعة الداخلية المالية طبقا للمعايير المتعارف عليها في المراجعة للوصول إلى معلومات مرتبطة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة و كذا معلومات مرتبطة بتقييم نظام الرقابة الداخلية، و مدى إمكانية استمرار المؤسسة في نشاطها المالي الحالي عن طريق النصح المقدم في تقرير المراجع الداخلي.

### النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية:

- كما يمكن إضافة نتائج متعلقة بدراستنا التطبيقية لسونلغاز:
- إن استعمال أسلوب قوائم الاستقصاء لتقييم نظام الرقابة الداخلية لا يؤدي إلى فهم حقيقي للإجراءات، كما أن هذه القوائم لا تبين أهم المشاكل التي يعاني منها نظام الرقابة الداخلية، وهذا راجع إلى أن الإجابة المتحصل عليها تكون بنعم أو لا دون ذكر سبب عدم تطبيق بعض الإجراءات والتي تعبر في مجملها عن ضعف نظام الرقابة الداخلية.
- تتوفر المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز على مديرية عامة تتابع مراجعة القوائم المالية يساعدها كثيرا في تقييم الأداء المالي للمجمع ككل، وذلك راجع لتوفرها على ميكانيزمات داخلية مهمة للقيام بالمراجعة الداخلية المالية في المؤسسة، وتعتبر نقطة إيجابية للمؤسسة.

- يتضمن تقرير المراجع الداخلي المالي في سونلغاز أهم الملاحظات والنصائح المقدمة إلى الإدارة العليا فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة والعمل على تحسينه ويقدم تقرير موحد للمراجعة الداخلية يتضمن الجوانب المالية وغير المالية للمؤسسة ككل، ويقدم هذا التقرير معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة.
- من خلال دراستنا لسونلغاز توصلنا إلى أن تقرير المراجعة الداخلية ككل يمكن أن يعتمد عليه المراجع الخارجي لإبداء حكمه ورأيه الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية وبالتالي هناك تكامل بين عمل لجنة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.

قائمة المراجع

## قائمة المراجع :

### I. باللغة العربية :

#### الكتب :

- أبو الفتوح علي فضالة، أساسيات المحاسبة المالية و التكاليف، دار الكتب العلمية للكتب و التوزيع، مصر، 1996 .
- أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للكتب و التوزيع، مصر، 1996 .
- أحمد حلمي جمعة، مدخل حديث لتدقيق الحسابات، دار الصفا للنشر و التوزيع، عمان، طبعة 1، 2000 .
- أحمد محمد المصري ، التخطيط و المراقبة الإدارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2004 .
- أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية، الدار الجامعية، مصر، 2004 .
- جمال الدين المرسللي، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية :مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006
- جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .
- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2001 .
- جون ستيل، آيف تكتب التقارير السنوية لعرضها على المساهمين، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق، القاهرة، مصر، 2006 .
- حسين القاضي، مأمون توفيق، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000 .

- حمزة الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004 .
- حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة، دار الحامد للتوزيع و النشر، عمان، الأردن، 2007 .
- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000
- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية و العلمية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة 4، عمان، 2007 .
- ديسلر جاري، إدارة الموارد البشرية ، دار المريخ ، الرياض ، العربية السعودية ، 2003 .
- رسمية قرباقس ، أسواق المال، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1999 .
- رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المالية :مدخل إلى الاستثمار و سياسة التمويل، دار المسيرة للبطاعة و النشر و التوزيع، عمان ، الأردن 2007 .
- رواية محمد حسن ، إدارة الموارد البشرية ، المكتب الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .
- سعد صادق البحيري ، إدارة توازن الأداء ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 .
- السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة ، دار المريخ ، العربية السعودية .
- الصحن عبد الفتاح، راشد رجب، درويش محمد ناجي .
- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان ( نظرة حالية و مستقبلية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 .
- عاطف وليم أندرواسن ، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

- عبد الرؤوف جابر ، الرقابة المالية و المراقب المالي من الناحية من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان ، 2004 .
- عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، أصول المراجعة الداخلية و الخارجية، الدار الجامعية، مصر .
- عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2008 .
- عبد الفتاح محمد الصحن، أحمد نور، الرقابة و مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر، مجهولة تاريخ النشر .
- عبد المحسن توفيق محمد ، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ، مصر ، 1998 .
- عدنان تايه النعيمي ، ياسين كاسب الخرشنة ، أساسيات في الإدارة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن، 2007 .
- العمرات أحمد صالح، المراجعة الداخلية الإطار النظري و المحتوى السلوكي، دار البشير، عمان، 1990 .
- فريد النجار ، البورصات العربية و الهندسة المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .
- كامل بربر ، ادارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان
- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006 .

- كمال عبد السلام علي، خالد معتصم، أصول علم المراجعة، المنصورة، 2002
- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،  
2007 .
- محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،  
2003
- محمد السيد سرايا، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية،  
الجزائر، 2003 .
- محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،  
2003 .
- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية :مدخل القيمة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية،  
مصر، 2002 .
- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للتوزيع و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007 .
- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية :مشاكل الاعتراف و القياس و الإفصاح، الجزء الثاني، دار وائل للنشر  
والتوزيع، الطبعة الرابعة، لبنان ، 2007 .
- محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة و المراجعة في ضوء المعايير و عناصر الإفصاح في القوائم المالية،  
شركة الجلال للطباعة، مصر، 2003 .
- مصطفى رضا عبد الرحمان، يحيى احمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،  
1996 .

- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع، دار  
أصادين للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
- منصور حامد محمود و آخرون، أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999 .
- مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية :مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و  
التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006 .
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية : مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة لنشر  
والتوزيع، عمان، الأردن ، 2006
- نihal فريد، مصطفى، مبادئ و أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،  
2003
- هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي لأغراض الاستثمار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،  
الأردن، 2000 .
- يحيى أحمد مصطفى قللي، أساسيات المحاسبة الإدارية، إتراك للنشر و التوزيع، مصر، 2003 .
- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،  
الأردن، طبعة 01، 2008 .
- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية،  
مؤسسة الوراق للتوزيع و النشر، لبنان، 2002 .
- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،  
2000

## الرسائل الجامعية :

- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011 .
- إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطرة في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012 .
- دادن عبد الغني، قياس و تقوم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية :نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- رشام نسيم، أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013 .
- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010/2009 .
- يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2007 .

## الأوراق البحثية :

- مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول ، 2012/1 .
- يحيى سعدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد 05، السنة الخامسة، 2012 .

## القوانين والمراسيم :

- المرسوم الرئاسي رقم 02-195 ، المادة 9 الخاص بتنظيم وتنظيم رئاسة المؤسسة .
- بموجب الأمر 54-69 الصادر في 1969/07/28 .
- المرسوم رقم 59-69 المؤرخ في 1969/07/26 ، والصادر في 1969/08/10 والتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 02 المؤرخة في 1988/01/12.
- القانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990.
- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 الصادر في 1991/12/14 والمتعلق بالقانون الأساسي لسونلغاز
- القرار التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 1995/12/17 والمتعلق بالنظام الأساسي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز .
- المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 2002/06/01 والمتعلق برأس مال سونلغاز .

## المدخلات العلمية :

- سعد أبي إبراهيم أحمد ، دور حوكمة الشركات و المراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني، دورة حول حوكمة الشركات، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب- جدة، ماي 2008 .

## مواقع الأنترنت

- <http://www.sonelgaz.dz>.
- [www.sonelgaz.com.dz/ar/htm](http://www.sonelgaz.com.dz/ar/htm)
- [www.sonelgaz.com.dzconsiltationle05/03/2009](http://www.sonelgaz.com.dzconsiltationle05/03/2009).
- [www.sonelgaz.com.dzconsiltationle05/03/2009](http://www.sonelgaz.com.dzconsiltationle05/03/2009).

## .II باللغة الفرنسية :

- BOURGUIGNON , peut on finir la performance. Revue française de comptabilité .
- jacques Renard, Théorie et pratique d'audit interne, les éditions d'organisation, 7 éme édition, 2010
- ordre national des experts comptables, op.cit.com
- Serge Everaert, analyse et diagnostic financiers, méthodes et cas, crolles, paris, 1992.